اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية في مدينة صنعاء (دراسة ميدانية)

إعداد

غادة محمد علي أبو طالب

المشرفة

الدكتورة أمل محمد علي الخاروف

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأةاليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية في مدينة صنعاء (دراسة ميدانية) وأجيزت بتاريخ (2010-1-5)

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتورة: أمل محمد علي الخاروف، مشرفاً أستاذ مشارك / علم اجتماع	
الأستاذ الدكتور: حلمي خضر ساري، عضواً رئيس قسم علم اجتماع	
الدكتور: محمد أحمد العربي، عضواً أستاذ مشارك / علم اجتماع	
الدكتورة: هيفاء شاكر أبوغزالة، عضواً علم نفس تربوي وإرشاد / المجلس الوطني لشؤون الأسرة	

الإهداء

إلى رفيق رحلتي الذي لم يدخر جهداً لدعمي وتشجيعي........... زوجي الغالي

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتورة أمل الخاروف التي أشرفت على هــذه الرســالة وكان لجهودها المتواصلة الأثر البالغ في إنجازها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من الدكتور حلمي ســارى، والــدكتور محمــد العربــي، والدكتورة هيفاء أبو غزالة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية في مدينة صنعاء (دراسة ميدانية)

إعداد

غادة محمد علي أبو طالب

المشرفة الدكتورة

أمل محمد علي الخاروف

الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال التعرف إلى الاتجاهات المعرفية للمعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، والتعرف إلى الاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية. هذا بالإضافة إلى التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية إن وجدت بين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والخصائص الديمغرافية المختلفة لهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من بين المعلمين والمعلمات من المدارس الثانوية في جميع المديريات التابعة لمدينة صنعاء، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات على عينة الدراسة البالغ عددها (٤٠٠) معلم ومعلمة، (٢٠٠) معلم و(٢٠٠) معلمة.

وكان من أهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة **أن** الاتجاهات المعرفية بشكل عام لدى المعلمات كانت ايجابية نحو مشاركتها في التنمية الاجتماعية، وغير محددة نحو اتجاهاتهن الوجدانية في المشاركة السياسية. في حين كانت **الاتجاهات المعرفية لدى المعلمين أقل ايجابية** من المعلمات سواء نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية أو السياسية، واتفق المعلمون والمعلمات

بنسبة عالية على أن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية حق من حقوق المرأة، وأن مشاركتها في التنمية الاجتماعية تزيد من شعور المرأة بذاتها وبأنها كائن له أهميته، وعلى اعتبار أن المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية هو واجب وطني ينبغي على جميع الأفراد المشاركة فيه....الخ. ومن جهة أخرى، فقد أظهرت نتائج التحليل أن اتجاهات المعلمين والمعلمات كانت في الغالب سلبية تجاه اعتقادهم بأن مشاركتها في التنمية المجتمعية تضعف علاقتها مع زوجها، وتزيد من حالات الطلاق، إضافة إلى أنها تقلل من اهتمامها بأسرتها.

وبالنسبة لاتجاهات المعلمات والمعلمين المعرفية نحو المشاركة **السياسية** للمرأة فكانت **غير محددة** بنسب متفاوتة، وقد اتفق المعلمون والمعلمات بدرجة عالية على أن حق الانتخاب في اليمن هو حق شخصي للفرد يستعمله أو لا يستعمله حسب ما يشاء، وفي أن المشاركة السياسية للمرأة تمكنها من ابداء رأيها من خلال عملية الانتخابات، ولأنها تزيد من ثقتها بنفسها وتزيد من تمكينها سياسيا واجتماعيا، مما يجعلها تسهم في بناء المستقبل. وكانت اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية **سلبية** بخصوص أن مشاركة المرأة السياسية لا تتعارض مع العادات والتقاليد من منظور القبيلة والجماعات السلفية، ولا تتعارض مع طبيعتها، مما يشير إلى تأثير العقلية الذكورية المترسخة في عقول كل منهم.

وقد أظهرت نتائج اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات المعرفية بشكل عام بين المعلمين والمعلمات، ونحو اتجاهاتهم المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، تعزى لمتغير الجنس. كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي والذي تبعه اختبار توكي للمقارنات الثنائية، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، ومتغير الحالة الاجتماعية لصالح المعلمين والمعلمات الذين لم يسبق لهم الزواج. ومتغير الدخل الشهري لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر). ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح المعلمين والمعلمات ممن عدد أفراد أسرتهم (٦ أفراد فأكثر). كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي والذي تبعه اختبار توكي للمقارنات الثنائية، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية السياسية ومتغير الدخل الشهري لصالح

المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر. ومتغير عدد أفراد الأسـرة لـصالح المعلمين والمعلمات ممن عدد أفراد أسرهم (٦ أفراد فأكثر).

أما بالنسبة للاتجاهات **الوجدانية للمعلمات** نحو مشاركة المـرأة فـي التنميـة الاجتماعيـة والسياسية فقد كانت **ايجابية** في مجال المشاركة في **التنمية الاجتماعية**، خـصوصا بـسبب اعتقادها بأن ذلك تساعد في زيادة الدخل الشهري للأسرة، بينما كانت اتجاهاتهن أكثر سـلبية في مجال عدم محاولة في إقناع الرجل بأهمية دور المرأة في الحياة الاجتماعية. إلا أنها كانت غير محددة في مجال المشاركة في **التنمية السياسية**، وربما يعود السبب إلـى أن المـرأة لا تزال تعتقد أن الأمور السياسية وخاصة الانخراط في التنظيمات والأحزاب أمر صعب بالنسبة للمرأة، وأن ذلك يتعارض مع تقاليد وعادات المجتمع الذي تعيش فيه.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي والذي تبعه اختبار توكي للمقارنات الثنائية، وجـود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمات الوجدانيـة نحـو مشاركة المرأة في التنمية السياسية والدخل الشهري لـصالح المعلمـات مـن ذوي الـدخل (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر.

وخرجت الدراسة بتوصيات من أهمها: ١. تعزيز وتدعيم أهمية مشاركة المرأة فـي التنميـة الاجتماعية والمشاركة السياسية من قبل الأفراد المـسئولين، ٢. وإدمـاج بـرامج التوعيـة والأهمية بمشاركة المرأة، وذلك من خلال عمل ورشات عمل صـغيرة خاصـة بـالمعلمين والمعلمات المسئولين عن نقل هذه الأفكار والمعلومات إلى شباب وشابات جيل المستقبل. ٣. دمج وجهة النظر النسوية في العملية التنموية لضمان المشاركة الفعالة. ٤. توسـيع قاعـدة المرأة في المراكز القيادية المختلفة وعلى كافة الأصعدة، وإعطائها فرصة لإثبـات وجودهـا وقدراتها. ٥. ضرورة توعية الآباء والأزواج بأهمية دورهم في مساندة بنـاتهم وزوجـاتهم للانتساب إلى الجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية، والنوادي الثقافية مما يساعد في تعزيـز ثقـتهن بأنفـسهن.

الفصل الأول

المدخل النظري للدراسة

المقدمة

تشكل المرأة في المجتمع ركناً أساسياً وهاماً في بنائه وتربية أجياله، وفي النهضة الشاملة التي لا تعتبر حقيقية إذا غيبت المرأة وقامت بتهميش دورها. ومن هنا جاءت الدعوة لتمكين المرأة وإعطائها حقوقها في المواطنة الداعية إلى المساواة والمشاركة في كافة القطاعات والمجالات في المجتمعات. والتطلع إلى تنمية مستدامة تكفل الحياة الكريمة للجميع من خلال دمج المرأة وجعلها الشريك الفاعل في الإنتاج، ورسم البرامج والخطط المستقبلية على أساس التفاهم والحوار والمشاركة، لا التبعية والاستثناء.

وتعتبر مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية والسياسية خاصة اتخاذ القرار،من المسائل الحيوية التي تتصل ببناء المجتمع، وتكامل أدوار أفراده ذكوراً وإناثاً(طهبوب ٢٠٠٣).

وبالنظر إلى دور المرأة اليمنية في الحياة السياسية، وتحديداً قبل ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، فقد كان دورها محدوداً بسبب الثقافة المحيطة السائدة آنذاك وانتشار الجهل والأمية، وهي الأسباب الرئيسة التي حدت من دور المرأة في الحياة العامة.

ومع قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ حصلت المرأة على حقوق لم تتوفر لها سابقاً في دستور عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٠ الصادرين في صنعاء، ودستور عام ١٩٧٨ الصادر في عدن، وفي إطار المنظومة القانونية الجديدة أخذت أوضاع المرأة تتغير وأصبحت تفرض نفسها على المجتمع وبالأخص على راسمي السياسات ومتخذي القرار. وأصبح دور المرأة أكبر في الحياة العامة حيث خرجت من المنزل لطلب العلم كما ازداد حجم القوى العاملة من النساء اليمنيات وواكب ذلك تطور ملحوظ أصاب مختلف مناحي الحياة (الخاروف، والقمش، ٢٠٠٥).

كما نص الدستور اليمني على مبدأ المساواة بينها وبين الرجل وتعهد بحمايتها أثناء العمل وكفل لها الحرية الشخصية وأعطاها الحق في المشاركة السياسية، وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، كما أكد الدستور أن المرأة شريكة الرجل في تنمية المجتمع اليمني وتطويره. وبالنظر

إلى مواد الدستور اليمني الذي أقر عام ١٩٩٠ نجد المادة (٤٠): منه قد نصت "المواطنون جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات العامة ".

وكذلك نصت المادة (٤١): "أن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة".

وأكدت المادة (٤٢): "أن لكل مواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء".

وأكد الدستور أيضاً في المادة (٣١): "أن النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله الشريعة وينص عليه القانون" (الدستور اليمني، ١٩٩٠).

ورغم تزايد الدور الفاعل الذي تلعبه المرأة في المجتمع اليمني إلا أن مشاركتها السياسية بقيت دون الطموح، حيث تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن النساء يشكلن (٦٠%) من السكان، ونسبة مشاركتهن في الأحزاب تتراوح ما بين (٢٥%– ٥٠%) وتزداد النسبة كناخبات، إلا أنها تقل كثيراً كمرشحات، مما انعكس على النساء وجعل القليل منهن قلقات كالعادة والأغلبية مستعدات لدعم ومساندة الرجال. (تقرير وضع المرأة في اليمن،٢٠٠٧)

ستركز هذه الدراسة على التعرف إلى إدراك واتجاهات شريحة كبيرة من المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية في صنعاء نحو مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية في المجتمع اليمني، مما يسهم في إيجاد قاعدة بيانات تساعد أصحاب القرار في إدماج المرأة في السياسيات والبرامج الهادفة للنهوض بالمرأة اليمنية وزيادة مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية لأهميتها في تنمية المجتمع.

مشكلة الدراسة

يعتبر إشراك المرأة في نشاطات ومجالات التنمية الاجتماعية والسياسية على درجة كبيرة من الأهمية، لما يمكن أن تقدمه المرأة في حال إشراكها في التنمية من فوائد كثيرة، واستغلال لطاقات هائلة، والاستفادة منها في تحسين وضع الفرد داخل المجتمع، كما أن إشراك المرأة في برامج التنمية يحقق مساواتها مع الرجل ويكمل دوره في المجتمع.

وبالنظر إلى واقع مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية، فقد قطعت المرأة اليمنية شوطاً كبيراً ووصلت إلى مستويات لا يستهان بها خلال العقود الثلاثة الماضية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أدت إلى إحداث تغيير في وضعها ومكانتها في المجتمع، حيث حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح في شطري اليمن، وتبوأت المناصب القيادية في الحكومة، حيث شغلت منصب وزيرة الدولة لحقوق الإنسان، وعينت وزيرتان لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما عينت ثلاث نساء وكيلات وزارة، وتسع نساء مستشارات للوزراء، وثلاث سفيرات، وأربع سفيرات بدرجة وزير مفوض، وثلاث سفيرات بدرجة سكرتير أول (تقرير وضع المرأة في اليمن، ٢٠٠٧: ١١٣-١١٢).

ورغم التطور في المشاركة إلا أن نسبة مشاركتها لا تزال دون الطموح حيث أظهر التقرير الأول في مركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان حول أوضاع المرأة اليمنية (٢٠٠٦-٢٠٠٧) أن نسبة النساء كقوة عاملة لا تتجاوز (٢٦,٦%) فيما تشكل نسبة النساء من إجمالي المشتغلين في كافة المهن (٢٤,٦%).

ووفقاً للتقرير فإن أعداد النساء العاملات في مؤسسات الدولة والسلطات الرئاسية والتنفيذية والتشريعية والقطاع العام والخاص والمختلط ما تزال تمثل نسبة ضئيلة مقارنة مع أعداد الرجال في هذه المرافق، وأشار التقرير إلى أن عدد النساء العاملات لا يتجاوز (١٧,٧٩%) من إجمالي عدد الموظفين المثبتين، بينما تمثل نسبة الموظفين المثبتين الذكور (٨٢,٢١%).

وانتقد التقرير واقع المرأة في أجندة الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، موضحاً أن اهتمامها بالمرأة موسمي ومرتبط بالمصالح الانتخابية للأحزاب. وبالرغم من أن عدد نساء في الأحزاب يتجاوز (٥٠%) إلا أنه لم يحظ بأي اهتمام أو تواجد في مناصب قيادية إلا في خمسة أحزاب من بين (٢٢) حزباً وتكويناً سياسياً في اليمن، وبالنظر إلى تنامي العمل الأهلي والمؤسسي في اليمن وانتشار منظمات المجتمع المدني التي وصل عددها إلى (٦٤٠٠) منظمة في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، إلا أن عدد المنظمات التي تعمل في مجال المرأة ظل عند حدود (٢٠٠) منظمة فقط.

ومن هنا تظهر مشكلة الانخفاض في مشاركة المرأة السياسية والاجتماعيـــة، وســـتحاول هـــذه الدراسة التعرف إلى اتجاهات فئة مهمة في المجتمع اليمني وهى: فئة "المعلمين والمعلمـــات"، وتمثل نسبة لا بأس بها من العاملين والعاملات من مجموع القوى العاملة في اليمن، والتي تبلغ (١٧,٧%)، للتعرف إلى مدى وجود علاقة بين خصائصهم الديمغرافية واتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في التنمية على اعتبار أن اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية واقتراحاتهم العملية تساعد أصحاب القرار في وضع السياسات والبرامج الوطنية نحو النهـــوض بالمرأة وزيادة مشاركتها في التنمية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن للمعلمـــين والمعلمـــات دوراً كبيراً في تشكيل اتجاهات الشباب والشابات منذ الصغر نحو مشاركة المرأة في التنميـــة السياسية والاجتماعية. (كتاب الإحصاء، ٢٠٠٧:٥٦)

أهمية الدراسة

يمكن إيجاز أهمية الدراسة فيما يلي:

١- تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات النادرة في هذا المجال في اليمن، والتي تهـــدف إلـــى دراسة اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المـــرأة اليمنيـــة فـــي بـــرامج التنميـــة الاجتماعية والسياسية. حيث تمثل هذه الشريحة النسبة الكبرى من العاملين والعاملات فـــي المجتمع اليمني، كما أنها تعتبر شريحة مهمة باعتبارها من أهم الشرائح المسئولة عن تعليم وتوعية وتحديد اتجاهات شباب المستقبل الذي يتلقى أول دروسه التعليميـــة فـــي المجتمـــع وإدراكه للمفاهيم العامة. وبما أن اليمن يمر بتجربة جديدة من الانفتاح، وإشراك المرأة في الحياة السياسية "الانتخابات البرلمانية" إلا أن هذه المشاركة لا تزال في مستوياتها الأوليـــة. لذلك ستوفر هذه الدراسة قاعدة معلومات للمهتمين من خلال تعرفهم علـــى رأي شـــريحة كبيرة من المجتمع عن اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، مما يسهم فـــي وضع سياساتهم واستراتيجياتهم وخططهم لتكون فعالة وهادفة وناجحة فـــي مجـــال نجـــاح مشاركة المرأة في العملية الانتخابية من جهة، وتشجيعها علـــى المـــشاركة الاجتماعيـــة خصوصاً في الانتساب ِإلى الجمعيات غير الحكومية، والانتساب ِإلى النقابـــات والنـــوادي والأحزاب من جهة أخرى.

كذلك ستساعد هذه الدراسة المنظمات غير الحكومية في وضع برامج توعية للنساء في مجـــال مشاركتهن في برامج التنمية الاجتماعية والسياسية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف إلى اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية، نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

٢- التعرف إلى البعد المعرفي في اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

٣- التعرف إلى الاتجاهات الوجدانية للمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

٤- التعرف إلى العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية واتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما اتجاهات المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية؟

٢- ما الاتجاه المعرفي للمعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية؟

٣- ما الاتجاه الوجداني للمعلمات العاملات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية؟

٤- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والخصائص الديمغرافية المختلفة؟

مصطلحات الدراسة

الاتجاه المعرفي: هو حالة استعداد عقلي وعصبي ينشأ خلال التجربة، ويؤثر تأثيراً ديناميأ على استجابات الفرد إزاء جميع الموضوعات والمواقف التى يتصل بها. (ابو مغلى وسلامة،٢٠٠٦)

الاتجاة الوجداني: هو عبارة عن رد فعل وجداني، إيجابي أو سلبي، نحو موضوع مادي، أو مجرد أو نحو قضية مثيرة للجدل. (محاميد،٢٠٠٣)

التنميةالاجتماعية: هي تلك الجهود المبذولة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفيـــة والهيكليـــة اللازمة لنمو المجتمع وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات إعلى للدخل والمعيشة والحيـــاة الاجتماعيـــة فـــي مختلف مناحى الحياة المختلفة. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،٢٠٠٧)

التنمية السياسية: هي توسيع دائرة المشاركة في شؤون الحكم والإدارة وتشجيع وتفعيـــل هـــذه المشاركة من قبل الرجال والنساء، ثم تحديث وتطوير النظم والإجراءات والطرق والأســـاليب والوسائل والإدارات التى تكفل تحقيق أهداف الدولة، ثم زيادة المعرفة والتوعية لأفراد المجتمع بأبجديات العمل السياسي، وتربية أهوائهم وتنمية قدراتهم على العمل الجماعى وإخراجهم عـــن نطاق الحياة الفردية في العمل العام. (الفريجات، ٢٠٠٥)

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية وخاصة في مجال المشاركة السياسية حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الدراسات التي أجريت عن المرأة والمشاركة والسياسية (معوقاتها والعوامـــل المـــؤثرة فيها)

أجرى (فهمي، ١٩٩٤) دراسة بعنوان: معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي، والتـــي استهدفت التعرف إلى المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الـــسياسي، وتقـــدير درجة حدتها وشدتها في مصر. وشملت عينة الدراسة (١٠٠) عضوة من عضوات لجان المرأة بالأحزاب السياسية في محافظة الإسكندرية كما يلي: (٦٨) سيدة من الحـــزب الـــوطني، (١٣) سيدة من حزب الوفد، (٤) سيدات من حزب الأحرار، (٨) سيدات مـــن حـــزب التجمـــع، (٦) سيدات من حزب الأمة، وسيدة واحدة من حزب الخضر. كما تم اختيار (١٠٠) سيدة، من غير المشاركات في النشاط السياسي ليصبح مجموع العينة (٢٠٠) مفردة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تقف العادات والتقاليد المصرية عائقاً أمام مشاركة المرأة في النشاط السياسي، وكان ذلك رأي (٩٠%) من المشاركات، و (٥٧%) من غير المشاركات.
٢- كشفت الدراسة عن أن (٤٣%) من المشاركات، و(٢٤%) من غير المشاركات يعتقدن أن العادات والتقاليد تعد المرأة ربة منزل، وتحصر العمل السياسي بالرجل.
٣- أجمع (٧٠%) من المشاركات وغير المشاركات على وجود تفرقة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع المصري، مما انعكس بصورة سلبية على مكانة المرأة وضعف مشاركتها في الانتخابات النيابية.
٤- هناك العديد من المناصب التي لا تزال يحرم على المرأة اقتحامها، ومنها على سبيل المثال: أن بعض الأحزاب السياسية لا تسمح بترشيح المرأة في الانتخابات، ومنها ما يجعلها تحجم عن المشاركة في النشاط السياسي.
٥- أكدت الدراسة بنسبة (٨٣%) من المشاركات وغير المشاركات أن الأزواج لا يمنعون مشاركة المرأة في النشاط السياسي.

كما قامت (طهبوب، ٢٠٠٣) بدراسة بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، والتي هدفت إلى التعرف إلى الصعوبات والعوامل المؤثرة في المشاركة السياسية في عقد التسعينات المتضمن لأهم المراحل الانتخابية التي يمر بها الأردن، حيث تشارك من خلالها المرأة الأردنية لأول مرة كناخبة ومرشحة معاً، ممارسة لحقوقها السياسية جنباً إلى جنب مع الرجل.

اعتمدت الباحثة المنهج التاريخي بهدف تفسير الأحداث التاريخية بدلالة المواقف والأفراد والثقافة للفترة التاريخية التي سبقت عهد الديمقراطية، للاستدلال إلى نتائج يمكن أن يكون لها تأثيرها على حاضرها من خلال عرضها وسردها الأحداث المهمة لتلك الفترة، إضافة إلى استخدامها المنهج الوصفي لتحديد ووصف الحقائق المتعلقة بالموقف الراهن بدلالة الحقائق المتوفرة.

وخرجت الدراسة بنتائج أهمها، بروز عامل الثقافة المجتمعية الأردنية الذي يرتكز في السلطة الأبوية الذكرية، والفئوية، والعشائرية، والموروث الثقافي الذي يحدد الأدوار الجنسوية بسبب التنشئة، وقد كرست جميعها إيمان المجتمع بقدرات الرجل في تولي مناصب صنع القرار. وعلى

الرغم من أن الإسلام قدم رؤية كريمة للمرأة، ووجد فيها كائنا إنسانيا فعالا، وساواها بالرجل في التكليف، والعبادات، والمسؤوليات، وجزاء المخالفات، ولم يمنعها من إبداء رأيها في الشؤون العامة، وأعطاها الحق في نقل الأحاديث والاجتهاد برأيها، إلا أن الفكرة السائدة هي إنكار هذه المشاركة على المرأة في ظل غياب اجتهاد العلماء وتشدد البعض.

وفي ظل هذه الثقافة يشكل قانون الصوت الواحد عائقا مساندا، فهو يكرس هيمنة الرجل في ظل قوة الصوت العشائري الذي يهمش المرأة ويحرمها من فرصة نجاح وصولها إلى البرلمان، والمرأة تدرك جيدا أن المفاضلة سوف تكون لصالح الرجل، وأن المجتمع بحاجة إلى عقود قادمة من التنشئة ليدرك أن الصوت هو الواحد للمرشح الأفضل بغض النظر عن جنسه. ولم تنكر أي جهة مسؤولية المرأة الشخصية عن هذا الفشل، فقد وصفت بالسلبية تجاه قضاياها وحقوقها وضرورة مشاركتها السياسية، وضعف خبرتها وتجربتها في خوض العملية الانتخابية حيث تندفع لخوض الانتخابات دون دراسة جادة لواقعها وإمكانية نجاحها، وهي غير مبرمجة ذاتيا، تنخرط في مجال العمل لحاجة مادية دون وضع إستراتيجية للعمل السياسي والعام، ونادراً ما تنضم إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وهي لا تثق بقدراتها ، وإلا لما اتجهت الأصوات النسائية لانتخاب الرجل، بالإضافة إلى أن خطابها الانتخابي قد وصف بأنه ضعيف وغير مدروس وخال من المعلوماتية.

وأجرت (راجح، ٢٠٠٣) دراسة بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية، والتي هدفت إلى التعرف إلى مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والحزبية والعوامل التي دفعتها إلى ذلك، والتعرف على أثر المناخ السياسي الديمقراطي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في مشاركة المرأة وحقوق المرأة السياسية في الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات اليمنية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لرصد مجمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك باستخدام أسلوب التكرارات المئوية.

وكان من نتائج الدراسة أن المرأة اليمنية أصبح لها مشاركة واضحة في الحياة السياسية والحزبية، دفعها إلى ذلك رغبتها في تعزيز ثقتها بنفسها وبدورها في المجتمع، وقد ساعدها في ذلك المناخ السياسي العام، وتبني مبدأ الديمقراطية والتعددية الحزبية، وتحسين وضع المرأة الاقتصادي ودفع الأحزاب السياسية المرأة للانخراط في الحياة السياسية والحزبية، وبعد أن كفل

لها الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات حقوقها كاملة ولم يفرق بينها وبين الرجل، إلا أن هذه المشاركة لا زالت محدودة ولم تصل إلى مستوى اتخاذ القرار السياسي داخل الأحزاب.

كما أجرى فالنتين (Valentine, 2003) دراسة بعنوان: الحداثة والمرأة: الجـنس، والتغيـر الاجتماعي في الشرق الأوسط،

Modernizing women: gender and social change in the middle east وهي دراسة مقارنة استخدمت عدة مؤشرات ذات التأثير المباشر في حياة النساء في الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا وأفغانستان. حيث هدفت إلى الكشف عن دور المرأة الحديثة في هذه المنطقة في تحقيق التغيير الاجتماعي، وإلى الوقوف على أوضاع النساء وتحديد العوامل التي تـؤثر فـي مكانة المرأة في هذه البلدان، من خلال مؤشرات مستقلة كعلامات النـوع الاجتمـاعي والنمـو الاقتصادي وسياسة الدولة. أما متغيرات الدراسة فكانت معدل الخصوبة، والأمية، وأنواع المهن المتاحة أمام المرأة المشاركة في سوق العمل، والمشاركة السياسية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تحديات ومعوقات تواجه النساء في هذه المناطق من العالم مثلهن مثل النساء في بقية أنحاء العالم، وتتمثل في العادات والتقاليد والتشريعات والقوانين في المجالين العام والخاص، وترى الدين الإسلامي ديناً قادراً على التغيير، وهو لا يتعارض مـع أركـان الحداثة (العقل– العلم – التكنولوجيا)، وأن المرأة في هذه البلدان تسعى جاهدة لأن تكون جـزءاً من المجتمع المدني، وأن يكون لها دور في التغير الاجتماعي، لكن هنـاك مجموعـة عوامـل تتضافر لتحديد دور المرأة في التغيير الاجتماعي وهي: الثقافة والنمو الاقتصادي وتوسع الدولة والثورات والصراع السياسي والحروب. كما كشفت الدراسة عن أن مكانة المرأة الريفية متدنية في تلك البلدان بسبب زيادة التحضر والتصنيع.

كما أظهرت النتائج أهمية التعليم في تطور المرأة في تلك البلدان مما يساعد على أن تكون فاعلاً حقيقياً في التغيير الاجتماعي. كما بينت أن تدني مكانة المرأة في الوطن العربي بشكل عام سببه النظام الاجتماعي السائد وتقسيم العمل على أساس الجندر. وأن هناك عقبات أمام التغييـر فـي واقع المرأة العربية، وهذه العقبات تتعلق بالتشريعات والعادات والقوانين فـي المجـالين العـام والخاص، حيث تتضافر جميع هذه العوامل لتحديد دور المرأة في التغيير الاجتمـاعي، وهـذا بمجمله يشير إلى حجم العب الذي يقع على عاتق منظمات المجتمع المـدني المعنيـة بتمكـين المرأة، وضرورة العمل على تجاوز هذه المعوقات عن طريق تغيير النظرة الدونيـة الـسائدة

للمرأة وتغيير وتعديل القوانين المجحفة بحقها والاهتمام بدمج المرأة في مراكز تنموية وفي المشاريع ذات المردود الاقتصادي لما لها من أثر في تغيير أوضاع المرأة ومكانتها.

كما قام واس ومكناب (Wass and McNabb, 2004) بدراسة بعنوان: التمييز والقانون: الرواتب والترقية والأبوة، وتطوير الإدارة

Discrimination and law: salariespay, promotion, parenthood, and management development

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدل المشاركة للمرأة في الوظائف العليا، وأسباب انخفاض نسبة الرواتب للمرأة، وتأخر المدة الزمنية لترقي المرأة، الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بالاختلافات في مستوى وطبيعة مشاركة النساء في مثل هذه الوظائف. تكونت عينة الدراسة من مجموعة من المحاميين (ذكوراً وإناثاً) في الولايات المتحدة للمقارنة بينهم من حيث الظروف الوظيفية والاجتماعية والأسرية.

أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة في وظيفة المحاماة تتقاضى أجراً أقل من الرجل، ويعود هذا الأمر إلى أمور تشريعية مختلفة ترتكز في معظمها إلى البنية الجسدية الأقوى للرجل الذي تساعده على العمل بأوقات أكثر من المرأة، وتفسير ذلك أن طبيعة المرأة الجسدية (الولادة والأمومة وسرعة الإرهاق والتعب) تضطرها إلى أخذ الإجازات. كما أظهرت النتائج أن الأم العاملة في مجال المحاماة تخضع إلى برامج تأهيلية لتحمل مسؤولية الأمومة، الأمر الذي يأخذ من وقتها الكثير بينما الرجل لا يتحمل الكثير من مسائل الأبوة التي من الواجب أن تكون مشتركة حتى بوجود الأبوين العاملين، ومما يزيد الأمر سوءاً أنه إذا لم تستطع المرأة القيام بواجب الأمومة فإنها الوحيدة التي تلام ويصل أحياناً إلى حرمانها من أطفالها وإعطاء حق الأمومة إلي الأب حتى لو كان عاملاً. وكل هذه العوامل إلى جانب العوامل النفسية للمرأة التي تتميز بالعاطفية خصوصاً في مجال القضاء فإن النظرة السلبية للمرأة في هذه المناصب القيادية للمرأة سوف تتطور مما يؤدي إلى تقدم الرجل عليها في هذه المناصب.

وقام دولار وفيسمان وغاتي (Dollar, Fisman and Gatti, ٢٠٠٦), بدراسة بعنوان:هل تعتبر المرأة الجنس الأكثر عدلاً ؟ الفساد ودور المرأة في الحكومة،

Are women really the" fairer" sex? Corruption and women in the government

والتي هدفت إلى بيان دور المرأة في المشاركة ووجودها في المناصب الإدارية العليا، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من النساء اللواتي طابقت بعض المعايير في الدراسة (كالسن، والحالة الاجتماعية، والمؤهلات العلمية والعملية وغيرها من الشروط).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن من أهم المشكلات أو الصعوبات التي تواجهها المرأة هي ظاهرة التوزيع التقليدي للأدوار والتمثيل غير المتكافئ لدور المرأة في المراكز الإدارية العليا الحكومية، والتقليل من قيمة القدرات التي تمتلكها المرأة للوصول إلى هذه المناصب، وأنها إذا وصلت إلى هذه المناصب فإنها تواجه المعوقات الوظيفية التي تحول دون ترقيتها ووصولها إلى المراكز الإدارية العليا وهي تعد ظاهرة عالمية، وإن اختلفت في الدرجة وفي المسار من بلد لآخر ومن سياق لآخر، إذ يتم عزل المرأة في المواقع القيادية عن القرارات الهامة، وبينت النتائج أيضاً أن من المشكلات التي تواجهها المرأة في تولي مناصب حكومية عليا هي صعوبة الوثوق في القرارات التي تتخذها، حتى لو كانت تعمل في مناصب عليا في الدولة فيجب أن تلجأ إلى استشارة من قبل رجل أعلى منها رتبة وليس مرتبة.

وقامت حنان (Hannan,٢٠٠٦)، بدراسة حول: عالم جديد: رؤية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي هدفت الكشف عن أهمية دعم الدول لمشاركة المرأة في المناصب العليا فيها، والعمل على مساعدتها للتقليل من حدة الصعوبات التي تواجهها المرأة خصوصاً في المجال البرلماني، وقد كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تشجيع دعم المرأة من قبل المرأة نفسها، والتكاتف لمواجهة الصعوبات وتشكيل قوة ضاغطة على التقاليد والقوانين التي تكبح جماح النظرة التفاؤلية للمرأة نحو المساواة والتقدم في جميع المجالات.

أظهرت النتائج أنه على الرغم من الاعتراف العالمي للحق الأساسي للنساء والرجال في المشاركة في مجالات الحياة العامة على حد سواء، إلا أن هناك فجوة المساواة بحكم القانون والمساواة الفعلية في مجال السلطة وصنع القرار، بين الرجل والمرأة لا تزال على نطاق واسع، والدليل على ذلك نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الهيئات والحكومات والتي لا تزال قليلة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن النظرة المجتمعية للمرأة سواء من قبل الرجال أو النساء أنفسهن هي إحدى أهم المشكلات التي تواجه المرأة في الوصول أو حتى التطور في مناصب الحكم، وأن الاتجاهات السلبية والضعيفة تجاه قدرات المرأة تحد من المشاركة الفعالة لديها وخصوصاً في ظل القوانين العرفية المتغطرسة والمتحيزة للرجل والذي يرجع إلى فهم هذه القوانين بشكل غير صحيح.

كما قامت (العنزى، ٢٠٠٨) بدراسة حول: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي (١٩٥٢-٢٠٠٦)، والتي هدفت إلى تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من

خلال التعرف إلى واقع ومقومات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وتحليل تأثير تلك المقومات على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في مختلف صور وأساليب المشاركة التي تخلق فرصاً تدعم هذه المشاركة، وقد استخدمت الدراسة عدداً من المناهج حيث استخدم المنهج التاريخي للتعرف على أهم المراحل التي مرت بها عملية المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، كما تم استخدام منهج المسح الاجتماعي وذلك باستخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات، تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها سواء في الجانب النظري أو الميداني في الدراسة.

وقد تكونت عينة الدراسة من (١٥٠) سيدة في العاصمة عمان، وكان عدد الاستمارات التي جمعت وتحليلها والمقبولة إحصائيا (١٢٠) استمارة وهي تشكل ما نسبتة (٨٠%) من مجموع الاستمارات التى تم توزيعها على العينة.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مشاركة المرأة السياسية تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي ترتبط بالمجتمع، ومدى أهلية هذا المجتمع لعملية المشاركة السياسية والنضج السياسي الذي يتمتع به المجتمع حتى يكون مؤهلاً لعملية المشاركة، وأن (٦٠،٨%) من العينة أظهرت أن هناك مساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة، وأن (٤٤،٢%) من أفراد العينة يرون أن الاعلام الأردني يعطي صورة إيجابية للمشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وأن من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية تتمثل في أن شخصية الرجل أقوي من شخصية المرأة.

ثانياً: الدراسات التي أجريت عن الاتجاهات نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية

حيث قام شتيوي والداغستاني، (١٩٩٤)، بإجراء دراسة حول: المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، والتي هدفت التعرف إلى اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو مشاركة المرأة الأردنية في المجتمع وفي الحياة السياسية، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠٠) أسرة شملت (٢٠٥٠) مستجيباً منهم (١٠١٨) من الذكور و (١٠٣٢) من الإناث حيث مثلت سكان المملكة باستثناء السكان المقيمين في المناطق النائية، وفي مساكن جماعية كالفنادق والمستشفيات ومعسكرات العمل وغير ذلك. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

١- (٧٧%) من الذكور و (٧٨,٣٩%) من الإناث يعتقدون أن الرجل لديه قدرة أكبر من المرأة على العمل السياسي.
٢- (٥٢%) من المبحوثات أفدن أن اختيار المرشح كان قرارهن دون التأثير عليهن من أحد، في حين أن (٣٥%) أفدن بأن القرار كان بيد أحد أفراد الأسرة، و (٦%) أفدن بأن القرار كان بيد الأقارب من غير أفراد الأسرة.
٣- في حال تساوي وتنافس مرشحين في الدائرة الانتخابية أحدهما رجل والآخر امرأة علماً بأن كلاً منهما يتمتع بالكفاءة والقدرة أفاد (٦٨,٥%) من المبحوثين بأنهم سيختارون الرجل، وأن (٢١,٦%) سيختارون المرأة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب عدم المشاركة في الانتخابات النيابية تتباين ما بين الرجال والنساء، حيث تمثلت بالنسبة للرجال في عدم الرغبة في المشاركة في العمل السياسي، عدم الإيمان بفائدة مجلس النواب، عدم القناعة بالمرشحين. بينما أوضحت أن النساء عدم مشاركتهن تعود إلى معارضة الزوج والأهل، وعدم توافر الوقت الكافي للواجبات المنزلية.

كما قام منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني، المعهد الدبلوماسي الأردني، (٢٠٠٣)، بدراسة هدفت إلى قياس وتقييم اتجاهات المواطنين نحو دور المرأة في الانتخابات النيابية، ومعرفة المعوقات التي تحول بينها، وبين الوصول إلى البرلمان، وشملت عينة الدراسة (١٤٠٠) فرد منهم (٧٠٠) من الذكور، (٧٠٠) من الإناث، جميعهم فوق سن (١٨) سنة، موزعين على محافظات المملكة كافة، وتم استخدام المنهج العنقودي متعدد المراحل، وتمثلت نتائج الدراسة بما يلي:
١- وافق (٥٨%) من المستجيبين على أن المرأة قادرة على تحمل مسؤوليات المنصب السياسي، في حين انخفضت هذه النسبة بين الذكور إلى (٥١%).
٢- وافق (٣٢%) من الذكور و (٤٤%) من الإناث على أن العادات والتقاليد تساعد وتشجع المرأة على التفكير في الحياة السياسية والنيابية.
٣- وافق (٣٦,٨%) من الذكور بأن الرجل الأردني جاهز نفسياً لقبول فكرة قيادة المنصب السياسي في الأردن من قبل المرأة في حين وافق فقط (٣٠%) من الإناث على ذلك.
٤- وافق (٦٦,٥%) من الذكور بإعطاء صوتهم للمرشحات إذا اقتنعوا بقدراتهن التأهيلية، وأيد ذلك (٨٨,٩%) من الإناث.

وأجرى (عاشور، ٢٠٠٣) دراسة بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية في الفترة ما بين (١٩٨٩-٢٠٠١) والتعرف إلى موقف القيادات النسائية حول القانون الأمثل للانتخابات بالنسبة للمرأة، بالإضافة إلى أهم العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان. استخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة، أما مجتمع الدراسة فتكون من القيادات النسائية الفاعلة في المجتمع الأردني واللواتي يسعين إلى تطوير المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وتفعيل مشاركتها في العملية الانتخابية لمجلس النواب، وتألفت العينة من عضوات القيادات التنفيذية أو الهيئات الإدارية في التنظيمات النسائية الرئيسية في الأردن حيث بلغ عددهن (٦٧) امرأة وقد تم تصميم استبانة كأداة للبحث.

وكشفت الدراسة عن عدة نتائج أهمها ما يتعلق بالعوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان، تمثلت بما يلي: العشائرية، نظرة المجتمع السلبية لدور المرأة، عدم توفر الخبرة السياسية الكافية، عدم وجود حياة حزبية قوية، عدم اهتمام المرأة بالأمور السياسية، المعتقدات الدينية، ورأت القيادات النسائية أن الحلول لتعزيز عملية المشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة هي: توفير الدعم المادي، الحاجة إلى دعم المرأة للمرأة، بالإضافة إلى دعم الرجل وتفعيل دور الإعلام حيال مشاركة المرأة، وتفعيل دور المنظمات النسائية في توعية المرأة لحقوقها السياسية. وخرجت الدراسة بالتوصيات التالية: ضرورة التركيز على التنشئة السياسية من خلال المناهج التعليمية وتقوية الحياة الحزبية لإفساح المجال أمام مشاركة المرأة وتعزيز الثقة بنزاهة العملية الانتخابية وتفعيل دور الإعلام بشكل إيجابي أكثر نحو مشاركة المرأة السياسية.

ثالثاً: الدراسات التي أجريت عن المرأة والمشاركة في المنظمات غير الحكومية

قام (حماد، ١٩٩٩) بدراسة بعنوان: "المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة"، والتي هدفت إلى معرفة دور المنظمات النسائية في خدمة المجتمع المحلي، ودراسة دور برامج هذه المنظمات في تعزيز دور المرأة في المشاركة النسائية العامة، إضافة إلى تحديد أهم الصعوبات التي تواجه تلك المنظمات. اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المنظمات غير الحكومية التي تديرها أو ترعاها نساء وتستفيد منها نساء. وبلغ عددها (٧٣) منظمة موزعة في جميع أنحاء المملكة. استخدمت الدراسة المنهج التقويمي في جمع البيانات للمنظمات النسائية وقياسها وتحليل

دورها في التنمية المستدامة إضافة إلى عدة أدوات قياس كالوثائق الرسمية الموجودة في المؤسسات.

توصلت الدراسة إلى أن المنظمات ترتكز على المرأة والطفل بشكل أساسي لاعتقادها بأنها من العناصر الأساسية في عملية التنمية. كما تبين أن البرامج التدريبية وتقارير المؤسسات التطوعية والجمعيات العامة في هذا الميدان أنها تقليدية من حيث أنواع المهن ووسائل التدريب ومضامينه، وتبين كذلك أن المنظمات النسائية الأردنية تحتاج إلى عناصر بشرية مدربة تساعدها على تحقيق أهدافها، كما وتواجه تلك المنظمات مشكلات مالية صعبة تعيقها عن تحقيق الأهداف. واتضح أنها تهتم بتقديم المساعدات الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً مما يؤكد تركيز هذه المنظمات على جوانب البر والإحسان.

وقام (الصلاحي، ١٩٩٩) بدراسة بعنوان:" المرأة في المنظمات الأهلية (نموذج اليمن)، والتي هدفت إلى تقديم صورة بانورامية تعكس طبيعة الجمعيات الأهلية النسائية وأدوارها وحجمها وعلاقاتها المتعددة، حيث استخدم الباحث عدداً من المناهج التي تحدد هدف الدراسة منها قيامه بزيارة (١٠٩) من الجمعيات النسائية الأهلية، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لتحليل السياق المجتمعي العام الذي ظهرت فيه الجمعيات النسائية الأهلية في اليمن، فهي ليست وليدة اللحظة بقدر ما هو من الضروري الكشف عن جذورها التاريخية ووسطها المجتمعي العام الذي تمارس فيه.

وخلصت الدراسة بأن معظم هذه الجمعيات تعمل في الجانب الخيري الخدمي، وأنها تتركز في المدن الأساسية، وغالبيتها نشأت بعد إعلان الوحدة التي رافقها تحول سياسي ليبرالي شكل مناخاً ملائماً لظهور منظمات المجتمع المدني بشكل عام وفعاليتها، والمنظمات النسائية بشكل خاص من حيث حجم النشاط وفعاليته، وارتباطه بالتمويل، وأن معظم الجمعيات النسائية ليست مستقلة كلية فمنها جمعيات تابعة للأحزاب الكبيرة، وأخرى تدعمها الدولة.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن مجال الأمومة والطفولة وتعليم المرأة وتدريبها على الخياطة والتدبير المنزلي، وبعض الأعمال الخيرية للأسر الفقيرة هو المجال الأساسي والحيوي للجمعيات النسائية الأهلية، حيث غابت الأنشطة الدفاعية وحقوق الإنسان من مجالات هذه الجمعيات، ويرجع الباحث ذلك إلى طبيعة تلك الجمعيات التي تعمل في إطار تكاملي مع الدولة

وتسعى جاهدة لتمثيل الخطاب السياسي الرسمي وتحديد أجندتها وفق رؤية الدولة، أي أنهـا لا تسعى للصراع أو التصادم مع الدولة في نشاطاتها، ولهذا السبب لم تعرف اليمن حركة نـسائية منظمة ومؤطرة سياسياً ولم تعرف قيادات نسائية معارضة للدولة، والذي على أساسـه يمكـن القول أن الجمعيات النسائية الأهلية في اليمن تشكل على استحياء وبشكل محدود مدخلاً للعمـل العام والمشاركة السياسية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود التوازن بين الجمعيات النسائية في التوزيع بين الريف والحضر، وبين المحافظات أو المدن المتعددة التي تسيطر على أكبر نـسبة من الجمعيات، إضافة إلى عدم وجود توازن بين الجمعيات النسائية وبين حجم المرأة في سكان المجتمع اليمني، عوضاً عن قلة عدد الجمعيات النسائية مقارنة بإجمالي عدد منظمات المجتمـع المدني الحديث.

وفي إطار بحث معوقات تطور الجمعيات الأهلية النسائية في اليمن، ركزت الدراسة على السياق المجتمعي العام الذي يؤثر في نشاط الجمعيات انطلاقاً من كون اليمن مجتمعاً تقليـدياً لا يـزال للقبيلة ومنظومة القيم التقليدية، اثر كبير في تحديد الأدوار والممارسات الخاصة بالمرأة، بحيث تختص المرأة كقاعدة عامة بالمجال الخاص، ويختص الرجل بالمجال العـام، بالإضـافة إلـى معوقات ترتبط بالجمعيات النسائية نفسها من حيث ضعف تمويلها، ونقـص الكـوادر المدربـة والمؤهلة في مجال العمل الأهلي، علاوة على ضعف الوعي بهذا المجال وفلسفته، والذي انعكس في عدم فاعلية هذه الجمعيات في خلق تقبل المجتمع لدور المرأة في المجال العام، الأمر الـذي ترتب عليه ضعف حشد المتطوعين من الذكور والإناث للعمل الأهلي، وضعف البناء المؤسسي للعمل النسائي الأهلي، وغياب الممارسة الديمقراطية في الجمعيات النسائية الأهلية، الأمر الذي يقلل من بلورة الوعي السياسي ويضعف من فاعلية النساء العاملات في الجمعيات الأهلية لصالح سيادة الرؤية والممارسة النخبوية لهذه الجمعيات مما يؤثر في نشاط الجمعيات وأدائها العام.

كما قامت **(الدبعي،٢٠٠٤) بإجراء دراسة حول: المرأة والمجتمع المدني في الـيمن، دراسـة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز،** هدفت الدراسـة بـشكل رئيسي إلى معرفة مدى مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعـز، وتحقيـق بعض الأهداف الفرعية من خلال التعرف إلى نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتطورهـا فـي اليمن وفي مدينة تعز خاصة، وبعض البيانات حولها من حيث عددها، مكان وجودها، وأنواعها بالإضافة إلى معرفة نسبة مشاركة المرأة في هذه المؤسسات ومدى وجود فروق معنويـة بـين مشاركة المرأة وبين خصائصها النوعية إلى جانب معرفة العناصر المساعدة والمعيقة لمشاركة

المرأة. كما استخدم المنهج التاريخي في هذه الدراسة لمعرفة بدايات الظاهرة المدروسة وتطورها عبر مراحلها المختلفة، وأيضا منهج المسح بالعينة، من خلال استخدام الاستبيانة والمقابلة الشخصية على عينة بلغت (٢٠١) حالة، وتم وتحليل الوثائق والسجلات كأدوات للدراسة، وخرجت الدراسة بالنتائج الأساسية التالية:

١. تعد غالبية النساء المشاركات في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز من ذوات الأعمار الأصغر سناً، والحاصلات على المستوى التعليمي الجامعي بنسبة غالبة ويعملن في مجال التربية والتعليم أو في جمعيات خيرية أو نسائية، والأكثرية يقعن ضمن فئات الدخل الشهري المنخفض.
٢. تدني مشاركة النساء في الجمعيات الأهلية عامة، والهيئات الإدارية خاصة في تعز.
٣. أظهرت الدراسة الميدانية أن نصف العضوات في مؤسسات المجتمع المدني لا يشاركن مشاركة حقيقة أو فاعلة في الفعاليات والأنشطة لهذه المؤسسات.
٤. يوجد ضعف وقصور في آليات التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني في تعز، وبين أعضائها من النساء.

مما سبق نجد أن الدراسات السابقة قد ركزت على التعرف إلى واقع مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والعوامل التي تؤثر في مشاركتها في الحياة السياسية، والقليل منها ركزت على دراسة اتجاهات الأفراد نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، كما أن معظمها تأخذ وجهات نظر الإناث في ذلك باستثناء القليل منها التي أخذت بعين الاعتبار رأي الذكور والإناث، وقد استخدمت جميعها المنهج الوصفي للخروج بالنتائج.

لقد امتازت هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها ستحاول التعرف إلى الفروق الجندرية في الاتجاهات نحو مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية والاجتماعية من جهة، كما ستحاول التعرف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية.

إضافة إلى أنها ستقيس الاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، لأهميتها في زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

الإطار النظري

تلعب الاتجاهات دوراً محورياً وهاماً في حياة الإنسان، ومن ثم يستحيل أن يكون هناك إنسان بغير اتجاهات معينة يؤمن بها ويتحمس لها ويدافع عنها، وتتحول بفعل استقرارها وثباتها في

داخله إلى مكونات شخصية، واتجاهات أخرى قد يرفضها، بضراوة وعدوان، وثالثة قد يتحمس لها ولا يؤمن بها، ومن الممكن ألا تحتل عنده أي اهتمام أو تهيؤ نفسي.

وتتخذ الاتجاهات مما يحيط بالفرد من أشخاص أو طبقات اجتماعية أو عقائد دينية أو نظم سياسية واقتصادية موضوعاً لها (عيد، ٢٠٠٥).

كما تلعب الاتجاهات دوراً هاماً في التعلم الإنساني، حيث تعد الاتجاهات أحد أهم الموضوعات التي تهم المعلم وأولياء الأمور والعاملين في مجال تربية وتعليم الأفراد. فعن طريق معرفة اتجاهات الفرد نحو موضوع معين يمكن التنبؤ بدرجة تحقيقه لهذا الموضوع، وتتكون الاتجاهات من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، كما أنه يتكون اتجاه الفرد نحو موضوع ما من خلال الخبرة المباشرة والممارسة الفعلية للخبرة، وعملية الاتجاهات هي أحد أهم الأهداف التربوية التي يسعى المجتمع إلى إكسابها (منسي، ١٩٩١).

أولاً: تعريف الاتجاه

يقول المفكر الإنجليزي "هربرت سبنسر" وهو من أوائل علماء النفس الذين استخدموا اصطلاح الاتجاهات وذلك في كتابه "المبادئ الأولى" (١٨٦٢): "أن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة لكثير من الجدل، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه" (سويف، ٢٠٠٤).

أما ألبورت "All port" فيعرف الاتجاه بأنه: "حالة استعداد عقلي عصبي انتظمت عن طريق الخبرات الشخصية، وتعمل على توجيه استجابة الفرد نحو الأشياء أو المواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد" (عبد الله، ٢٠٠٣).

ويعرف "عبد اللطيف محمد خليفة" الاتجاه بأنه: "حالة وجدانية تتكون بناء على ما يوجد لدى الفرد من معتقدات، أو تصورات فيما يتعلق بموضوع ما، أو أشخاص معينين، والتي تدفعه في معظم الأحيان إلى القيام بعدد من الاستجابات أو السلوكيات حيالها في موقف معين ويتحدد من خلال هذه الاستجابات مدى رفضه أو قبوله لهذا الموضوع أو هؤلاء الأشخاص" (خليفة، ١٩٩٢).

ويري العديد من التربويين وعلماء النفس أن للاتجاه مكونات تتفاعل مع بعضها بعضاً لتعطي الشكل العام للاتجاه وهي:

١- المكون الفكري (المعرفي): Cognitive Component

وهو المعتقدات التي يعتقدها الفرد حول موضوع الاتجاه (كما يشير إلى ما يمتلكه الفرد من أفكار تتعلق بموضوع الاتجاه والحجج التي تقف وراء تقبله أو رفضه لموضوع الاتجاه (علي، ١٩٨٥).

٢- المكون العاطفي: Affective Component

وهو الاستجابات العاطفية الإيجابية أو السلبية التي يقوم بها الفرد نحو موضوع الاتجاه والشحنة الانفعالية التي يتميز بها الاتجاه من حيث القوة أو الضعف، هي ما تميز الاتجاهات القوية عن الاتجاهات الضعيفة (عويضة، ١٩٩٦).

٣- المكون السلوكي : Behavioral Component

وهو الاستجابة العملية نحو موضوع الاتجاه، فالفرد الذي يحمل معتقدات سلبية نحو موضوع معين مثلاً: "معتقدات سلبية نحو مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية"، فإنه يتحاشى أن يسأل عن هذا الموضوع أو يحاول تعقيد الأمور وعدم مساعدتهم. وبعكس ذلك إذا كانت لدية معتقدات إيجابية نحو مشاركة المرأة فإنه يكون مستعداً لتقديم المساعدة لهم أو التفاعل معهم (وحيد، ٢٠٠١).

ثانياً: العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاه

هناك مجموعة من العوامل تسهم في تكوين الاتجاه منها:

١- **الإطار الثقافي والاجتماعي:** في كل بيئة اجتماعية نجد مجموعة من العادات والتقاليد والاتجاهات تكون إطاراً ثقافياً يؤثر في الفرد من خلال تعامله مع الآخرين، وتلعب دوراً هاماً في تحديد الاتجاهات لدى الفرد، والأسرة أولى الجماعات التي تؤثر في اتجاهات الأبناء فمثلاً لو أن للوالدين في أسرة ما، اتجاهات ايجابية ومن المؤيدين لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، فبالتأكيد أن اتجاههم الايجابي سيؤثر في تكوين اتجاهات ايجابية نحو المشاركة لدى بقية أفراد الأسرة. وقد دلت الدراسات على أن الاتجاهات تتأثر بطريقة التربية والسلوك العقلي للأبوين أكثر من تأثرها بالتوجيه اللفظي، وكذلك يؤثر زملاء الفرد في المدرسة أو خارج المدرسة في تكوين اتجاهاته سواء أكانت اتجاهات إيجابية أو اتجاهات سلبية.

٢- التكوين النفسي للفرد: مع العلم أن إطاراً ثقافياً يؤدي دوراً هاماً في تكوين الاتجاه لدى الفرد، إلا أن القدرة العقلية النقدية والخبرة الانفعالية التي يتمتع بها الفرد تجعله لا يتأثر ببعض الاتجاهات السائدة في بيئته.

٣- ثقافة الفرد ومعلوماته: إن المعلومات غير الكافية قد تؤدي إلى تكوين اتجاهات سلبية لدى الفرد، وقد يتخذ الفرد اتجاهاً سلبياً نحو المشاركة السياسية للمرأة نتيجة نقص المعلومات نحو أهمية هذه المشاركة، ويأتي دور الأسرة ودور أصحاب الشأن بتزويد الفرد بمعلومات صحيحة عن أهمية المشاركة فتوضح الرؤية أمام الفرد (رحمة، ١٩٨٨).

ثالثاً: وظائف الاتجاهات

تؤدي الاتجاهات وظائف متعددة في حياة الفرد، تيسر له القدرة على أن يتعامل مع المواقف والأوضاع الحياتية المختلفة وتساعده على التكيف مع بيئته والتوافق معها، وأهم هذه الوظائف ما يلي: (بلقيس ومرعي، ١٩٨٣)

١- تنظم الاتجاهات العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية للفرد في بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد.

٢- تساعد الفرد على اتخاذ قراراته في المواقف النفسية المتعددة في شيء من الاتساق والاتفاق دون تردد أو تفكير مستقل في كل مرة.

٣- توضح الاتجاهات العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي.

٤- تحدد الاتجاهات استجابات الفرد للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة.

٥- تعبير الفرد عن اتجاهه يؤدي إلى تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية لأنه حينما يعبر الفرد عن اتجاه خاص إنما يعبر للناس عن انسياقه لما يسود مجتمعه من قيم ومعايير ومعتقدات.

٦- تنشأ لدى الفرد اتجاهات معنوية تتسم بالعدوان نتيجة لإحباط دوافعه، وذلك عندما تتعرض أفكاره وآراؤه للانتقاد.

٧- الاتجاهات موجهات سلوكية تمكن الفرد من تحقيق أهدافه وإشباع دوافعه في ضوء المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعة. وهذا يساعده في التكيف مع عناصر البيئة المحيطة به مما يحقق له الرضا العاطفي.

خصائص الاتجاه

١- إن الاتجاه مكتسب ويتم تعلمه من البيئة التي يعيش فيها الفرد أي أنه يكتسبه خلال حياتـــه، نتيجة لما يتعرض له من خبرات.

٢- إنه يمثل علاقة بين ذات الشخص وبين موضوعات محددة، فليس هناك إتجاه يتكـــون فـــي فراغ، وإنما يتكون الاتجاه نحو موضوعات متجسدة في أشخاص، أو أشياء أو نظم معينة.

٣- أن الاتجاه له صفة الثبات النسبي. فهو ليس عابر وإنما يستقر ويستمر، بعد أن يتكون.

٤- لا يلاحظ مباشرة وإنما يستدل علية من خلال ما يبدو على الفرد من أفعال خارجية خاضعة للملاحظة والقياس.

٥- يتكون من ثلاث خصائص معرفية، إنفعالية، سلوكية.

٦- له خاصية تقويمية مع أو ضد.

٧- يتعدد ويختلف حسب المثيرات المرتبطة به.

٨- أن الاتجاه النفسي لا يتكون بالنسبة للحقائق الثابتة المقررة، بل يكون دائماً حول موضوعات مثيرة للجدل أو النقاش، أو موضع خلاف في الرأي.

٩- إنه دينامي بمعنى أنه قابل للتغيير، وأن يكن ذلك ممكناً بجهد مقـــصود، ويـــستغرق فتـــرة طويلة.

١٠- يضفي النظام على أسلوب ردود أفعالنا ويسهل عملية التوافق الاجتماعي بـــين الفـــرد ومجتمعة الذي يعيش فيه.

١١- يكون أحياناً قوي وأحياناً ضعيف، وأحياناً غامض (المحاميد، ٢٠٠٣).

أهمية الاتجاهات

تحتل دراسة الاتجاهات مكاناً بارزاً في الكثير من دراسات الشخصية وديناميات الجماعة، وفي كثير من المجالات التطبيقية، مثل التربية والدعاية، والـــصحافة والعلاقـــات العامـــة، والإدارة والتدريب القيادي، وحل الصراعات في مجالات العمل والصناعة، وتنميـــة المجتمـــع وتعلـــيم الكبار، ومكافحة الأمية، والإرشاد الزراعي، والتثقيف الصحي، والإرشـــاد الـــديني والقـــومي، وتوجية الرأي العام، والدعاية التجارية، والسياسية والتوعية السياسية والمشاركة فيها، ومكافحة التعصب العنصري، والدعوة إلى التفاهم والسلم الدوليين، ذلك أن جوهر العمل في هذه المجالات هو دعم الاتجاهات الميسرة لتحقيق أهداف العمل فيها، وإضعاف الاتجاهات المعوقـــة، بـــل أن العلاج النفسي، في أحد معانيه، محاولة لتغيير اتجاهات الفرد نحو ذاته ونحو الآخرين، ونحـــو عالمة، إن تراكم الاتجاهات في ذهن المرء وزيادة إعتماده عليها تحد من حريتة في التـــصرف،

وتصبح أنماط سلوكه روتينية، متكررة دون تفكير سابق، ومن ناحية أخرى فهي تجعل الانتظام في السلوك، والاستقرار في أساليب التصرف أمراً ممكناً وميسراً للحياة الاجتماعية (المحاميد، ٢٠٠٣).

ومن أهم وأكثر نظريات التعلم قدرة على تفسير نشأة وتكوين الاتجاهات وعلى سبيل المثال تكوين الاتجاه نحو مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، نظريتي التعلم الاجتماعي، والاشتراط الكلاسيكي، وفيما يلي عرض لهاتين النظريتين على النحو الآتي:

١- نظرية التعلم الاجتماعي: Social Learning Theory

تعرف هذه النظرية بأسماء أخرى مثل نظرية التعلم بالملاحظة والتقليد Learning by Observing Imitating" وتؤكد هذه النظرية بحسب ما توصل إليه "ألبرت باندرو وولتر"Bandore-Walters" (١٩٦٣) على مبدأ الحتمية التبادلية" Reciprocal Determinism" في عملية التعلم من حيث التفاعل بين ثلاثة مكونات رئيسية وهي السلوك، والمحددات المرتبطة والمحددات البيئية. وتنطلق هذه النظرية من افتراض رئيسي مفاده أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش ضمن مجموعات من الأفراد يتفاعل معها ويؤثر فيها ويتأثر بها، وبذلك فهو يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الأفراد الآخرين ويعمل على تعلمها من خلال الملاحظة والتقليد. (الزغول، ٢٠٠٣). ففي مجال بحثنا فإن اتجاهات المعلمين والمعلمات هي نتاج تفاعلات اجتماعية سابقة أثرت فيهم وهم بدورهم يؤثرون في تنشئة جيل المستقبل من خلال تعليمهم للطلاب والطالبات أهمية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، فهنا ينقل المعلمون والمعلمات هذه الاتجاهات دون توجيه مباشر من خلال المحاكاة والنماذج الاجتماعية حيث يعتبر المعلمون والمعلمات نماذج للطلاب والطالبات يتم الاقتداء بسلوكياتهم. مما يؤكد أهمية معرفة اتجاهات المعلمين والمعلمات وذلك لوضع البرامج لتوجيههم التوجيه الصحيح لتغير نظرتهم نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية بهدف تنمية المجتمع من جهة وتوجيه الطلبة التوجيه السليم في المستقبل.

٢- نظرية الاشتراط الكلاسيكي: Classical Conditioning Theory

تؤكد هذه النظرية كما توصل إليها العالم الروسي (إيفان بافلوف ١٩٣٦-١٩٤٩) أن السلوك الإنساني في معظمه ناجم عن التعلم ومن خلال عمليات التدعيم والترابط والتعزيز، حيث يتم

مثلاً اكتساب اتجاهات نحو مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال عمليات الترابط والتعزيز (أبو رياش، ٢٠٠٧)

ويمر تكوين الاتجاهات بثلاث مراحل أساسية هي:

١- **المرحلة الإدراكية المعرفية:** وفيها يدرك الفرد مثيرات البيئة ويتصرف بموجبها، فيكتسب خبرات ومعلومات تكون بمثابة إطار معرفي له.

٢- **المرحلة التقويمية:** وفيها يتفاعل الفرد مع المثيرات وفق الإطار المعرفي الذي كونه عنها، فضلاً عن الكثير من أحاسيسه ومشاعره التي تتصل بها.

٣- **المرحلة التقديرية:** وفيها يصدر الفرد القرار الخاص بنوعية علاقته بهذه المثيرات وعناصرها، فإذا كان القرار موجباً فإن الفرد يكون اتجاهاً إيجابياً نحو ذلك الموضوع، أما إذا كان القرار سالباً فيعني أنه كون اتجاهاً ًسلبياً نحو الموضوع (وحيد، ٢٠٠١).

ومن هنا فإن دراسة اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، توضح وعي نسبة كبيرة من الفئة العاملة في المجتمع المدني بأهمية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية من جهة، وتؤثر في اتجاهات الشباب والشابات نحو مشاركة المرأة من خلال تعاملهم مع الطلبة في المدارس العملية التعليمية من جهة أخرى.

الفصل الثاني

تطور مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة

مقدمة

خطت المرأة اليمنية شوطاً كبيراً، ووصلت إلى مستويات لا يستهان بها خلال العقود الثلاثة الماضية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أدت إلى إحداث تغيير في وضعها ومكانتها في المجتمع، حيث حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح في شطري اليمن وتبوأت المناصب القيادية في الحكومة، حيث شغلت منصب وزيرة الدولة لحقوق الإنسان، وعينت وزيرتان لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما عينت ثلاث نساء وكيلات وزارة، وتسع نساء مستشارات للوزراء، وثلاث سفيرات وأربع سفيرات بدرجة وزير مفوض، وثلاث سفيرات بدرجة سكرتير أول (اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٧، ص: ٢٧).

وقد عرف المجتمع اليمني العمل التطوعي التعاوني منذ فترات موغلة في القدم، ولكن العمل الأهلي بطابعة المدني المؤسسي ارتبط في نشأته بجملة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة منذ الخمسينات وحتى قيام الثورة اليمنية ونشوء نظامين سياسيين متباينين (في شطري الوطن) كان لكل منهما أساليبه في التعامل مع المؤسسات والجمعيات NGOs. (عبد الله، ٢٠٠٧)

سيتم في الصفحات القادمة التعريف بتطور مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني، ثم تطور المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في السلطة ومواقع صنع القرار.

أولاً: نشأة وتطور مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني

نستطيع تحديد ثلاث مراحل لنشأة وتطور المجتمع المدني في اليمن، تعبر في مجملها عن مراحل التطور السياسي التي عاشها اليمن خلال القرن العشرين. (الصلاحي، ٢٠٠١) وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: (مرحلة ما قبل الثورة والاستقلال)

وتمثل هذه المرحلة فترة ما قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢ ضد حكم الإمامة في شمال الـــيمن سابقاً، وفترة ما قبل الاستقلال عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٧ في جنوب اليمن سابقاً.

لم يشهد شمال اليمن آنذاك، أي جمعيات أو نواد، تستمر في عملها، ويرجع ذلك إلى طبيعة نظام الإمامة الذي كان سائداً في شمال اليمن، وكان قائماً على أساس القمع، فقد تأسست أول منظمـــة شعبية **مدنية في صنعاء** عام (١٩٥٨) في معهد التمريض برئاسة الأستاذة عاتكة الشامي، وكان للجمعية دور كبير في التوعية بأهمية التعليم والخروج من بوتقة الفقر والتخلف.

وكانت أول مظاهرة احتجاج للفتيات تخرج من جمعية المرأة في معهد التمريض في صنعاء وقد طالبن بفتح مدرسة للبنات، إلا أن الأمام احمد أمر بإغلاق الجمعية غير أنها استطاعت أن تصمد ولو لفترة قصيرة وتستمر ثم لتتضامن مع طلبة المدرسة العلمية لتخرج الملتحقات بها معهن في مظاهرة تندد بالظلم والاستبداد، ولتكون تلك مقدمة للثورة السبتمبرية الخالدة، ثم أغلقت الجمعية في عام ١٩٦٠. (الأرياني،٢٠٠٧)

أما في **مدينة عدن** في جنوب اليمن سابقاً، فاستطاعت المرأة الأجنبية الاستفادة مـــن ظـــروف وجودها في عدن واستثمار تجربتها السابقة في العمل الاجتماعي في تأسيس جمعيـــات خيريـــة لخدمة المرأة والأطفال بدرجة أساسية، وذلك عبر جمعيتين رئيسيتين هما: جمعية نـــساء عـــدن لرعاية الطفولة Aden Ladies child Welfare Committee. وجمعية الخدمات الطوعيـــة لنساء عدن Aden Women Voluntary Service.

كما اشتركت المرأة مع الرجل في جمعيات ذات نفع عام لكل المحتاجين من المرضى والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة من الرجال والنساء والأطفال، وبرز في أنشطتها كـــذلك الاهتمـــام بالأحداث. غير أن هذا النشاط كان محصوراً في خدمة ورعاية الأحداث من الأولاد فقط، ولـــم تحظ الفتيات برعاية مماثلة.

وجذبت هذه الجمعيات أعداداً قليلة من نساء عدن للعمل في صفوفها، خاصـــة اللـــواتي كانـــت ظروفهن الاجتماعية تتيح لهن قدراً من التحرر والتواصل مع السيدات الأجنبيات.

وفي سنوات الحرب العالمية الثانية اتسع نشاط هذه الجمعيات خاصة بعد أن دعت الإدارة البريطانية في عدن المواطنين إلى تكثيف جهودهم وتوجيه أنشطتهم لخدمة المجهود الحربي لبريطانيا وحلفائها. وركزت هذه الجمعيات برامجها في خدمة هذا التوجه، عبر صياغة العديد من البرامج لجمع التبرعات المالية والعينية وتنظيم الدورات التدريبية من مبادئ الإسعافات الأولية.

ووجدت جمعية الصليب الأحمر العاملة في عدن هذا الظرف مناسباً لجذب المرأة العدنية إلى صفوف العمل الاجتماعي. واستطاعت هذه الجمعية تأسيس أول جمعية للمرأة العدنية حملت اسم "جمعية النساء المحجبات"، التي ربطت نشاطها بطبيعة المهام المتصلة بجمعية الصليب الأحمر.

مما أظهر جمعية النساء المحجبات كفرع أهلي لجمعية الصليب الأحمر. ويبدو أن المرأة العدنية قد تعذر عليها النشاط في أوساط مشتركة مع المرأة الأوروبية، مما دفع جمعية الصليب الأحمر إلى تأسيس إطار خاص بالمرأة المحجبة، لتوفير الظروف المناسبة للمرأة العدنية للنشاط وتفعيل طاقاتها في سنوات الحرب.

وفي أكثر سنوات الحرب العالمية ضراوة على عدن أسست الإدارة البريطانية في عام (١٩٤٣) "نادي سيدات عدن". وأوكلت مهمة رئاسته إلى مديرة إنجليزية متفرغة، كما عينت زوجة الحاكم العام لعدن رئيسة فخرية لهذا النادي. (العلس، ٢٠٠٥)
وخلال فترة وجيزة من عمر تأسيس النادي شعرت العديد من النساء في عدن بأن أهداف النادي لا تخدم قضية المرأة في عدن، فسعت بدورها إلى تشكيل (جمعية المرأة العدنية) التي أسستها (رقية محمد ناصر) وبمعية العديد من النساء اللواتي قدن نشاط وعمل الجمعية وفق معطيات الواقع آنذاك، وقد تمكنت جمعية المرأة العدنية من كسر طوق العزلة، ووضع معالم نشاطها محدثة نقلة نوعية تميز فيها النشاط بمحو أمية المرأة، وفتح صفوف التقوية للطالبات، وكذلك التدبير المنزلي، التطريز والأشغال اليدوية. حيث التحقت في صفوف الجمعية العديد من الشابات اللواتي أخذت أمالهن وطموحاتهن تتشكل في ظل معطيات المد الثوري العربي مع قيام وانتصار ثورة (٢٣) يوليو (١٩٥٢)، ومع تبلور الحس الوطني خرجت النساء مشاركات بالمسيرات العمالية التي شهدتها مدينة عدن (١٩٥٦) مع تأميم قناة السويس. وفي تلك الفترة أسست رضية أحسان الله (جمعية المرأة العربية) في عدن عام (١٩٥٦) مع رائدات أخريات، وكان للجمعية

أدوار مشهودة في النضال الذي خاضه الشعب في المحافظات الجنوبية ضد الاستعمار البريطاني.

كما اهتمت الجمعية بشؤون المرأة والطفل، وكان لها دور كبير في حث المجتمع على تعليم البنات بإلحاقهن في المدارس، ودفع النساء إلى الدفاع عن حقوقهن التعليمية والعملية، وتوعية المرأة والمجتمع بأهمية التحرر، وبالمطالبة بالاستقلال عن الاستعمار البريطاني. وكان لها دور كبير في إشعال ثورة الشياذر، وفيها خرجت المرأة بمظاهرة في عدن مطالبة بخروج المرأة للتعليم والعمل ونادت بالتعليم للجميع. وكانت الجمعية تقدم مختلف الأنشطة كالمحاضرات السياسية، والحفلات الفنية والمسرحية والموسيقية، والمسابقات الرياضية، والرحلات الترفيهية وغير ذلك من الأنشطة المتعددة. أقامت الجمعية أول علاقات التعاون الثنائي في العمل النسائي المشترك مع اتحاد نساء مصر العربية (١٩٥٨)، وحضرت البعض منهن فعاليات نسائية عربية دعي إليها الاتحاد النسائي العربي الذي كان مقره القاهرة ورئيسته آنذاك هدى شعراوي. (الأرياني،٢٠٠٧)

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الثورة في الشمال (١٩٦٢) وهي الفترة الممتدة من عام (١٩٦٢) وحتى عام (١٩٩٠) "قيام الوحدة اليمنية"، وما بعد الاستقلال في الجنوب (١٩٧٦)

في هذه المرحلة خضع شمال اليمن وجنوبه سابقاً لنظامين سياسيين مختلفين اختلافاً جذرياً، في ظل كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب سابقاً)، والجمهورية العربية اليمنية (الشمال سابقاً)، حيث انتهجت الأولى النظام الاشتراكي الشمولي، والثانية النظام الجمهوري ذا التوجيه الليبرالي، ولكن كلا النظامين اتفقا على حظر العمل الحزبي والسياسي، بالرغم من وجود الأحزاب السياسية، قبل الثورة والاستقلال، وذلك تحت مبرر الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية، والحفاظ على التوجهات التقدمية للثورة في الجنوب، وفي الشمال بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية المجتمع من الصراع والانقسام. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٧)

واتسمت هذه المرحلة أيضاً في شطري اليمن سابقاً، بأن الدولة هي التي قادت عملية التحديث والتنمية، وكان لها دور في دعم وتكوين مؤسسات المجتمع المدني، ففي الشمال نصت الدساتير التي صدرت في هذه المرحلة على حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات، وانفرد دستور عام (١٩٧٠) بالنص على حظر العمل الحزبي، ووفقاً للمادة رقم (٣٧)، ولتنظيم نشأة وعمل الجمعيات، صدر قرار جمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة (١٩٦٣)، يحدد في المادة الأولى منه تعريف الجمعية بأنها: "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي، ويشترط في إنشاء الجمعية

أن يوضع لها نظام مكتوب، وتشهر الجمعية بمجرد قيدها في السجل المعد بالجهة الإدارية المختصة، ووضع القانون شروط عمل تلك الجمعيات، وقواعد حلها، وكيفية الانتساب إليها إضافة إلى طرق وآليات إدارة تلك الجمعيات وممارسة مهامها". (الصلاحي، ٢٠٠٢)

وفي عام (١٩٦٤) فتحت البعثة المصرية في شمال اليمن سابقاً في مدينة تعز مركزاً للمرأة لمحو الأمية وتعليمها المهارات اليدوية وأقيمت عدة أنشطة في المراكز أهمها التوعية الصحية والتعليمية وعرض أفلام سينمائية.. الخ.

وفي نوفمبر عام (١٩٦٥) حول اسم المركز إلى اسم جمعية المرأة اليمنية، وبذلك تم تأسيس أول جمعية للمرأة اليمنية بتعز واختيرت الأستاذة فاطمة أبو بكر عولقي رئيسة لها.

وفي عام (١٩٦٧) أسست حورية المؤيد وفتحيه الجرافي جمعية سميت باسم الجمعية التي كانت ترأسها أم الشهيد اللقيه في صنعاء، وهي جمعية المرأة اليمنية، وقد كان لها دور كبير في توعية المجتمع بأهمية الثورة والحفاظ على النظام الجمهوري، وبضرورة تعليم البنات. وقد أجريت انتخابات ديمقراطية في الجمعية في عام (١٩٨٤)، واختيرت عاتكة الشامي رئيسة لها وامتدت الجمعية حتى تم دمجها مع الجمعيات في المحافظات التي كان لديها جمعيات لتكون نواة الاتحاد النسائي اليمني العام، ومن ثم توحيده مع الاتحاد العام لنساء اليمن في عدن عام (١٩٩٠). (الارياني، ٢٠٠٧)

أما في الشطر الجنوبي فقد حفل دستور الشطر الجنوبي بالعديد من مواده التي تنص على حرية الشعب في ممارساته العملية وحقه في التجمع الاختياري في مختلف المنظمات الجماهيرية، ولكنه من جانب آخر تم ربط كل الممارسات السياسية بنص المادة رقم (٣): "أن الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجة للمجتمع والدولة". ومن هذا المنطلق أصبحت كل القوانين واللوائح المحددة لعمل المنظمات الجماهيرية والشعبية، تعبر في نفس الوقت عن اتجاه التطور السياسي العام للدولة وتبلور عملياً محاولة تحقيق الاشتراكية، ومن ذلك نص المادة رقم (٦٤) من دستور الشطر الجنوبي سابقاً على: "أن النقابات منظمات طبقية تنظم نشاط العمال والموظفين وتحمي مصالحهم وتسهم في تطوير الثورة الوطنية الديمقراطية". وقد برزت على المستوى الجماهيري الكثير من المنظمات الجماهيرية، ربطت في عملها بين تحقيق المهام المطلبية لأعضائها، وبين ممارسة العمل السياسي في إطار فلسفة

الحزب الحاكم، ذلك لأن البناء الدستوري لنظام الدولة في جنوب اليمن يقوم على مبدأ وحدة سلطة الدولة، ولا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات، وقد صدرت عدة قوانين تنظم حركة المجتمع في هذه المرحلة، منها قانون الشباب (١٩٧٨)، وقانون حقوق وواجبات اللجان النقابية (١٩٨١)، وقانون العمل الأساسي (١٩٧٨)، وقانون الأسرة (١٩٧٤). كما ظهر الكثير من الاتحادات والنقابات والجمعيات والأندية المنظمة لأفراد المجتمع المدني خلال الفترة منذ إعلان الاستقلال وحتى عام (١٩٩٠)، إلا أنها جميعاً تخضع في مجمل نشاطها العام لسياسية الحزب الاشتراكي الحاكم في الشطر الجنوبي سابقاً. (الصلاحي،٢٠٠١)

المرحلة الثالثة: مرحلة دولة الوحدة (١٩٩٠)

اتسمت بالديمقراطية والتعددية السياسية، وبالتالي الإقرار والاعتراف الحكومي عبر نصوص دستورية وقانونية بحق المجتمع من أن ينظم نفسه في مؤسسات أو منظمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وباستقلالية عن الحكومة. وهذه المرحلة شهدت التطور الكمي والنوعي لمؤسسات المجتمع المدني. (الصلاحي،٢٠٠١)

ويمثل عقد التسعينات من القرن العشرين البداية الفعلية لظهور وتطور فعالية منظمات المجتمع المدني الحديث في اليمن، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٠)

وفي واقع الحال إذا كانت العوامل الداخلية، من تطور سياسي، وتعددية سياسية وحزبية وديمقراطية سائدة وتطور تشريعي، قد أسهمت في تنامي وتداعي قيام المنظمات والمؤسسات الأهلية، وأسهمت في ترسيخ دعائم المجتمع المدني في اليمن، فإنه من جانب آخر لعبت المتغيرات الدولية دوراً هاماً في هذا التطور الحادث، خاصة أن العالم الخارجي قد سبق بمسافات واسعة إلى الاهتمام بالعمل الاجتماعي الأهلي، وأخذ يركز على مسائل حقوق الإنسان، والمرأة والطفل، والفقر، والبيئة، ويطرح بشدة مسألة المشاركة الشعبية وتعبئة المواطنين في المجالات التنموية المختلفة، وقد طرح دور المنظمات الأهلية والنشاط الجماهيري في المؤتمرات الدولية ومن أهمها مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، ومؤتمر المرأة (ببكين، ١٩٩٥)، ومؤتمر التنمية (كوبنهاجن، ١٩٩٥)، وغيرها من المؤتمرات (مطهر، ١٩٩٦)

فبعد قيام الوحدة اليمنية وجدت عوامل وظروف مناسبة لنشوء كثير من المؤسسات والجمعيات الأهلية وخاصة في ظل التوجهات الديمقراطية والتشريعات الملائمة. وانتشرت على مستوى كافة محافظات الجمهورية خلال السنوات (٩٠-٢٠٠٦) ووصل عددها وفقاً للإحصائيات

المسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حوالي (٥٤٥) جمعية متنوعة المجـالات، بحيـث تركز بشكل كبير على الجمعيات الخيرية الاجتماعية بنسبة (٤٦,٢%)، ثم الاجتماعيـة بنـسبة (٣٥,٦%)، فالتنموية بنسبـة (٦,٢%)، والاتحـادات العـامة بنسبـة (٤,٤%).......... أنظر جدول رقم (١)

جدول (١) توزيع الجمعيات حسب نوعها لعام ٢٠٠٦

نوع الجمعية	العدد	%
اتحادات عامة	٢٤	٤,٤
خيرية اجتماعية	٢٥٢	٤٦,٢
اجتماعية	١٩٤	٣٥,٦
تنموية	٣٤	٦,٢
الأسرة والطفل	٤	٠,٧
مهنية اجتماعية	٣	٠,٦
منتدى ثقافي اجتماعي	٥	٠,٩
ثقافية	٩	١,٧
حقوق إنسان	١٠	١,٨
بيئية	١	٠,٢
صحة	٤	٠,٧
حرفية	٥	٠,٩
المجموع	**٥٤٥**	**١٠٠**

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠٠٦

ومن أهم أعمال هذه المنظمات لتجاوز التمييز ضد المرأة ما يلي:

١. تحديد احتياجات الفقراء لتحقيق أهداف التنمية الألفية والمساهمة في وضع الخطط التنموية لذلك.
٢. تقديم القروض للنساء الفقيرات (قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة).
٣. توزيع المواد الغذائية علي الفقراء، دعم الطلاب الفقراء، رعاية السجناء، رعايـة وكفالـة الأيتام ومساندة قضايا الفئات المهمشة.
٤. تقديم المساندة القانونية للسجينات والمحتاجين إلى العون القانوني.
٥. التوعية بالحقوق المدنية والسياسية للنساء.
٦. تعزيز آليات الحماية الدولية وإصدار تقارير الظل (الموازية).
٧. المناصرة والضغط من أجل تعديل القوانين والتشريعات المتضمنة نصوصاً تمييزيـة ضـد المرأة (قانون الانتخابات، السلطة المحلية، الأحوال الشخصية) وقضايا حقوق الإنسان.
٨. التدريب والتأهيل والتوعية والرقابة على خوض الانتخابات (البرلمانيـة ٢٠٠٣ والمحليـة ٢٠٠٦).

٩. توعية وتدريب الشباب من الجنسين بقضايا حقوق الإنسان.
١٠. توعية المجتمع بمخاطر الزواج المبكر وأثرة النفسي والصحي والتعليمي والاقتصادي على الفتاة اليمنية.
١١. توعية المجتمع بأهمية تعليم الفتاة. (اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٦)

ولم يعد المجتمع اليمني منعزلاً عن مجريات الأحداث والتطورات العالمية، بل أصبح متفاعلاً معها وذلك بالمشاركة في كل المؤتمرات والملتقيات الدولية أو بانضمامه إلى جملة الاتفاقيات والمقررات الدولية (مطهر وأحمد وفارع، ١٩٩٦) التي ترتبط بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، والتي وقعت وصادقت عليها الحكومة اليمنية وهي كالتالي:

١-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٣-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٤-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، (الشرعية الدولية لحقوق المرأة).
٥-اتفاقية حظر البغاء واستغلاله (١٩٤٩).
٦-اتفاقية منظمة العمل الدولية حول التوظيف المتساوي، وإقرار مبدأ الأجر المماثل مقابل العمل ذي القيمة المماثلة (١٩٥١).
٧-اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢).
٨-اتفاقية اليونسكو ضد التمييز في التعليم (١٩٦٠).
٩-منهاج عمل بيجين (١٩٩٥).
١٠- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٧).
١١- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة وحقها بالاحتفاظ بجنسيتها الأصلية (١٩٥٧).
١٢- اتفاقية القبول الطوعي بالزواج والسن الدنيا للزواج وتسجيله (١٩٦٢).
٧

مشاركة المرأة في العمل النقابي

يمارس العمل النقابي في اليمن من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال، والنقابات المهنية الأخرى المختلفة، وكان دخول المرأة اليمنية سوق العمل، قد أسهم في قدرتها على المشاركة في العمل النقابي، حيث بلغ عدد القيادات النقابية في مختلف المهن (٣٥٠) امرأة قيادية من مجموع

القيادات المنتخبة من الذكور في اللجان النقابية. وفي اللجان النقابية بلغ عـــدد مرافـــق العمـــل المختلفة (٢،٤٥٣٩)، وتمثل النساء نسبة (١٥%) في عضوية النقابة العامة لعمال الجمهوريـــة. ويعود سبب تدني هذه النسبة إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال ضعف مشاركة النساء فـــي بعض القطاعات الاقتصادية الكبيرة كقطاعات النفط والتعدين والبناء والتشييد والنقل والاتصالات والكهرباء والمياه والبيئة. ويتمثل حضور النساء بصورة واضـــحة فـــي الـــصناعات الخفيفـــة كصناعة المواد الغذائية أو الملابس كتعليب الأسماك والصناعات الجلدية والغزل والنسيج وحلج القطن وكسيه.

جدول رقم (٢): توزيع القيادات النقابية المنتخبة في اللجان النقابية على مستوى المحافظات لعام ٢٠٠٦

المؤسسة النقابية	ذكور	%	إناث	%	المجموع
النقابة العامة للنقل والاتصالات	٣٣٩	٩٥	٢١	٥	٤٢٠
النقابة العامة للمهن الطبية والصحية المساعدة	٣١٧	٨٠	٨٠	٢٠	٣٩٧
النقابة العامة للنفط والمعادن والكيماويات	٣٥٢	٩٤	٢١	٦	٣٧٣
النقابة العامة للبلديات والإسكان والبناء وصناعة المواد	٣٣٠	٩١	٣٤	٩	٣٦٤
النقابة العامة للصناعات الغذائية والزراعية والأسماك	١٨١	٩٠	٢١	١٠	٢٠٢
النقابة العامة للمصاريف والإعمال المالية	٢٨٣	٨٦	٤٧	١٤	٣٣٠
النقابة العامة للكهرباء والمياه والبيئة	٣٧٥	٩٣	٢٧	٧	٤٠٢
النقابة العامة للخدمات الإدارية	٢٣٧	٨٦	٣٩	١٤	٢٧٦
النقابة العامة للصناعات الجلدية والغزل والنسيج والملبوسات وحلج وكبس القطن	٤٠	٩٣	٢٩	٤٢	٦٩
النقابة العامة للجامعات والتدريب المهني والبحث العلمي	٩١	٥٨	٢٥	٢٢	١١٦
النقاة العامة للثقافة والإعلام والطباعة والنشر	٣٢	٧٨	٥	١٤	٣٧
النقابة العامة للتأمينات والتقاعد	٦٤	٨٦	٢٢	٢٦	٨٦
المجموع	**٢٧٠١**	**٨٨**	**٣٨١**	**١٢**	**٣٠٧٢**

المصدر: اتحاد نقابات عمال الجمهورية، التقرير الوطني السادس حول مستوي تنفيذ اتفاقية القضاء علي كافة إشكال التمييز ضـــد المـــرأة، ٢٠٠٦، اللجنة الوطنية لل

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في السلطة ومواقع صنع القرار

المشاركة السياسية وصنع القرار بقدر ما هو حق لكل من الرجال والنساء على حد سواء هو أيضاً منطلق لمشاركة المواطن في التنمية، وتوفير فرص متساوية دون تمييز بينهم بسبب الجنس، ليتحقق التكامل الاجتماعي الذي له دور رئيسي في تطوير قدرة الاقتصاد على النمو، وهو ما يتطلب النهوض بالحقوق السياسية للمرأة كوسيلة لتعزيز حقوق المواطنة والتي ستظل ناقصة إذا لم تشمل النساء في الممارسة الفعلية وليس فقط النصوص القانونية، لأن المجتمع الذي تضعف المرأة فيه يحكم على نفسه بفقد نصف الإبداع والإنتاج الممكن. (مطهر واحمد فارع، ١٩٩٦)

كما أن إضعاف النساء، يضعف ناتج الرجال أنفسهم نتيجة لغياب التلاحم المساعد على الإبداع والإنتاج المتميز، وعليه فإن مشاركة النساء في الحياة العامة وإنصافها ضروري من باب الحرص على التقدم والتنمية بالإضافة إلى كونه احقاقاً لحقها الإنساني، وقد نص دستور الجمهورية اليمنية على حق المرأة في المشاركة بمختلف المجالات، إلا أن الواقع المعاش (تركها متخلفة من الممارسات التي تبرر باسم العادات والتقاليد تارة وباسم الدين تارة أخرى) يجسد بوضوح إبعاد المرأة وعزلها عن المشاركة في شؤون المجتمع. هذا التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي يشكل عائقاً أمام المشاركة السياسية للمرأة، ويحد من وجودها وتمثيلها في مؤسسات صناعة القرار، فلا تزال المرأة غير ممثلة في المؤسسات السياسية الرسمية بما يتناسب مع إمكانياتها، هذا التمثيل الضعيف في المؤسسات السياسية يمثل بدوره انعكاساً لمحدودية مشاركة المرأة في الجهاز الإداري للدولة. (المجلس الأعلى للمرأة، ٢٠٠٥)

تاريخ إقرار الحق الانتخابي للمرأة اليمنية وللمرأة في العالم

إن حداثة العمل السياسي للمرأة في اليمن، من حيث علنية هذا العمل وتنوعه، إنما يعكس حداثة العهد بالتحول إلى الديمقراطية وإقرارها كركن أساسي لنظام الحكم في اليمن، بمعنى آخر يمكن القول أن الإقرار الدستوري بالتعددية الحزبية والسياسية أظهر في الواقع الملموس عشرات الأحزاب والصحف والجمعيات والمنظمات الأهلية، وأكدت جميع القوانين على حق أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً في العمل السياسي والأهلي، وهو الأمر الذي أكسب المرأة على وجه الخصوص استحقاقات قانونية ذات أهمية في تحقيق مساواتها بالرجل سياسياً واجتماعياً.

وقد كانت أمريكا أقدم الدول في إقرار الحق الانتخابي للمرأة، عام (١٧٨٨)، يليها استراليا في عام (١٩٠٢) إلا أن إقرار الحق الانتخابي للمرأة يخضع لشروط. يأتي بالمرتبة الثالثة النرويج

حيث كان الإقرار في عام (١٩٠٧) حيث تم رفع كل القيود ودون الخضوع لأي شروط، يليها الدانمرك حيث كان الإقرار عام (١٩١٥).

أما بالنسبة للدول العربية فقد كانت لبنان في المرتبة الأولى حيث تم إقرار الحق الانتخابي للمرأة في عام (١٩٢٥)، يليها سوريا في عام (١٩٥٣)، ثم مصر حيث كان إقرار الحق الانتخابي للمرأة في عام (١٩٥٦). أما عن اليمن فقد كان تاريخ إقرار عام بالحق الانتخابي للمرأة اليمنية في عام (١٩٩٠)، وإقرار محدود عام (١٩٦٧) في الجنوب سابقا، وعام (١٩٦٢) في شمال اليمن سابقا. (الصلاحي، ٢٠٠٥)

المرأة في السلطة ومواقع صنع القرار

رغم وجود مقاومة شديدة من بعض الفئات التقليدية التي عملت على عدم السماح بأن تحتل المرأة مكانها الطبيعي في الحياة العامة، إلا أن بعض النساء قد شغلن مناصب وزارية فيما بين (٣٣) وزيراً (هن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة حقوق الإنسان). وهو تحسن نسبي بالقياس بالحكومة السابقة التي كانت تشغل المرأة فيها منصباً واحداً فقط.

ولكن التمثيل يبقى منخفضاً قياساً بما هو مأمول به في أن تأخذ المرأة المواقع القيادية بما يتناسب مع أهمية النساء في المجتمع وتطور الكفاءات النسوية داخل المجتمع.

جدول رقم(٣): مستوى تمثيل المرأة إلى الرجل في المراكز السياسية والإدارية العليا في الدولة عام (٢٠٠٧)

المركز القيادي	الإناث		الذكور		نسبة الإناث إلى الذكور
	العدد	%	العدد	%	
مجلس الوزراء	٢	٠,٩	٣١	٠,٤	٦,٥
درجة وزير	٦	٢,٦	٧٢٧	٩,٦	٠,٨
درجة نائب وزير	٢	٠,٩	٢١٤	٢,٨	٠,٩
درجة وزير مفوض	٢	٠,٩	١٤٠	١,٩	١,٤
وكيل محافظة	-	-	٤٦	٠,٦	-
وكيل مصلحة	-	-	٢	٠,٠	-
وكيل مكتب	-	-	١٥	٠,٢	-
وكيل وزارة	١٤	٦,١	٧٩٩	١٠,٦	١,٨
وكيل هيئة	-	-	١٦	٠,٢	-
وكيل وزارة مساعد	١١	٤,٨	٤٢٣	٥,٦	٢,٦
مدراء عموم	١٨٦	٨١,٢	٤٩٧١	٦٥,٩	٣,٧
مدراء عموم مساعدون	٦	٢,٦	١٦٣	٢،٢	٣،٧
المجموع	**٢٢٩**	**١٠٠**	**٧٥٤٦**	**١٠٠**	**٣،٠**

المصدر: وزارة الخدمة المدنية– بيانات خاصة باللجنة الوطنية للمرأة (٢٠٠٧)

ويلاحظ من الجدول:

- يوجد في السلطة العليا للدولة (٢٢٩) امرأة مقابل (٧٥٤٦) رجلاً أي بمعدل (٣) إناث مقابل كل (١٠٠) ذكر وتعتبر مشاركة ضعيفة جداً.
- يرتفع حجم تمثيل المرأة في مجلس الوزراء رغم ضعف تمثيلها قياساً بأهمية المرأة في المجتمع، حيث تعد هذه النسبة أكبر نسبة مشاركة للنساء قياساً بالرجال، يلي ذلك نسبة مديري العموم ونوابهم ومساعديهم بما يساوي (٤) نساء في كل من الوظيفتين مقابل كل (١٠٠) من الرجال، وهكذا نجد أنه لو استثنيت الوزيرتان في مجلس الوزراء لكانت النسبة التمثيلية للنساء رغم تدنيها تتركز في أدنى السلم القيادي، وتتناقص كلما صعدنا إلى أعلى في السلم الإداري للقيادات، لتصبح في بعضها (صفراً) أي لا وجود للمرأة فيها وهي: وكيل محافظة – وكيل مصلحة – وكيل مكتب – وكيل هيئة.
- وبقية الدرجات القيادية تمثل فيها النساء بامرأة واحدة مقابل كل (١٠٠) من الرجال (درجة وزير ونائب وزير ووزير مفوض) أما وكلاء الوزارات مقابل كل (١٠٠) من الرجال توجد امرأتان فقط.
- واضح جداً عدم التكافؤ في الفرص وما هو متاح للمرأة إنما هو تمثيل شرفي وغير مؤثر في دور المرأة في السلطة، وما يمكن أن تؤديه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن استمرار هذا التفاوت بين النساء والرجال في المراكز القيادية لا يمكن تفسيره إلا بالتهميش الموجه للنساء، رغم التوجيهات السائدة في مناصرة قضايا المرأة لدى القيادة العليا في الدولة ولا يتم عكسها على الواقع.

المرأة في السلطة التشريعية والشورى والمحلية

لا يختلف وضع المرأة في هذا المجال عن السلطة التنفيذية حيث نجد أن هناك (امرأة واحدة فقط) ممثلة لنصف سكان اليمن من النساء في مجلس النواب وهو ما يمثل تراجعاً بالقياس بالدورات الانتخابية السابقة حيث كانت ممثلة بعضوتين.

جدول رقم (٤): مستوى تمثيل النساء إلى الرجال في مجلس النواب والمجالس المحلية ومجلس الشورى لعام (٢٠٠٦)

مستوي الوظيفة	النساء	الرجال	نسبة الإناث إلى الرجال
أعضاء مجلس النواب	١	٣٠٠	٠،٣
أعضاء مجلس الشورى	٢	١٠٩	١،٨
أعضاء المجالس المحلية	٣٧	٧٠٠٠	٠،٥
المجموع	٤٠	٧٤٠٩	٠،٥

المصدر: تقارير وضع المرأة للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) اللجنة الوطنية للمرأة

إن التفاوت الحاصل بين النساء والرجال كما يظهر في جدول رقم (٤) واضح جداً حيث إن نسبة النساء متدنية جداً في كل من مجلس النواب والمجالس المحلية، ولا تصل النسبة في مجلس النواب إلى (١,٠%) وهي بعيدة حتى عن هذه النسبة، حيث يظهر جلياً تحيز جميع الأحزاب السياسية والناخبين ضد المرأة، والذي ساعدهم على ذلك قلة وعي المرأة السياسي التي رضيت لنفسها بدور المدلية بصوتها فقط لصالح الرجال، ومما زاد الوضع سوءاً هو ممارسة السلطة الأبوية على المرأة بأن تدلي بصوتها بشكل تلقائي لمن يرغب من الذكور في الأسرة، وتقاليد فرضت على المرأة في نشأتها الأسرية والاجتماعية، بشأن تحديد مواقع النساء وأدوارهن ومكانتهن في الحياة العامة دون النظر إلى الأدوار المتغيرة في الحياة الأسرية والحياة السياسية.

ويضاف إلى ذلك تحيز التنظيمات السياسية أو عدم جديتها على الأقل في جعل المرأة جزءاً من التنافس الحقيقي للوصول إلى مجلس النواب.

وبعض الأحزاب كان قدم مرشحته من النساء في الدوائر التي ليس لها ثقل انتخابي بل أيضاً يقوم بدعم مرشح آخر من الرجال المستقلين أو الحليفين له، مما جعل النساء تتردد في ترشيح أنفسهن للانتخابات خوفاً من عدم جدية أحزابهن في دعمهن كمرشحات، لكن تلك الأحزاب تخطب ود النساء للتصويت لمرشحيهم من الرجال مستغلين انتشار الأمية بين الناخبات، ولهذا ظل صوت المرأة غائباً عند مناقشة القوانين المختلفة في المجلس.(اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٧)

أما عن تمثيل النساء في مجلس الشورى فكان عددهن اثنتين مقابل (١٠٩) من الرجال وهو يتم بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية وليس بالانتخاب، ويختار أعضاءه من الشخصيات الاجتماعية والسياسية المعروفة بخبرتها أو بتأثيرها الاجتماعي، ومنصب المرأة فيه منصب شرفي وهذا العدد لا يمكنهن من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات العامة أو ما يخص قضايا المرأة بصفة خاصة.

وفي المجالس المحلية المنتخبة عام (٢٠٠٦) ازداد الأمر سوءاً رغم أن فرص النجاح فيه أكبر منها في مجلس النواب من حيث حجم المنافسة وإتساع إطارها السكاني والجغرافي، ومع ذلك لم تصل سوى (٣٧) امرأة إلى هذه المجالس مقابل (٧) آلاف عضو من الرجال. (اللجنة الوطنية للمرأة،٢٠٠٧)

مكانة المرأة في هياكل القيادة للأحزاب الرئيسية

تضمنت وثائق مختلف الأحزاب نصوصاً مؤيدة لحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، وقد انعكس ذلك بدرجات مختلفة في وجود المرأة في الهيئات القيادية لتلك الأحزاب، حيث تراوحت نسبتها مابين (٣٧%) في التجمع اليمني للإصلاح، وبين (٦%) في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حزب المؤتمر الشعبي.

جدول رقم (٥): نسبة النساء إلى الرجال المنتسبين إلى الهيئات الحزبية القيادية المختلفة عام (٢٠٠٦)

الحزب والفئة القيادية	عدد المنتسبين		
	النساء	الرجال	نسبة النساء إلى الرجال
١- حزب المؤتمر الشعبي	١٣٩٠	٤٤٠١	٣١,٦
اللجنة العامة	٥	٣٧	١٣,٥
اللجنة الدائمة	٨٩	٨٨٦	١٠,٠
الهيئات القيادية في المحافظات	٦٦	١٩٨	٣٣,٣
الهيئات القيادية في المديريات	١٢٣٠	٣٢٨٠	٣٧,٥
٢- التجمع اليمني للإصلاح	١٦١	٤٣٦	٣٦,٩
الأمانة العامة	٨	١٣	٦١,٥
مجلس الشورى	١٣	١٥٠	٨,٧
الهيئات القيادية في المحافظات	١٤٠	٢٧٣	٥١,٣
الهيئات القيادية في المديريات	-	-	-
٣- الحزب الاشتراكي اليمني	٤٤	٢٩٧	١٤,٨
المكتب السياسي	٣	٢٦	١١,٥
اللجنة المركزية	٤١	٢٧١	١٥,١
الهيئة العامة في المحافظات	-	-	-
الهيئة القيادية في المديريات	-	-	-
٤- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٢٧٢	٤٥٥٢	٦,٠
الأمانة العامة	١	١٤	٧,١
اللجنة المركزية	٨	٧٢	١١,١
الهيئات القيادية في المحافظات	١١	١٥٥	٧,١
الهيئات القيادية في المديريات	٢٥٢	٤٣١١	٥,٨
المستوي الأول	١٧	٩٠	١٨,٨
المستوي الثاني	١٥١	١٣٧٩	١٠,٩
مستوي المحافظات	٢١٧	٦٢٦	٣٤,٧
مستوي المديريات	١٤٨٢	٧٥٩١	١٩,٥

المصدر: الجنة العليا للانتخابات،٢٠٠٧

وكان من النساء في القيادات العليا للأحزاب الأربعة الرئيسة (١٦٨) عضوه قيادية مقابل (١٤٦٩) عضواً قيادياً من الرجال بمعدل (١١) امرأة مقابل كل (١٠٠) من الرجال، وهي نسبة لصالح الرجال بلا شك ولكنها مرتفعة كثيراً بالقياس بتمثيل المرأة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية للدولة.

وكانت أعلى نسبة مشاركة في المستوى الأول في التجمع اليمني للإصلاح بنسبة (٦) نساء مقابل كل (١٠) من الرجال، أما في المستوى الثاني فكان التفاوت أقل لدى الحزب الاشتراكي (١٥) امرأة مقابل كل (١٠٠) رجل.

وتراوحت نسبة التكافؤ بين النساء والرجال في المستويات القيادية المختلفة لإجمالي الأحزاب بين (٣٥%) في المحافظات وهي أعلى نسبة، و(١١%) على المستوى الثاني، والمستوى الأول (١٩%)، وجميع النسب تتجاوز تمثيل المرأة في المجال التشريعي والتنفيذي والمحلي. (اللجنة الوطنية للمرأة،٢٠٠٧)

المرأة في السلطة القضائية

تدل المؤشرات الرسمية لمستوى حضور المرأة في السلطة القضائية على هيمنة وسيادة سلطة الذكور على هذا المجال الحيوي بشقيه (القيادات العامة والمحاكم)

جدول رقم (٦): مستوى تمثيل الإناث إلى الرجال في النيابة العامة عام (٢٠٠٦)

المركز القيادي	الإناث		الذكور		نسبة الإناث إلى الذكور
	عدد	%	عدد	%	
النائب العام	-	-	١	٠	-
المحامي العام	١	١،٢	٢٩	٣،٠	٣،٤
رئيس نيابة عامة (أ)	-	-	٣٩	٤،١	-
رئيس نيابة عامة (ب)	١٩	٢٢،٤	٤٦	٤،٨	٤١،٣
مساعد نيابة عامة (أ)	٢٥	٢٩،٤	٢٦٣	٢٧،٦	٩،٥
مساعد نيابة عامة (ب)	٨	٩،٤	٣٣٩	٣٥،٦	٢،٤
وكيل نيابة عامة (أ)	٢٣	٢٧،١	٧٦	٨،٠	٣٠،٣
وكيل نيابة عامة (ب)	٩	١٠،٦	١٦٠	١٦،٨	٥،٦
المجموع	**٨٥**	**١٠٠**	**٩٥٣**	**١٠٠**	**٨،٩**

المصدر بيانات معدة للجنة الوطنية للمرأة (٢٠٠٧)، الخدمة المدنية والتأمينات

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الإناث العاملات في قيادة السلك القضائي (النيابة العامة) عام (٢٠٠٦) بلغ (٨٥) قاضية مقابل (٩٥٣) قاضياً من الرجال وهو ما يعادل (٩) قاضيات مقابل كل (١٠٠) قاض من الذكور.

وأهم المراكز القيادية في القضاء التي تتولاها المرأة كانت مساعد نيابة عامة (أ و ب) التي كان فيها ما يزيد عن ثلث العاملات في قيادة السلك القضائي (٣٩%) تقريباً، وبنفس النسبة تقريباً لوكلاء نيابة عامة.

كما يتضح من الجدول وجود تفاوت واضح في معظم الفئات للمراكز القيادية، فئة رئيس نيابة عامة، ثم في فئة مساعد نيابة عامة (ب)، والمحامي العام ووكيل نيابة عامة (ب)، ومساعد نيابة (أ) هي الأكثر تفاوتاً بين الجنسين. وكان التفاوت أقل حدة في فئتي رئيس نيابة عامة (ب)، ووكيل نيابة عامة (أ).

ورغم وجود حواجز قانونية تمنع التحاق النساء في سلك القضاء، وفي المعهد المؤهل للقضاة، إلا أن أعداد المنتسبات لهذه المهنة لا يزال محدوداً. ويعزى ذلك لعدم التحاق النساء في معهد القضاء الذي يقوم بالتأهيل لهذه المهنة والذي ظلت أبوابه مغلقة أمامها حتى (٢٠٠٥-٢٠٠٦) الذي بدأ فيه القبول ولو بأعداد رمزية.

جدول رقم (٧): أعداد النساء الملتحقات بمعهد القضاء

للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

السنة الدراسية	عدد النساء الملتحقات بمهد القضاء
٢٠٠٥-٢٠٠٦ (١)	٤
٢٠٠٦-٢٠٠٧(١)	٥
٢٠٠٧-٢٠٠٨(٢)	٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النساء والرجال (٢٠٠٧)

ورغم محدودية أعداد الملتحقات من النساء في المعهد العالي للقضاء، إلا أنها متذبذبة ومعرضة للتوقف إذا لم يتم دراسة أسباب عدم التوسع في القبول، وتراجع أعداد الملتحقات بالذات في عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وعمل المعالجات اللازمة لذلك من ضمنها دعم الملتحقات فيه.

أما عدد القاضيات العاملات في المحاكم (٢٠٠٦)، فقد بلغ (٧٦) قاضية مقابل (١١٣١) قاضياً من الذكور بنسبة تفاوت تبلغ (٦،٧%)، وبما يعادل (٧) قاضيات مقابل كل (١٠٠) قاض وهو مؤشر متدن يتطلب إتاحة فرص أكثر للمرأة في هذا المجال الهام.(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧)

المرأة في السلك الدبلوماسي

ظلت مشاركة المرأة في المهن الدبلوماسية محدودة جداً خلال مدة من الزمن إلا أنها تمكنت من الوصول مؤخراً إلى أعلى الوظائف الدبلوماسية ولو بأعداد محدودة.

جدول رقم (٨): مستوى تمثيل الإناث إلى الرجال في الوظائف الدبلوماسية عام (٢٠٠٦)

الوظائف	الذكور		الإناث		نسبة الذكور إلى الإناث
	عدد	%	عدد	%	
سفير	١٦٦	١٩،٩	٢	٤،٨	١،٧
وزير مفوض	١٠٦	١٨،٢	٣	٧،١	٢،٨
مستشار	١١٢	١٩،٢	٩	٢١،٤	٨،٠
سكرتير أول	١١٥	١٩،٨	٩	٢١،٤	٧،٨
سكرتير ثاني	٢٧	٤،٦	٢	٤،٨	٧،٤
سكرتير ثالث	٧٣	١٢،٥	١١	٢٦،٢	١٥،١
ملحق دبلوماسي	٣٣	٥،٧	٦	١٤،٣	١٨،٢
المجموع	**٥٨٢**	**١٠٠**	**٤٢**	**١٠٠**	**٧،٢**

المصدر بيانات خاصة باللجنة الوطنية للمرأة (٢٠٠٦) وزارة الخدمة المدنية

ويتضح من الجدول وجود فجوة كبيرة بين الرجال والنساء العاملات في السلك الدبلوماسي وبالذات في الوظائف العليا التي يرتفع فيها التفاوت بشكل حاد.

والملاحظ أن بيانات النساء عام (٢٠٠٧) في المجال الدبلوماسي قد حدثت فيها زيادة في عدد المشتغلات في هذا المجال.

جدول رقم (٩): نسبة الإناث المشتغلات في المجال الدبلوماسي إلى الرجال للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

السنة	الإناث	الذكور	نسبة الإناث إلي الذكور
٢٠٠٤	٣٧	٥٦٦	٦،٥
٢٠٠٥	٣١	٥٣٩	٥،٨
٢٠٠٦	٣١	٥٣٩	٥،٨
٢٠٠٧	٤٢	٥٨٢	٧،٢

المصدر بيانات خاصة باللجنة الوطنية للمرأة (٢٠٠٦) وزارة الخدمة المدنية

ونجد من الجدول ما يلي:

زيادة التفاوت بين عدد النساء مقابل الرجال عام (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٤) فبعد أن كانت النسبة (٧) إناث مقابل كل (١٠٠) من الرجال العاملين في الوظائف الدبلوماسية عام (٢٠٠٤)، انخفضت إلى (٦) إناث عام (٢٠٠٥ و٢٠٠٦). أما عام (٢٠٠٧) فظلت (تقريباً) كما كانت عام (٢٠٠٤). (الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠٠٧)

ضمان المشاركة السياسية للمرأة بتطبيق نظام الحصص (الكوتا)

نتيجة للالتزامات الدولية بشأن تحسين أوضاع المرأة ونتيجة للمطالبات النسوية لتمكين المرأة من المشاركة السياسية، وتوجهات الدولة والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في أدبياتها

وبرامجها الانتخابية بدعم المرأة ناخبة ومنتخبة ضمن المنافسة الكاملة للرجل المدعوم من المجتمع والقبيلة والأنصار، في حين تجد المرأة المرشحة نفسها أمام معارضة من المجتمع والأسرة فتكون المنافسة غير متكافئة، ونتيجة لهذا كله تقدمت اللجنة الوطنية للمرأة بمشروع تعديل قانون الانتخابات بهدف الحصول على التمييز الايجابي المؤقت لصالح المرأة، بحيث تغلق دوائر خاصة للمنافسة النسوية الخالصة، وقد حدد المقترح نسبة (١٥%-٣٠%) من الدوائر وبالتالي من أعضاء مجلس النواب لهذا الغرض (اللجنة الوطنية للمرأة، ٢٠٠٧)

يعرف مفهوم الكوتا بأنه منح القطاع النسائي حصة من المقاعد البرلمانية والمجالس المحلية، وبالأخص في البرلمان وهو نوع من التمييز الايجابي المؤقت بإعطاء النساء نوعاً من المساعدة المؤسسية للتعويض عن التمييز الفعلي الذي عانت منه حتى يتم التوازن العادل بين الجنسين.

إلا أن الحكومة لم تعتمد تلك التعديلات وأحالتها إلى قنواتها الحزبية حتى تبناه الأخ رئيس الجمهورية، وقدمه كمبادرة لتطوير المشاركة للمرأة، ولكن الحوار والمناقشة لهذه المبادرة لا زال مستمراً. وظهرت أراء أخرى في هذا الصدد ووضعت تبريرات مختلفة لايجابيات وسلبيات نظام الحصص المخصصة للمرأة بين من يعتبره نظاماً عادلاً، وبين من لا يعتبره حيث يأخذ بيد المرأة مؤقتاً إلى حين حدوث وعي واسع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتتراجع التيارات المناهضة لدور واسع للمرأة وحتى تتمكن من الدخول بمنافسة عادلة ومنصفة.

ستضمن الأجواء السياسية الايجابية بين السلطة والمعارضة، الخروج بنظام متوافق علية يسهم في تمكين المرأة من المشاركة السياسية، لأن البديل هو التهميش للمرأة في هذا المجال مما يعطل نصف طاقات المجتمع لعدة عقود مقبلة.

وتجاوبت الدول التي سبقت اليمن بتجاربها الديمقراطية في الأخذ بيد المرأة إلى بر الأمان حتى تكون فرص التنافس مع الرجل عادلة ومتكافئة، فالانتخابات التي مرت بها اليمن تشير إلى أنه رغم وجود مرشحات عديدات من النساء إلا أنه لم تنجح منهن إلا مرشحة واحدة كما هو في عام (٢٠٠٣) ومرشحتان في عامي (١٩٩٣ و١٩٩٧). (تقارير وضع المرأة للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦). مما يتطلب أن تتضافر جهود المجتمع المدني الداعمة لقضايا المرأة ومن بينها الأحزاب السياسية بتبني حملة واسعة لضرورة إنجاح الحوار السياسي لتخصيص نسبة (١٥%-

٣٠%) من مقاعد البرلمان للمرأة، وسيكون للأحزاب التي عملت وتعمل من أجل حقوق المرأة دور مهم في هذا الخصوص ستؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية، مما سينعكس إيجاباً على نمو الأحزاب واتساع قواعدها النسوية وبالضرورة سيؤدى إلى تحسين مشاركتهن في قيادة الأحزاب وفي الحياة العامة.(جغمان، ٢٠٠٨)

معوقات تطور مشاركة المرأة السياسية في السلطة وصنع القرار

رغم حدوث بعض التحسن الطفيف في مجال مشاركة المرأة السياسية، وفي قيادة السلطة واتخاذ القرار، إلا أنها لا تعدو كونها بدايات لمشوار طويل يجب أن تضطلع بدعمه كافة الأطراف السياسية الفاعلة في الدولة، لتطوير وتنمية المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة حيث لا تزال تعترض مسيرتها الكثير من المعوقات ومنها:

١- **البيئة الاجتماعية** غير المساندة لتمكين المرأة من المشاركة السياسية والاقتصادية، نظراً للخلط القائم لدى معظم الافراد بمن فيهم معظم النساء بين ما هو تقليد متوارث وبين ما هو شرعي وديني.

٢- **تدني مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية** في صفوف النساء، قلل من انتشار الوعي لدى المرأة عموماً، والريفية خصوصاً، بأهمية دورها في الحياة العامة والحياة السياسية القائمة في البلاد.

٣- **غياب الإلزام القانوني** (أو الالتزام التوافقي) بوضع نسبة للمرأة كحد أدنى لا يجب النزول عنه في كافة أوجه الحياة، بدءاً بمقاعد مجلس النواب والمناصب القيادية العليا في الدولة وفي المستويات القيادية العليا للأحزاب، وصولاً إلى الهياكل الدنيا في المؤسسات والتنظيمات الحزبية.

٤- **عدم التزام الأجهزة الحكومية بالسياسات المقرة لتمكين المرأة**، وغياب بعد النوع الاجتماعي في العديد من الأنشطة، والممارسات التخطيطية والتنفيذية والرقابية والتقييمية والقضائية.

إضافة إلى **الجانب السياسي** الذي لا يزال معظم العاملين فيه يعتبرون وجود المرأة فيه مجرد ديكور لتحسين صورة الأحزاب.

٥- **ضعف المنظمات المحلية الداعمة للنهوض بالمرأة**، وعدم تمكينها من تشكيل أداة ضاغطة للحصول على الحقوق القانونية للمرأة، كما أن تلك المنظمات لم تتمكن من تمييز أجندتها

الخاصة في مجال تنمية المرأة عن الأجندة الخارجية التي لا تحظى بثقة الرأي العام المحلي.

٦- **ضعف الدعم الحكومي لأنشطة النهوض بالمرأة** بما يوازي أهميتها في التنمية.

٧- **تخوف أوساط عديدة من استخدام القوى الدولية المهيمنة** لبعض قضايا النوع الاجتماعي، كمجال للتفكك الأسري، ولخلق الصراع الداخلي، ولزيادة تدخلها في الشأن السياسي، مما قلل الحماس لدى تلك الأوساط للنشاط في مجال حقوق المرأة، بل والتعامل الحذر مع كل نشاط يخص النوع الاجتماعي.

٨- **ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي** عموماً والمأجور خصوصاً عزز تبعيتها اقتصادياً للرجل وجعلها أداة بيده توجه بحسب مشيئته.

كما أن تدني المستوي المعيشي للأسرة اليمنية، وضعف الخدمة المقدمة للمرأة العاملة جعلها لا تجد الوقت الكافي للمشاركة في الحياة السياسية، بل أيضاً قتل لديها طموح الترقي والوصول إلي المواقع العليا (لدى الكثير منهن). (تقرير عن وضع المرأة في اليمن،٢٠٠٧)

وفي الفصول القادمة، سيتم العرف إلى اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية من خلال تطبيق استبيانة على شريحة مهمة في المجتمع اليمني، وممثلة لعينة من المجتمع اليمني ومؤثرة في شريحة شباب المستقبل في المجتمع اليمني.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وبياناتها

سيتم في هذا الفصل التعرف إلى الخطوات العلمية التي اتبعت لإنجاز الدراسة، وذلك من خلال تحديد المنهجية الملائمة للإجابة عن أسئلة الدراسة، بالإضافة إلى وصف مجتمع الدراسة، وعينتها والأداة المستخدمة في جمع المعلومات. ويتضمن الفصل أيضا شرحا للطريقة التي استخدمت للتأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، وبيانا لأساليب التحليل الإحصائي التي تم إتباعها للوصول إلى النتائج.

منهجية الدراسة

إن موضوع الاتجاه نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية موضوع مهم للغاية ويحتاج إلى دراسة مستفيضة، ولذلك تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي اللذين يناسبان مشكلة الدراسة بوصفها دراسة وصفية لواقع معين. ويعرف المنهج الوصفي على أنه أسلوب من أساليب التحليل المستخدمة لرصد ظاهرة أو موضوع معين، والمرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة قيد البحث خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول إلى نتائج عملية، وتفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.
(Neuman w:١٩٩٧:٩٢١)

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الثانوية البالغ عددها (٩٠) مدرسة ثانوية في جميع مديريات مدينة صنعاء، والبالغ عددها (١٠) مديريات لعام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وقد بلغ إجمالي عدد أفراد المجتمع (١٢٦٧ معلمة، و٨٨٧ معلم). (نتائج المسح التربوي، ٢٠٠٩)، والجدول التالي يبين توزيع المعلمين والمعلمات حسب المديرية.

جدول رقم (١٠): عدد المعلمين والمعلمات في مديريات صنعاء في المدارس الثانوية للعام (٢٠٠٩)

المديرية	عدد المدارس الثانوية	عدد المعلمين	عدد المعلمات	المجموع
صنعاء القديمة	٣	١٣	٢٥	٣٨
أزال	٤	٣٩	٨٥	١٢٤
الصافية	٣	٤٨	٥٧	١٠٥
السبعين	١٨	١٢٥	٢٥٢	٣٧٧
الثورة	٨	١٠٨	١٦٥	٢٧٣
شعوب	١٤	١٠٧	١٦٥	٢٧٢
بني الحارث	١٨	١١٤	١١٥	٢٢٩
الوحدة	٧	١٨٩	١٤٥	٣٣٤
التحرير	٤	٦٢	٦٦	١٢٨
معين	١١	٨٢	١٩٢	٢٧٤
المجموع	**٩٠**	**٨٨٧**	**١٢٦٧**	**٢١٥٤**

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩)

ولتحقيق أهداف الدراسة والحصول على نتائج يمكن تعميمها على جميع المعلمين والمعلمات في مدينة صنعاء تم استخلاص عينة عشوائية ممثلة، بنسبة (١٨,٦%) من بين المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية، وقد تم سحب عينة متساوية من المعلمين والمعلمات والمنسجمة مع استخدامنا لاختبار توكي المتفق مع تساوي أفراد العينة من المعلمين والمعلمات، وذلك لإجراء المقارنة بين اتجاهات المعلمين والمعلمات. ولضمان الحصول على هذا العدد فقد تم توزيع الاستبانة على (٢١٠) معلمين، (٢١٠) معلمات، تم استرجاعها جميعها، ثم تمت مراجعة الاستبانات جميعها، واستبعد (١٠) استبانات من المعلمين و (١٠) استبانات من المعلمات لعدم اكتمالها او بسبب عدم دقة الاستجابة عليها، وبذلك تكونت عينة الدراسة النهائية من (٢٠٠) معلم و(٢٠٠) معلمة استجابوا على استبانة الدراسة، بحيث استجابت عينة المعلمات على أسئلة جميع الاستبانة في حين استجاب المعلمون على الأسئلة المعرفية فقط بالإضافة إلى الأسئلة الشخصية. هذا، وقد توزعت العينة على أربعين مدرسة ثانوية في مدينة صنعاء، تم استخلاصها بأخذ مدرسة أو مدرستين من المديرية التي يكون عدد المدارس الثانوية فيها قليلاً، وأخذ أكثر من مدرستين من المديريات التي يكون عدد المدارس الثانوية فيها كبيراً، وقد تم الاستعانة بمختصين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي (الجهاز المركزي للإحصاء)، لاستخراج عينة الدراسة بطريقة عشوائية. والجدول (١١) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية.

جدول (١١): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائص أفراد العينة

المتغير	الفئة	ذكور		إناث		الجموع
		العدد	%	العدد	%	
العمر	29-20	47	36.4	82	63.6	129
	39-30	126	56.0	99	44.0	225
	40 سنة فأكثر	27	58.7	19	41.3	46
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**
المستوى التعليمي	ثانوي	16	44.4	20	55.6	36
	دبلوم	30	55.6	24	44.4	54
	بكالوريوس	145	49.7	147	50.3	292
	أعلى من بكالوريوس	9	50.0	9	50.0	18
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**
الحالة الزواجية	أعزب	39	28.9	96	71.1	135
	متزوج	150	61.2	95	38.8	245
	مطلق	8	53.3	7	46.7	15
	أرمل	3	60.0	2	40.0	5
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**
الدخل الشهري للعائلة	أقل من ٣٠٠٠٠ ريال	18	36.0	32	64.0	50
	٣٠٠٠٠-أقل من ٤٠٠٠٠	62	57.9	45	42.1	107
	٤٠٠٠٠-أقل من ٥٠٠٠٠	76	54.7	63	45.3	139
	٥٠٠٠٠ ريال فأكثر	44	42.3	60	57.7	104
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**
سنوات الخبرة في التدريس	أقل من ٣ سنوات	26	43.3	34	56.7	60
	٣- أقل من ٧ سنوات	39	48.8	41	51.3	80
	٧- أقل من ١٠ سنوات	48	53.9	41	46.1	89
	١٠ سنوات فأكثر	87	50.9	84	49.1	171
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**
مكان السكن	**مدينة**	187	50.5	183	49.5	370
	قرية	13	43.3	17	56.7	30
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**
عدد أفراد الأسرة	٣ أفراد	**56**	62.2	34	37.8	90
	٤-٦ أفراد	**90**	61.2	57	38.8	147
	أكثر من ٦ أفراد	**54**	33.1	109	66.9	163
	المجموع	**200**	**50.0**	**200**	**50.0**	**400**

أداة الدراسة

على ضوء أهداف وأسئلة الدراسة وبمراجعة الأدبيات السابقة في الموضوع (حنان، ٢٠٠٦؛ راجح، ٢٠٠٣، الدبعي، ٢٠٠٤...الخ) تم تصميم استبانة لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة التي استهدفت فئة المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية في مدينة صنعاء. وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة، حيث تضمنت مجموعة من الأسئلة موزعة على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: يتعلق بالبيانات العامة للمفحوصين كالجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري للعائلة، وسنوات الخبرة في التدريس، ومكان السكن، وعدد أفـراد الأسرة.

المحور الثاني: اشتمل **الجزء الأول** منه على أسئلة متعلقة بقياس الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية (٣٠ سؤالاً)، مثل: الاتجاهات نحو حق المرأة في المشاركة في الحياة الاجتماعية، وعلى أهمية المشاركة في تقوية العلاقات الاجتماعية، وفي زيادة الدخل، وتقدم المجتمع، بالإضافة إلى أهمية المشاركة في جعل الأسرة قوية وتحسين وضع المرأة داخل المجتمع، والتقليل من حالات الطلاق، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتقليل الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة.

واشتمل **الجزء الثاني** على أسئلة متعلقة بقياس الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة. (٣١ سؤالاً)، تمحورت حول حق المرأة في المشاركة السياسية، وأهمية المشاركة السياسية في تقوية ورفع وضع المرأة داخل المجتمع، أهمية المشاركة السياسية في عملية صنع القرار وجعل الحق لها في أن تبدي رأيها من خلال عملية الانتخابات، وانخراط المرأة في الأحزاب السياسية، وتحسين وضعها داخل المجتمع، بالإضافة إلى أهمية المشاركة في تحقيق أهدافها وطموحاتها وتمكينها سياسياً واجتماعياً واستغلال طاقات غير مستغلة، ومن التقليل من تأثير الممارسات والاتجاهات الاجتماعية الخاطئة.

المحور الثالث: اشتمل **الجزء الأول** منه على أسئلة متعلقة بقياس الاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية. (٢١ سؤالاً)، تمحورت حول الرغبة لدى المعلمات في الحديث عن برامج التنمية الاجتماعية وأهميتها، كذلك عن الرغبة في القيام بالأعمال التطوعية والمشاركة فيها، بالإضافة إلى أسئلة عن الرغبة في زيادة الدخل الشهري للأسرة، ودعم المرأة التي تتولى مناصب اجتماعية، وإقناع الرجل بأن المرأة قادرة على تحمل المسؤولية. **والجزء الثاني** تضمن أسئلة متعلقة بقياس الاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو المشاركة السياسية للمرأة. (٣١ سؤالاً)، تناولت الرغبة في الحديث في السياسية، ومطالعة الكتب السياسية، كذلك تناولت الرغبة في تولي مناصب قيادية بارزة، وإقناع الرجل بأهمية دور المرأة وإمكانيتها في المشاركة في صنع القرار، بالإضافة إلى أسئلة عن الرغبة في الإدلاء بالرأي، وتحقيق مستقبل أفضل للمرأة، وتحسين وضعها داخل المجتمع.

صدق الأداة وثباتها

للتحقق من صدق الأداة وثباتها قامت الباحثة بإتباع الخطوات الآتية:

- صياغة فقرات الأداة مع مراعاة البساطة والوضوح والاطلاع على استبانات من دراسات مشابهة.
- عرض الاستبانة على (٧) محكمين من أساتذة علم الاجتماع من العاملين في الجامعة الأردنية وجامعة صنعاء (اليمن)، وتم أخذ ملاحظات الجميع بعين الاعتبار، وأجريت التعديلات المناسبة على الاستبانة، وذلك للحكم على مدى صلاحية المجالات وصحة تصنيفها، وشموليتها ومناسبتها، ومعرفة ما تقيسه الاستبانة من الأداء المطلوب، وللحكم على مدى وضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية.

اعتبرت الإجراءات السابقة دلالة على الصدق الظاهري لأداة الدراسة، كما حسب معامل ثبات الأداة بطريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ – ألفا)، وقد بلغت قيمة ألفا كما يتبين من النتائج في الجدول (١٢) للبعد المعرفي (٠,٩٥٨) بشكل عام، و (٠,٩٢٢) للبعد الوجداني. وقد كانت جميع معاملات الثبات للاتجاهات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية أو نحو المشاركة السياسية سواء في البعد المعرفي أو الوجداني أعلى من (٠,٧٠) وبذلك فإنها تعتبر مقبولة لأغراض الدراسة.

جدول (١٢): ثبات أدوات القياس بطريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

الفقرة	كرونباخ (ألفا)
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٠,٩٣٩
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٠,٩١٦
المعرفي	**٠,٩٥٨**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٠,٨٥٠
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٠,٨٩٦
الوجداني	**٠,٩٢٢**

حدود الدراسة

حدود في حجم العينة: تقتصر هذه الدراسة على المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الثانوية، وهم (٤٠٠) معلماً ومعلمة تم استخلاصهم عشوائيا من (٤٠) مدرسة ثانوية من جميع مديريات مدينة صنعاء.

حدود زمنية: شملت دراسة اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية في مدينة صنعاء، من منتصف عام (٢٠٠٨)، وحتى نهاية عام (٢٠٠٩)،

واستغرق العمل في الدراسة الميدانية، طيلة الفترة الواقعة مابين ٢٠٠٩/٤/٢٠ وحتى ٢٠٠٩/٦/٢٠.

طريقة جمع المعلومات

بعد الانتهاء من تحديد عينة الدراسة ومن تصميم الإستبانة، تم الحصول على موافقة من وزارة التربية والتعليم بالعاصمة صنعاء، بالسماح بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة، وذلك لتسهيل عمل الباحثة في جمع المعلومات من المعلمين والمعلمات، وقد وزعت الاستبانات الخاصة بالمعلمين والمعلمات، بإشراف الباحثة، في أربعين مدرسة ثانوية في جميع مديريات مدينة صنعاء.

التحليل الإحصائي

للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها تم جمع البيانات ورصدها وإدخالها في الحاسب الآلي، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على الإحصاءات الوصفية المختلفة مثل التوزيع التكراري، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية للمتوسطات، إضافة إلى إجراء تحليل التباين الأحادي ANOVA. واختيار توكي البعدي للمقارنات الثنائية.

هذا وقد درجت الإجابات في بعض الأسئلة ذات العلاقة في أجزاء الأداة إلى أبعاد هي: موافق بشدة ولها (٥) نقاط، موافق (٤) نقاط، محايد (٣) نقاط، غير موافق (٢) نقطة، غير موافق بشدة (١) نقطة للفقرات ذات الصياغة الايجابية وعكسها للفقرات ذات الصياغة السلبية، وبذلك فإن الدرجة (المتوسط الحسابي) المرتفعة تشير إلى اتجاه ايجابي والدرجة المنخفضة تشير إلى اتجاه سلبي بغض النظر عن الصياغة الأصلية للفقرة.

ثم استخرجت درجة الاتجاهات العامة (المجالات) المعرفية أو الوجدانية نحو مشاركة المرآة في التنمية الاجتماعية والسياسية بحساب متوسط استجابات كل فرد على الفقرات التي تقيس المجال.
ولإغراض تفسير المتوسطات الحسابية فقد اعتمدت الباحثة المعيار التالي:
تعتبر الاتجاهات ايجابية إذا زاد المتوسط الحسابي عن (٣,٦٦)، ومحايدة إذا تراوح المتوسط الحسابي بين (٢,٣٣ و ٣,٦٦)، وسلبية إذا قل المتوسط الحسابي عن (٢,٣٣).

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات الخاصة بـــالجنس، والعمـــر، والحالـــة الزواجيـــة، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، والدخل الشهري، وعدد أفراد الأسرة.

ثانياً: المتغيرات التابعة: وهي المتغيرات الخاصة بالاتجاهات المعرفية للمعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، والاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو مـــشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتحليلها

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف إلى اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال التعرف إلى الاتجاهات المعرفية للمعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، والتعرف إلى الاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية. هذا بالإضافة إلى التعرف إلى الفروق مدى دلالة الفروق الإحصائية بين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والخصائص الديمغرافية المختلفة لهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من بين المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية في المديريات التابعة لمدينة صنعاء، بحيث تراعي في تمثيلها المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية من جميع المديريات التابعة لمدينة صنعاء، وقد توزعت العينة على أربعين مدرسة ثانوية. تم استخلاصها مع مراعاة توزيع المدارس في كل مديرية وحسب عدد المعلمين والمعلمات فيها، وقد تم توزيع الاستبانة التي استخدمت كأداة لجمع المعلومات على عينة الدراسة البالغ عددها (٤٠٠) معلم ومعلمة، (٢٠٠) معلم و(٢٠٠) معلمة. وسيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

أولاً: النتائج المتعلقة باتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

ثانياً: النتائج المتعلقة باتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة باتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

رابعاً: النتائج المتعلقة بمدى وجود فروق ذات الدلالة الإحصائية بين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والخصائص الديمغرافية المختلفة.

أولاً: النتائج المتعلقة باتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية

للإجابة عن السؤال الأول: "ما اتجاهات المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية؟" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية، واتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية.

جدول (١٣): اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية، واتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية، والمشاركة السياسية

الفقرة	المعلمون		المعلمات		المجموع	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٢٩	٠,٧٠	٣,٨٦	٠,٤٧	٣,٥٨	٠,٦٦
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٠٤	٠,٧١	٣,٥٤	٠,٥٠	٣,٢٩	٠,٦٦
المعرفي	**٣,١٦**	**٠,٦٨**	**٣,٧٠**	**٠,٤٤**	**٣,٤٣**	**٠,٦٣**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	-	-	٣,٨٢	٠,٤٩	٣,٨٢	٠,٤٩
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	-	-	٣,٥٨	٠,٥٢	٣,٥٨	٠,٥٢
الوجداني	-	-	**٣,٦٨**	**٠,٤٦**	**٣,٦٨**	**٠,٤٦**

تبين نتائج الجدول (١٣) أن الاتجاهات المعرفية بشكل عام لدى المعلمات كانت ايجابية فقد بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧٠)، في حين كانت اتجاهات المعرفية لدى المعلمين غير محددة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,١٦). كما تبين أن اتجاهات المعلمات المعرفية نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية كانت ايجابية بمتوسط (٣,٨٦)، وغير محددة نحو المشاركة السياسية بمتوسط (٣,٥٤)، في حين كانت اتجاهات المعلمين المعرفية غير محددة سواء نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية أو التنمية السياسية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٩ و ٣,٠٤) على التوالي. ومن جهة أخرى يظهر في كلتا الحالتين أن الاتجاهات المعرفية للمعلمين والمعلمات نحو المشاركة السياسية أدنى منها نحو التنمية الاجتماعية.

أما بخصوص الاتجاهات الوجدانية للمعلمات فقد تبين أنها ايجابية بشكل عام بمتوسط (٣,٦٨)، وأنها ايجابية نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية بمتوسط (٣,٨٢)، وغير محددة نحو المشاركة السياسية بمتوسط (٣,٥٨).

ثانياً: النتائج المتعلقة باتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية

للإجابة عن السؤال الثاني: "ما الاتجاه المعرفي للمعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية؟" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية كل على حدة، وفيما يلي ما توصلت إليه النتائج.

أ. المشاركة في التنمية الاجتماعية

جدول (١٤): اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية

الفقرة	المعلمون			المعلمات			المجموع		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
المشاركة في الحياة الاجتماعية حق من حقوق المرأة	٤,٠١	١,٠٥	١	٤,٥٧	٠,٥٩	١	٤,٢٩	٠,٩٠	١
المشاركة الاجتماعية يشعر المرأة بذاتها وبأنها كائن له أهمية	٣,٨٨	٠,٩٨	٣	٤,٥٢	٠,٧١	٢	٤,٢٠	٠,٩١	٢
المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية واجب وطني	٣,٩٩	٠,٩٩	٢	٤,١٨	٠,٨٤	٦	٤,٠٩	٠,٩٢	٣
مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية يعمل علي زيادة الدخل القومي	٣,٨٣	١,٠٨	٤	٤,٣٢	٠,٧٩	٤	٤,٠٧	٠,٩٨	٤
المشاركة الاجتماعية تعمل علي رفع وعي المرأة	٣,٦٨	١,١٨	٥	٤,٣٢	٠,٧٨	٣	٤,٠٠	١,٠٥	٥
مشاركة المرأة الاجتماعية يعمل علي تقدم وتطور المجتمع	٣,٥٠	١,٠٥	٩	٤,٢٥	٠,٧٣	٥	٣,٨٧	٠,٩٨	٦
المشاركة الاجتماعية للمرأة يساعدها علي تحقيق أهدافها	٣,٥٨	١,١٦	٦	٤,١٦	٠,٨٤	٧	٣,٨٧	١,٠٥	٦
المشاركة الاجتماعية تقوي وضع المرأة في المجتمع	٣,٥٥	١,٠٦	٧	٤,١٦	٠,٧٩	٨	٣,٨٥	٠,٩٨	٨
المشاركة الاجتماعية يدعم استقلال المرأة اقتصادياً	٣,٥١	١,١٦	٨	٤,١٦	٠,٧٦	٨	٣,٨٣	١,٠٣	٩
للمرأة الحق في الانخراط في الجمعيات	٣,٤٩	١,٢٧	١٠	٤,٠٤	٠,٧٧	١٣	٣,٧٦	١,٠٩	١٠
مشاركة المرأة الاجتماعية يقلل من نسبة الزواج المبكر	٣,٤٩	١,٠٩	١١	٤,٠٠	٠,٩٤	١٤	٣,٧٤	١,٠٥	١١
المشاركة الاجتماعية للمرأة يعطيها القدرة علي تحديد مستقبلها	٣,٣٣	١,١٧	١٢	٤,١٣	٠,٨٧	١٠	٣,٧٣	١,١١	١٢
مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية يعمل علي استغلال طاقات إنتاجية غير مستغلة	٣,٣٢	١,١٩	١٣	٤,٠٩	٠,٨٩	١١	٣,٧٠	١,١٢	١٣

الفقرة	المعلمون المتوسط الحسابي	المعلمون الانحراف المعياري	الرتبة	المعلمات المتوسط الحسابي	المعلمات الانحراف المعياري	الرتبة	المجموع المتوسط الحسابي	المجموع الانحراف المعياري	الرتبة
المشاركة في الجمعيات و النوادي الثقافية يزيد من ثقتها بنفسها	٣,٢٥	١,٢٤	١٦	٤,٠٦	٠,٩٧	١٢	٣,٦٦	١,١٨	١٤
المشاركة في الجمعيات و النوادي تقوي العلاقات الاجتماعية	٣,٣١	١,٢٣	١٤	٣,٩٤	٠,٩٨	١٥	٣,٦٢	١,١٥	١٥
المشاركة الاجتماعية للمرأة لا يساعد في تطوير المجتمع	٣,٢٠	١,١٥	١٨	٣,٧٨	١,٠٨	١٧	٣,٤٩	١,١٥	١٦
المشاركة في الجمعيات و النوادي الثقافية يساعد المرأة في تربية جيل واع في المستقبل	٣,١٠	١,٢٨	٢٣	٣,٨٦	١,١١	١٦	٣,٤٨	١,٢٥	١٧
المشاركة الاجتماعية تقلل من الفجوة النوعية بين المرأة و الرجل	٣,٣١	١,٢٦	١٥	٣,٦٣	٠,٩٤	٢٥	٣,٤٧	١,١٢	١٨
مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية تساهم في تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة	٣,٢١	١,١٤	١٧	٣,٦٨	٠,٩٦	٢٢	٣,٤٤	١,٠٧	١٩
المشاركة الاجتماعية للمرأة يقلل من نسبة البطالة في المجتمع	٣,٢٠	١,٢٢	١٨	٣,٦٧	١,١٤	٢٣	٣,٤٣	١,٢٠	٢٠
الانخراط في الجمعيات و النوادي الثقافية يعمل علي استغلال الوقت بشكل أفضل	٣,١٠	١,٢٣	٢٤	٣,٧٧	١,١٠	١٨	٣,٤٣	١,٢٢	٢١
عدم مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية يضعف جهود التنمية	٣,١٤	١,٣٣	٢٠	٣,٦٩	٠,٩٥	٢١	٣,٤١	١,١٩	٢٢
مشاركة المرأة الاجتماعية يعمل علي رفع مستوي تقدير و احترام الرجل للمرأة	٣,٠٧	١,١٤	٢٦	٣,٧٠	٠,٩٥	٢٠	٣,٣٩	١,٠٩	٢٣
المشاركة الاجتماعية لا يؤدي إلي تحسين وضعها	٣,٠٥	١,١٩	٢٧	٣,٧٣	١,١٠	١٩	٣,٣٩	١,١٩	٢٣
مشاركة المرأة الاجتماعية يجعل الأسرة قوية	٣,١١	١,٢٣	٢٢	٣,٦٥	٠,٩٤	٢٤	٣,٣٨	١,١٣	٢٥
المشاركة الاجتماعية للمرأة لا تعمل علي زيادة الدخل القومي للمجتمع	٣,٠٩	١,١٨	٢٥	٣,٥٩	١,١٤	٢٦	٣,٣٤	١,١٩	٢٦
المشاركة الاجتماعية تقوي علاقة المرأة بالرجل	٣,١٣	١,٢٠	٢١	٣,٤٨	١,١١	٢٧	٣,٣٠	١,١٧	٢٧
المشاركة الاجتماعية تضعف علاقة المرأة بالرجل	٢,٤٩	١,٢٣	٢٩	٣,٠٨	١,١٠	٢٨	٢,٧٨	١,٢٠	٢٨
المشاركة الاجتماعية للمرأة يزيد من حالات الطلاق داخل المجتمع	٢,٥٠	١,١٥	٢٨	٣,٠٠	١,١٣	٢٩	٢,٧٥	١,١٦	٢٩
المشاركة الاجتماعية للمرأة تقلل اهتمامها بأسرتها	٢,٢٦	١,٢١	٣٠	٢,٧٩	١,٠٧	٣٠	٢,٥٢	١,١٧	٣٠
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المراة في التنمية الاجتماعية	**٣,٢٩**	**٠,٧٠**	-	**٣,٨٦**	**٠,٤٧**	-	**٣,٥٨**	**٠,٦٦**	-

تبين النتائج وكما هو موضح في جدول (١٤) أن اتجاهات المعلمات نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية قد كانت ايجابية بمتوسط (٣,٨٦) في حين كانت هذه الاتجاهات غير محددة لدى المعلمين بمتوسط (٣,٢٩). وقد اتفق المعلمون والمعلمات في المرتبة الأولى على أن: "المشاركة في الحياة الاجتماعية حق من حقوق المرأة" بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (٤,٠١، ٤,٥٧) لدى المعلمين والمعلمات على التوالي، ثم تباينت وجهات نظر المعلمين والمعلمات في الجوانب المختلفة الأخرى، وبالنظر إلى ترتيب الفقرات يمكن الاستنتاج أن هناك تشابها إلى حد ما بين ترتيب المعلمين للفقرات وترتيب المعلمات لها مع اختلاف في درجة الاتجاه التي يظهر منها أنه في الغالب ما يكون اتجاه المعلمة أكثر ايجابية من اتجاه المعلم.

كما تبين أن الاتجاهات الأكثر ايجابية كانت لدى المعلمين والمعلمات في المرتبة الثانية "المشاركة الاجتماعية يشعر المرأة بذاتها وبأنها كائن له أهمية " بمتوسط (٤,٥٢) للمعلمات و(٣,٨٨) للمعلمين، وفي المرتبة الثالثة جاءت "المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية واجب وطني"، بمتوسط حسابي (٤,١٨) للمعلمات و (٣,٩٩) للمعلمين.

وقد تبين أنه ما زال هناك تعارض في دور المرأة كأم أو كطبيعة أنثوية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية، حيث تبين أن الاتجاهات لدى المعلمين والمعلمات على حد سواء غير محددة نحو بند: "المشاركة الاجتماعية للمرأة تقلل اهتمامها بأسرتها" وبند: "المشاركة الاجتماعية للمرأة لا تعمل على زيادة الدخل القومي للمجتمع"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذين البندين لدى المعلمين (٢,٢٦)، و (٣,٠٩) ولدى المعلمات (٢,٧٩) و (٣,٥٩) على التوالي.

ب. المشاركة السياسية

الجدول (١٥): اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية

الفقرة	المعلمون			المعلمات			المجموع		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب
حق الانتخاب حق شخصي للفرد أن يستعمله وأن لا يستعمله حسبما يشاء ووفق رأيه	٣,٩٣	١,٢٨	١	٤,١٥	١,٠٩	٢	٤,٠٤	١,١٩	١
المشاركة السياسية يجعل المرأة تبدي رأيهـا من خلال عملية الانتخابات	٣,٥٥	١,٣١	٢	٤,١٧	٠,٧٦	١	٣,٨٦	١,١١	٢
المشاركة في الحياة السياسية حق من حقـوق المرأة	**٣,٣٤**	**١,٣٧**	**٤**	**٣,٩٧**	**٠,٩٩**	**٥**	**٣,٦٦**	**١,٢٣**	**٣**
المشاركة السياسية للمرأة ليس حق من حقوق الإنسان	٣,٥٣	١,٣٨	٣	٣,٧٨	١,٣٠	١٠	٣,٦٦	١,٣٤	٤
المشاركة السياسية يزيد من ثقتها بنفسها	٣,٣١	١,٢٠	٥	٤,٠٠	٠,٩٤	٣	٣,٦٥	١,١٣	٥
المشاركة السياسية للمرأة يجعلها تساهم فـي بناء المستقبل	٣,٣١	١,٢٥	٥	٤,٠٠	٠,٨١	٣	٣,٦٥	١,١١	٥
المشاركة السياسية تمكن المـرأة سياسـياً و اجتماعياً	٣,٢٤	١,٢٨	٨	٣,٨٧	٠,٨٨	٦	٣,٥٥	١,١٤	٧
المشاركة السياسية للمرأة تساهم في تحـسين وضعها داخل المجتمع	٣,٣٠	١,٢٨	٧	٣,٧٥	٠,٩٤	١٣	٣,٥٢	١,١٥	٨
المشاركة السياسية للمرأة في عمليـة صـنع القرار يساهم في تنمية المجتمع	٣,٢٠	١,٢٧	١٠	٣,٨٢	١,٠٠	٧	٣,٥١	١,١٨	٩
المشاركة الـسياسية تـساعد علـي اتخـاذ القرارات الحاسمة في الحياة العامة	٣,١٧	١,٢٤	١١	٣,٧٨	١,٠١	١٠	٣,٤٨	١,١٧	١٠
المشاركة السياسية للمرأة يثبـت وجودهـا داخل المجتمع	٣,٢٠	١,٣٧	٩	٣,٧٢	١,٠٧	١٥	٣,٤٦	١,٢٦	١١
المشاركة السياسية يساعدها علي أن تكـون مستقلة لاتكالية	٣,١٢	١,٣٢	١٥	٣,٨١	٠,٩٨	٨	٣,٤٦	١,٢١	١١
المشاركة السياسية تحقـق أهـداف التنميـة الشاملة	٣,١٤	١,٣٣	١٣	٣,٧٨	٠,٨٩	١٢	٣,٤٦	١,١٨	١٣
المشاركة السياسية للمرأة تحقق لها أهـدافها وطموحاتها	٣,١٦	١,٣٧	١٢	٣,٧٤	١,٠٠	١٤	٣,٤٥	١,٢٣	١٤
المشاركة السياسية يقوي وضع المرأة داخـل المجتمع	٣,٠٠	١,٣٢	٢١	٣,٨٠	٠,٩٥	٩	٣,٤٠	١,٢٢	١٥
المشاركة السياسية يسهم في وضع السياسات و البرامج الصائبة للمرأة	٣,٠٩	١,٣٢	١٦	٣,٦٥	٠,٩٢	١٦	٣,٣٧	١,١٧	١٦
المشاركة السياسية للمرأة لا تحقـق أهـداف التنمية الشاملة	٣,٠١	١,٢١	١٩	٣,٦٠	١,١٠	١٨	٣,٣٠	١,١٩	١٧

الفقرة	ذكر المتوسط الحسابي	ذكر الانحراف المعياري	الرتبة	انثى المتوسط الحسابي	انثى الانحراف المعياري	الرتبة	المجموع المتوسط الحسابي	المجموع الانحراف المعياري	الرتبة
المشاركة السياسية للمرأة يجعلها محط احترام واعتزاز المجتمع	٢,٩٩	١,٣٦	٢٢	٣,٦١	١,٠٩	١٧	٣,٣٠	١,٢٧	١٨
للمرأة الحق في الانخراط في الأحزاب السياسية	٣,١٢	١,٤١	١٤	٣,٤٥	١,٢١	٢٣	٣,٢٩	١,٣٢	١٩
المشاركة السياسية للمرأة تساهم في استغلال طاقات غير مستغلة	٣,٠١	١,٢٨	١٩	٣,٤٩	١,٠٧	٢٠	٣,٢٥	١,٢٠	٢٠
المشاركة السياسية للمرأة تقلل من تأثير الممارسات والاتجاهات الاجتماعية الخاطئة السائدة في المجتمع	٢,٩٨	١,٣٣	٢٣	٣,٥٠	١,٠٨	١٩	٣,٢٤	١,٢٤	٢١
المشاركة السياسية للمرأة تقلل من الاستهانة بها وبحقها في المجتمع	٣,٠٥	١,٣٣	١٧	٣,٤١	١,٢٦	٢٤	٣,٢٣	١,٣١	٢٢
المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع طبيعتها	٢,٧٨	١,٤٥	٢٦	٣,٤٧	١,١٢	٢٢	٣,١٣	١,٣٤	٢٣
المساواة بين الرجل و المرأة في مواقع صنع القرار أمر ضروري	٢,٧٧	١,٣٦	٢٧	٣,٤٨	١,١٩	٢١	٣,١٢	١,٣٣	٢٤
عدم مشاركة المرأة في التنمية السياسية يضعف جهود التنمية	٣,٠١	١,٢٦	١٨	٣,٢٠	١,٢٦	٢٥	٣,١٠	١,٢٦	٢٥
المشاركة السياسية للمرأة لا يقلل من تأثير العادات و التقاليد القبلية المجحفة بوضع المرأة	٢,٨٣	١,٤٦	٢٤	٣,٠١	١,٢٦	٢٧	٢,٩٢	١,٣٧	٢٦
المشاركة السياسية للمرأة لا تقلل من سيطرة الرجل علي المرأة	٢,٨٣	١,٤٥	٢٤	٢,٩٦	١,٢١	٢٩	٢,٩٠	١,٣٤	٢٧
المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع العادات و التقاليد من منظور القبيلة والجماعات السلفية	٢,٦٤	١,٥٠	٢٨	٣,٠٤	١,٢٣	٢٦	٢,٨٤	١,٣٨	٢٨
المشاركة السياسية للمرأة يتعارض مع طبيعتها	٢,٢٧	١,٣٦	٣٠	٣,٠٠	١,٣٤	٢٨	٢,٦٣	١,٤٠	٢٩
المشاركة السياسية للمرأة يجعلها تقلل من واجبها كأم	٢,٠٧	١,٢٧	٣١	٢,٧٣	١,٣٠	٣٠	٢,٤٠	١,٣٣	٣٠
المشاركة السياسية للمرأة يتطلب زيادة ثقافتها السياسية	٢,٤١	١,١٥	٢٩	١,٩٧	٠,٩٦	٣١	٢,١٩	١,٠٨	٣١
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	**٣,٠٤**	**٠,٧١**	–	**٣,٥٤**	**٠,٥٠**	–	**٣,٢٩**	**٠,٦٦**	–

تبين النتائج في جدول (١٥) أن اتجاهات المعلمات والمعلمين المعرفية نحو المشاركة السياسية كانت غير محددة بمتوسط (٣,٥٤، ٣,٠٤) على التوالي. وقد ظهر أن هناك تباينا في وجهات نظر المعلمين والمعلمات في الجوانب المختلفة. وكان في المرتبة الأولى لدى المعلمات

"المشاركة السياسية يجعل المرأة تبدي رأيها من خلال عملية الانتخابات" بمتوسط (٤,١٧) وهذه الفقرة جاءت في المرتبة الثانية لدى المعلمين بمتوسط (٣,٥٥) وبدرجة غير محددة الاتجاه.

أما الفقرة الأولى لدى المعلمين فقد كانت "حق الانتخاب حق شخصي للفرد أن يستعمله وأن لا يستعمله حسبما يشاء ووفق رأيه" بمتوسط (٣,٩٣)، وهي الفقرة ذات الترتيب الثاني لدى المعلمات بمتوسط (٤,١٥).

وظهر من متوسطات اتجاهات المعلمين نحو مشاركة المرأة سياسيا أنها قد كانت غير محددة في جميع الجوانب، وربما تعكس اعتراضا من قبل الرجل على مثل هذه المشاركة في المجتمع اليمني، في حين تبين من وجهة نظر المعلمات أن هناك بعض الاتجاهات الايجابية مثل "المشاركة السياسية تزيد من ثقتها بنفسها" بمتوسط (٤,٠٠)، و "المشاركة السياسية للمرأة يجعلها تسهم في بناء المستقبل" بمتوسط (٤,٠٠)، و "المشاركة في الحياة السياسية حق من حقوق المرأة" بمتوسط (٣,٩٧)، وجميعها تشير إلى اتجاهات ايجابية من قبل المعلمات.

وقد ظهر أنه ما زال هناك تعارض في دور المرأة كأم أو كطبيعة أنثوية ومشاركتها السياسية، حيث تبين أن الاتجاهات لدى المعلمين والمعلمات على حد سواء غير محددة نحو البندين "المشاركة السياسية للمرأة تجعلها تقلل من واجبها كأم" و "المشاركة السياسية للمرأة تتعارض مع طبيعتها"، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذين البندين لدى المعلمين (٢,٢٧) و (٣,٠٤) ولدى المعلمات (٣,٠٠) و (٣,٥٤) على التوالي.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالاتجاه الوجداني للمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية

للإجابة على السؤال الثالث: "ما الاتجاه الوجداني للمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية؟" حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية كل على حدة، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل.

أ. المشاركة في التنمية الاجتماعية

جدول (١٦): اتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
أرغب في زيادة الدخل الشهري للأسرة وذلك من خلال الاشتراك في المشاريع الصغيرة	٤,٤٦	٠,٧٣	١
أرغب في تحسين وضعي داخل المجتمع	٤,٤٤	٠,٧٠	٢
أرغب في المساعدة في برامج تقوية و تمكين المرأة بنفسها و قدرتها علي النجاح	٤,٣٣	٠,٧٩	٣
أرغب في مطالعة الكتب التي كتبت عن نساء ناجحات	٤,٢٠	٠,٩٢	٤
أشجع مشاركة المرأة في برامج الخدمة والتنمية الاجتماعية	٤,١٥	٠,٨٠	٥
أرغب في أقناع الرجل بأن المرأة قادرة علي تحقيق الكثير	٤,١٤	٠,٨٨	٦
أرغب في معرفة أهمية المشاركة في التنمية الاجتماعية	٤,٠٥	٠,٨٦	٧
أرغب في إقناع الرجل بأهمية دور المرأة في المجتمع	٤,٠١	٠,٨٧	٨
لا أمانع في مساندة الرجل لي في توعية المرأة	٤,٠١	٠,٩٣	٩
أرغب في الحديث عن برامج التنمية الاجتماعية	٤,٠٠	٠,٩٤	١٠
أرغب في العمل في برامج توعية المرأة	٤,٠٠	١,٠٠	١٠
لا يهمنى نجاح المرأة في الحياة الاجتماعية	٣,٩٨	١,٠٦	١٢
أرغب في تحقيق أحلامي و تنفيذها من خلال مشاركتي في برامج التنمية الاجتماعية	٣,٨٨	١,٠١	١٣
أدعم المرأة التي تتولي مناصب اجتماعية	٣,٨٧	١,٠٢	١٤
أرغب في القيام بالأعمال التطوعية	٣,٧٧	١,٠٤	١٥
لا اتفق مع أراء بعض الرجال عن عدم قدرة المرأة في الانخراط في الحياة الاجتماعية	٣,٧٦	١,١٠	١٦
أرغب في التحرر من قيود العادات والتقاليد المجحفة في حق المرأة	٣,٥٨	١,٢٤	١٧
أرغب في الانتساب إلى أي منظمة أو جمعية	٣,٥٠	١,١٨	١٨
لا أحاول إقناع الرجل بأهمية دور المرأة في الحياة الاجتماعية	٣,٣٦	١,١٨	١٩
لا أرغب في تحمل مسؤوليات كثيرة باشتراكي في برامج التنمية الاجتماعية	٣,٠٣	١,٢١	٢٠
لا أرغب في التخلي عن عادات و تقاليد مجتمعي	١,٧٨	٠,٩٦	٢١
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المراة في التنمية الاجتماعية	٣,٨٢	٠,٤٩	

ظهر من النتائج في جدول (١٦) أن هناك اتجاهات ايجابية للمعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٢)، وكانت أعلى الاتجاهات نحو "الرغبة في زيادة الدخل الشهري للأسرة وذلك من خلال الاشتراك في المشاريع الصغيرة" بمتوسط (٤,٤٦)، ثم في المرتبة الثانية: "الرغبة في تحسين وضعي داخل المجتمع" بمتوسط (٤,٤٤) ثم "الرغبة في المساعدة في برامج تقوية و تمكين المرأة بنفسها وقدرتها على النجاح" بمتوسط (٤,٣٣). وتمثلت الاتجاهات الأكثر سلبية في "الرغبة في التخلي عن عادات وتقاليد المجتمع" وفي "عدم الرغبة في التخلي عن عادات و تقاليد مجتمعي" بمتوسط (١,٧٨).

ب. المشاركة السياسية

جدول (١٧): اتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
أرغب في تحقيق مستقبل أفضل للمرأة	٤,٣٢	٠,٧٣	١
أرغب في تحسين وضع المرأة داخل المجتمع	٤,٣١	٠,٧٩	٢
أومن أن المرأة قادرة علي تحمل المسؤولية	٤,٢٥	٠,٨٥	٣
أرغب أن أدلي برأيي بصراحة شديدة و أنا واثقة من رأيي	٤,١١	٠,٨٧	٤
أرغب الإدلاء برأي في مختلف القضايا التي تهمني	٤,٠٧	٠,٩١	٥
التنمية السياسية أمر ذو أهمية بالغة	٤,٠٠	٠,٨٧	٦
أحب تحمل المسؤولية	٣,٨٩	١,٠٧	٧
أتابع الأخبار برغبة و اهتمام	٣,٧٦	٠,٩٩	٨
أرغب في جعل الرجل يؤمن المرأة	٣,٧٤	٠,٩٨	٩
أرغب في أقناع الرجل بأهمية دور المرأة و إمكانيتها في المشاركة في صنع القرار	٣,٧٢	١,٠٦	١٠
لا أحب تحمل المسؤولية	٣,٧٢	١,٢٣	١٠
أرغب في متابعة الأخبار السياسية	٣,٧٠	١,٠٢	١٢
أدعم المرأة التي تتولي مناصب قيادية بارزة	٣,٦٤	١,٠٠	١٣
أرغب في أن يكون للمرأة دور قيادي في المجتمع	٣,٦٤	١,٠٥	١٤
أرغب أن أكون قوية و ذلك من خلال مشاركتي في الانتخابات	٣,٦٠	١,٠٥	١٥
أرغب في المشاركة في عملية توعية المرأة و حثها على أهمية المشاركة السياسية	٣,٥٧	١,٠٣	١٦
أثق بالمرأة التي تتولي مناصب قيادية في المجتمع	٣,٥٠	١,٠٧	١٧
لن تنجح المرأة في مجال المشاركة السياسية	٣,٤٧	١,١٢	١٨
أرغب الحديث في السياسية	٣,٤٦	١,١٠	١٩
ثقة المرأة بنفسها ضعيفة	٣,٤٤	١,١٥	٢٠
أقنع نفسي أن الأمور السياسية تخص الرجل	٣,٤٣	١,٢٠	٢١
أشعر بأهميتي عندما أتحدث عن السياسية	٣,٣٩	١,٠٥	٢٢
متابعة الأخبار يشعرني بالملل	٣,٣٥	١,١٩	٢٣
أحاول أقناع نفسي أن المرأة ليست كفء لتولي مناصب قيادية عالية في المجتمع	٣,٢٩	١,٢٧	٢٤
أرغب في قراءة المقالات السياسية	٣,٢٣	١,٠٧	٢٥
أحاول أقناع نفسي أن تولي المناصب القيادية يتعارض مع طبيعة المرأة	٣,٢١	١,٢١	٢٦
أرغب في مطالعة الكتب السياسية	٣,١٦	١,٠٨	٢٧
لا أحاول التفكير في الأمور السياسية	٣,١٣	١,٠٩	٢٨
مشاركة المرأة في التنمية السياسية يتعارض مع العادات و التقاليد	٣,١١	١,١٩	٢٩
أؤيد أن الانخراط في التنظيمات و الأحزاب أمر صعب علي المرأة	٣,٠٠	١,١٨	٣٠
أرغب في الانخراط في التنظيمات و الأحزاب السياسية	٢,٩٢	١,١٨	٣١
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	**٣,٥٨**	**٠,٥٢**	

أظهرت النتائج في جدول (١٧)، أن هناك اتجاهات غير محـــددة للمعلمـــات نحـــو المـــشاركة السياسية للمرأة اليمنية فقد بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٨)، ويظهر ذلــك مـــن خـــلال الرغبـــة المرتفعة للمرأة اليمينية في "تحقيق مستقبل أفضل للمرأة" بمتوســط (٤,٣٢)، و "الرغبـــة فـــي تحسين وضع المرأة داخل المجتمع" بمتوسط (٤,٣١)، و "إيمانها أن المرأة قادرة علـــي تحمـــل المسؤولية" بمتوسط حسابي (٤,٢٥)، غير أن هذه الرغبة وهذا الإيمان يتعارضان مـــع عـــدم رغبتها في الانخراط في التنظيمات والأحزاب السياسية بمتوسط (٢,٩٢)، وتأييدها أن الانخراط في التنظيمات والأحزاب أمر صعب على المرأة بمتوسط (٣,٠٠).

رابعاً: تباين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية حسب بعض الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والجغرافية المختلفة.

للإجابة عن السؤال الرابع: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية حسب بعض الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والجغرافية المختلفة؟" تم استخدام اختبار (ت) وتحليل التباين الاتحادي (ANOVA) المتبوع باختبار توكي للمقارنات الثنائية، وذلك لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرآة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها. وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت لها الدراسة حسب كل متغير على حدة.

١- متغير الجنس

استخدم اختبار (ت) لفحص العلاقة في الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها حسب متغير الجنس.

جدول(١٨): اختبار ت لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الجنس

الفقرة	ذكر		أنثى		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٢٩	٠,٧٠	٣,٨٦	٠,٤٧	٩,٦٢	٣٩٨	٠,٠٠٠
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٠٤	٠,٧١	٣,٥٤	٠,٥٠	٨,٠٧	٣٩٨	٠,٠٠٠
الاتجاهات المعرفية	٣,١٦	٠,٦٨	٣,٧٠	٠,٤٤	٩,٤١	٣٩٨	٠,٠٠٠

قيمة $(0.05 \geq \alpha)$

تبين نتائج جدول (١٨) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات المعرفية بشكل عام بين المعلمين والمعلمات، حيث بلغت قيمة ت (٩,٤١)، وتبين أن هذه الفروق كانت لصالح المعلمات بمتوسط (٣,٧٠)، في حين كان المتوسط للمعلمين (٣,١٦).

كما تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة في التنمية بين المعلمين والمعلمات، فقد بلغت قيمة ت (٩,٦٢)، وقد تبين أن هذه الفروق كانت لصالح المعلمات بمتوسط (٣,٨٦)، في حين كانت للمعلمين (٣,٢٩).

وتبين أيضا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بين المعلمين والمعلمات، فقد بلغت قيمة ت (٨,٠٧)، وقد تبين أن هذه الفروق كانت لصالح المعلمات بمتوسط (٣,٥٤)، في حين كانت للمعلمين (٣,٠٤).

٢- العمر

جدول(١٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير العمر

الفقرة	٢٠-٢٩		٣٠-٣٩		٤٠ فأكثر	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٦٥	٠,٦٠	٣,٥٢	٠,٧٠	٣,٦٤	٠,٦٨
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٣٤	٠,٥٧	٣,٢٣	٠,٧١	٣,٤١	٠,٦٤
معرفي	**٣,٥٠**	**٠,٥٤**	**٣,٣٧**	**٠,٦٧**	**٣,٥٢**	**٠,٦٣**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٨٢	٠,٥٢	٣,٨١	٠,٤٩	٣,٨٤	٠,٣٧
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٥٤	٠,٥٢	٣,٦٠	٠,٥٣	٣,٦٦	٠,٤٧
وجداني	**٣,٦٥**	**٠,٤٦**	**٣,٦٩**	**٠,٤٨**	**٣,٧٣**	**٠,٣٩**

يوضح جدول (١٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية تبعا لمتغير العمر، وعند النظر في الجدول نجد أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، فتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ما بين (٣,٥٢) لمن هم في الفئة العمرية (٣٠-٣٩) و (٣,٦٥) لمن هم في الفئة العمرية (٢٠-٢٩).

وتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٢٣) لمن هم في الفئة العمرية (٣٠-٣٩) و (٣,٤١) لمن هم في الفئة العمرية (٤٠ سنة فأكثر).

أما بالنسبة لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فلم يكن هناك فروق كبيرة في المتوسطات، حيث بلغت (٣,٨٢، ٣,٨١، ٣,٨٤) للفئات العمرية (٢٠-٢٩، ٣٠-٣٩، ٤٠ سنة فأكثر) على التوالي.

في حين بلغت المتوسطات الحسابية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية حوالي (٣,٥٤، ٣,٦٠، ٣,٦٦) للفئات العمرية (٢٠-٢٩، ٣٠-٣٩، ٤٠ سنة فأكثر) على التوالي.

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تم حساب تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات، والجدول التالي (٢٠) يوضح نتائج التحليل.

جدول(٢٠): تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير العمر

الفقرة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	١,٦٣	٢	٠,٨٢	١,٨٦	٠,١٥٨
	داخل المجموعات	١٧٤,٧٨	٣٩٧	٠,٤٤		
	المجموع	١٧٦,٤١	٣٩٩			
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	١,٧٨	٢	٠,٨٩	٢,٠٤	٠,١٣١
	داخل المجموعات	١٧٢,٨٢	٣٩٧	٠,٤٤		
	المجموع	١٧٤,٥٩	٣٩٩			
معرفي	**بين المجموعات**	**١,٦٦**	**٢**	**٠,٨٣**	**٢,١١**	**٠,١٢٢**
	داخل المجموعات	**١٥٥,٧٢**	**٣٩٧**	**٠,٣٩**		
	المجموع	**١٥٧,٣٨**	**٣٩٩**			
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٠,٠٢	٢	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٩٦٩
	داخل المجموعات	٤٨,٢٨	١٩٧	٠,٢٥		
	المجموع	٤٨,٣٠	١٩٩			
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٠,٣٠	٢	٠,١٥	٠,٥٥	٠,٥٨٠
	داخل المجموعات	٥٤,٠٨	١٩٧	٠,٢٧		
	المجموع	٥٤,٣٨	١٩٩			
وجداني	**بين المجموعات**	**٠,١١**	**٢**	**٠,٠٦**	**٠,٢٦**	**٠,٧٦٨**
	داخل المجموعات	**٤٢,٣٠**	**١٩٧**	**٠,٢١**		
	المجموع	**٤٢,٤١**	**١٩٩**			

قيمة $(\alpha \leq 0.05)$

تبين من نتائج تحليل التباين الأحادي (جدول ٢٠) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها حسب العمر.

٣- المستوى التعليمي

جدول(٢١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير المستوى التعليمي

الفقرة	ثانوي		دبلوم		بكالوريوس		اعلي من بكالوريوس	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٦٢	٠,٦٣	٣,٧٢	٠,٤٦	٣,٥٣	٠,٧١	٣,٧٤	٠,٤٥
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٣٨	٠,٥١	٣,٣٨	٠,٦١	٣,٢٥	٠,٦٩	٣,٥٦	٠,٤٦
معرفي	٣,٥٠	٠,٥٤	٣,٥٥	٠,٤٨	٣,٣٩	٠,٦٧	٣,٦٤	٠,٣٩
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٩٧	٠,٥١	٣,٨٣	٠,٤٢	٣,٧٨	٠,٥٠	٤,٠٦	٠,٤٩
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٦١	٠,٥٣	٣,٥١	٠,٥٨	٣,٥٨	٠,٥٠	٣,٧٦	٠,٧٢
وجداني	٣,٧٦	٠,٥٠	٣,٦٤	٠,٤٨	٣,٦٦	٠,٤٤	٣,٨٨	٠,٦٠

يوضح الجدول (٢١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية تبعا لمتغير المستوى التعليمي، وعند النظر في الجدول نجد أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، فتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ما بين (٣,٥٣) لمن هم في مستوى البكالوريوس و (٣,٧٤) لمن هم في مستوى أعلى من بكالوريوس.

وتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٢٥) لمن هم في مستوى البكالوريوس و (٣,٥٦) لمن هم في مستوى أعلى من بكالوريوس.

أما بالنسبة لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فقد تراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمات نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٧٨) لمن هم في مستوى البكالوريوس و (٤,٠٦) لمن هم في مستوى أعلى من بكالوريوس.

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ما بين (٣,٥١) لمن هم في مستوى الدبلوم و (٣,٧٦) لمن هم في مستوى أعلى من بكالوريوس.

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تم حساب تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات، والجدول التالي (٢٢) يوضح نتائج التحليل.

جدول(٢٢): تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير المستوى التعليمي

الفقرة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٢,٢٢	٣	٠,٧٤	١,٦٩	٠,١٦٩
	داخل المجموعات	١٧٤,١٨	٣٩٦	٠,٤٤		
	المجموع	١٧٦,٤١	٣٩٩			
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٢,٥٠	٣	٠,٨٣	١,٩٢	٠,١٢٦
	داخل المجموعات	١٧٢,٠٩	٣٩٦	٠,٤٣		
	المجموع	١٧٤,٥٩	٣٩٩			
معرفي	**بين المجموعات**	**٢,٢٥**	**٣**	**٠,٧٥**	**١,٩٢**	**٠,١٢٧**
	داخل المجموعات	**١٥٥,١٣**	**٣٩٦**	**٠,٣٩**		
	المجموع	**١٥٧,٣٨**	**٣٩٩**			
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	١,١٧	٣	٠,٣٩	١,٦٢	٠,١٨٦
	داخل المجموعات	٤٧,١٣	١٩٦	٠,٢٤		
	المجموع	٤٨,٣٠	١٩٩			
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٠,٤٣	٣	٠,١٤	٠,٥٢	٠,٦٦٨
	داخل المجموعات	٥٣,٩٥	١٩٦	٠,٢٨		
	المجموع	٥٤,٣٨	١٩٩			
وجداني	**بين المجموعات**	**٠,٥٨**	**٣**	**٠,١٩**	**٠,٩٠**	**٠,٤٤٠**
	داخل المجموعات	**٤١,٨٣**	**١٩٦**	**٠,٢١**		
	المجموع	**٤٢,٤١**	**١٩٩**			

قيمة ($0.05 \geq \alpha$)

كما تبين من نتائج تحليل التباين الأحادي (جدول ٢٢) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها حسب المستوى التعليمي للمعلمين والمعلمات.

٤- الحالة الزواجية:

جدول(٢٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الحالة الاجتماعية

الفقرة	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٧٢	٠,٦٤	٣,٥١	٠,٦٩	٣,٤٠	٠,٣٥	٣,٤٨	٠,٦٦
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٣٨	٠,٦١	٣,٢٤	٠,٦٩	٣,٢٧	٠,٥٩	٣,٣٣	٠,٥٦
معرفي	**٣,٥٥**	**٠,٥٩**	**٣,٣٧**	**٠,٦٥**	**٣,٣٣**	**٠,٤٤**	**٣,٤٠**	**٠,٦١**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٨٢	٠,٥٢	٣,٨٢	٠,٤٨	٣,٨٦	٠,٢٠	٤,٠٥	٠,٨١
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٥٩	٠,٥١	٣,٥٦	٠,٥٤	٣,٥٧	٠,٤١	٤,٠٥	٠,٧١
وجداني	**٣,٦٨**	**٠,٤٦**	**٣,٦٦**	**٠,٤٧**	**٣,٦٩**	**٠,٢٧**	**٤,٠٥**	**٠,٧٥**

يوضح جدول (٢٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية، وعند النظر في الجدول نجد أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، فتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ما بين (٣,٤٠) للمطلقين و (٣,٧٢) للعازبين.

وتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٢٤) للمتزوجين و (٣,٣٨) للعازبين.

أما بالنسبة لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فقد تراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمات نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٨٢) للعزبات والمتزوجات و (٤,٠٥) للأرامل.

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ما بين (٣,٥٦) للمتزوجات و (٤,٠٥) للأرامل منهن.

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تم حساب تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات، والجدول التالي (٢٤) يوضح نتائج التحليل.

جدول(٢٤): تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الحالة الاجتماعية

الفقرة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٤,١٩	٣	١,٤٠	٣,٢١	٠,٠٢٣
	داخل المجموعات	١٧٢,٢٢	٣٩٦	٠,٤٣		
	المجموع	١٧٦,٤١	٣٩٩			
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	١,٨٨	٣	٠,٦٣	١,٤٣	٠,٢٣٢
	داخل المجموعات	١٧٢,٧٢	٣٩٦	٠,٤٤		
	المجموع	١٧٤,٥٩	٣٩٩			
معرفي	**بين المجموعات**	**٢,٨٢**	**٣**	**٠,٩٤**	**٢,٤١**	**٠,٠٦٧**
	داخل المجموعات	**١٥٤,٥٦**	**٣٩٦**	**٠,٣٩**		
	المجموع	**١٥٧,٣٨**	**٣٩٩**			
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٠,١٢	٣	٠,٠٤	٠,١٦	٠,٩٢٥
	داخل المجموعات	٤٨,١٨	١٩٦	٠,٢٥		
	المجموع	٤٨,٣٠	١٩٩			
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٠,٤٩	٣	٠,١٦	٠,٦٠	٠,٦١٧
	داخل المجموعات	٥٣,٨٨	١٩٦	٠,٢٧		
	المجموع	٥٤,٣٨	١٩٩			
وجداني	**بين المجموعات**	**٠,٣٠**	**٣**	**٠,١٠**	**٠,٤٦**	**٠,٧١٠**
	داخل المجموعات	**٤٢,١٢**	**١٩٦**	**٠,٢١**		
	المجموع	**٤٢,٤١**	**١٩٩**			

قيمة ($\alpha \geq 0.05$)

ويظهر من نتائج تحليل التباين الأحادي في (الجدول ٢٤) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية حسب الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة ف (٣,٢١)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات الثنائية في الجدول (٢٥) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات المتزوجين والمعلمين والمعلمات الذي لم يسبق لهم الزواج (الأعزب)، وتبين من المتوسطات الحسابية أن هذا الفرق كان لصالح المعلمين والمعلمات الذين لم يسبق لهم الزواج بمتوسط (٣,٧٢) في حين بلغ لعينة المتزوجون (٣,٥١).

وقد تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية بشكل عام ونحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية. ولم يظهر أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمات الوجدانية بشكل عام، ونحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها حسب الحالة الاجتماعية.

جدول (٢٥): نتائج اختبار توكي لفحص الفروق الثنائية في الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية

	متزوج	مطلق	أرمل
أعزب	٠,٢٠*	٠,٣٢	٠,٢٤
متزوج		٠,١١	٠,٠٣
مطلق			٠,٠٨

٥- الدخل الشهري للعائلة

جدول(٢٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الدخل الشهري للعائلة

الفقرة	اقل من ٣٠٠٠٠ ريال		٣٠٠٠٠-٣٩٩٩٩ ريال		٤٠٠٠٠-٤٩٩٩٩ ريال		٥٠٠٠٠ ريال فأكثر	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٦٦	٠,٦١	٣,٥٨	٠,٥٩	٣,٤٣	٠,٧١	٣,٧٢	٠,٦٦
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٢٤	٠,٥٩	٣,٢٥	٠,٦١	٣,٢٠	٠,٧١	٣,٤٧	٠,٦٥
معرفي	**٣,٤٥**	**٠,٥٥**	**٣,٤١**	**٠,٥٥**	**٣,٣٢**	**٠,٦٨**	**٣,٥٩**	**٠,٦٣**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٧٨	٠,٥٢	٣,٧٦	٠,٤٤	٣,٨٣	٠,٥١	٣,٨٨	٠,٥٠
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٤٥	٠,٤٥	٣,٤٥	٠,٥٢	٣,٦٠	٠,٥٥	٣,٧٣	٠,٥١
وجداني	**٣,٥٨**	**٠,٤٠**	**٣,٥٧**	**٠,٤٥**	**٣,٦٩**	**٠,٤٩**	**٣,٧٩**	**٠,٤٦**

يوضح جدول (٢٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية تبعا لمتغير الدخل الشهري للعائلة، وعند النظر في الجدول نجد أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، فتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ما بين (٣,٤٣) لمن دخلهم ما بين (٤٠٠٠٠-٤٩٩٩٩) ريال و(٣,٧٢) لمن دخلهم ما (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر.

وتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٢٠) لمن دخلهم ما بين (٤٠٠٠٠-٤٩٩٩٩) ريال و(٣,٤٧) لمن دخلهم ما (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر.

أما بالنسبة لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فتراوح المتوسط الحسابي ما بين (٣,٧٦) لمن دخلهم ما بين (٣٠٠٠٠-٣٩٩٩٩) ريال و(٣,٨٨) لمن دخلهم ما (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر.

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ما بين (٤,٤٥) لمن دخلهن (أقل من ٣٠٠٠٠- إلى ٣٩٩٩٩) و (٣,٧٣) لمن دخلهن (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر).

ولمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تم حساب تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات، والجدول التالي (٢٧) يوضح نتائج التحليل.

جدول(٢٧): تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الدخل الشهري للعائلة

الفقرة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٥,٣٩	٣	١,٨٠	٤,١٦	٠,٠٠٦
	داخل المجموعات	١٧١,٠٢	٣٩٦	٠,٤٣		
	المجموع	١٧٦,٤١	٣٩٩			
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٤,٧٣	٣	١,٥٨	٣,٦٨	٠,٠١٢
	داخل المجموعات	١٦٩,٨٦	٣٩٦	٠,٤٣		
	المجموع	١٧٤,٥٩	٣٩٩			
معرفي	**بين المجموعات**	**٤,٦٤**	**٣**	**١,٥٥**	**٤,٠١**	**٠,٠٠٨**
	داخل المجموعات	**١٥٢,٧٣**	**٣٩٦**	**٠,٣٩**		
	المجموع	**١٥٧,٣٨**	**٣٩٩**			
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٠,٤٤	٣	٠,١٥	٠,٦٠	٠,٦١٧
	داخل المجموعات	٤٧,٨٦	١٩٦	٠,٢٤		
	المجموع	٤٨,٣٠	١٩٩			
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٢,٧٢	٣	٠,٩١	٣,٤٤	٠,٠١٨
	داخل المجموعات	٥١,٦٥	١٩٦	٠,٢٦		
	المجموع	٥٤,٣٨	١٩٩			
وجداني	**بين المجموعات**	**١,٥٦**	**٣**	**٠,٥٢**	**٢,٤٩**	**٠,٠٦١**
	داخل المجموعات	**٤٠,٨٥**	**١٩٦**	**٠,٢١**		
	المجموع	**٤٢,٤١**	**١٩٩**			

قيمة ($0.05 \geq \alpha$)

تبين من نتائج تحليل التباين الأحادي في جدول (٢٧) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية بشكل عام حسب الدخل الشهري للعائلة، فقد بلغت قيمة ف (٤,٠١)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات البعدية في الجدول (٢٧) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٤٠٠٠٠-

٥٠٠٠٠ ريال) وبين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) بمتوسط (٣,٥٩).

وتبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية حسب الدخل الشهري للعائلة، فقد بلغت قيمة ف (٤,١٦)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات البعدية في الجدول (٢٨) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال) وبين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) بمتوسط (٣,٧٢).

كما تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، فقد بلغت قيمة ف (٣,٦٨)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات البعدية في الجدول (٢٨) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال)، وبين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) بمتوسط (٣,٤٧).

وتبين أيضا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، فقد بلغت قيمة ف (٣,٤٤)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات البعدية في الجدول (٢٨) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال) وبين المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر) بمتوسط (٣,٧٣).

ولم يظهر أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمات الوجدانية بشكل عام ونحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية.

جدول(٢٨): اختبار توكي للمقارنات الثنائية حسب متغير الدخل الشهري للعائلة

الفقرة		٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال	٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال	٥٠٠٠٠ ريال فأكثر
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	اقل من ٣٠٠٠٠ ريال	٠,٠٩	٠,٢٣	٠,٠٦
	٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال		٠,١٥	٠,١٤
	٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال			٠,٢٩*
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	اقل من ٣٠٠٠٠ ريال	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٢٣
	٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال		٠,٠٥	٠,٢٢
	٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال			٠,٢٧*
معرفي	**اقل من ٣٠٠٠٠ ريال**	**٠,٠٤**	**٠,١٣**	**٠,١٤**
	٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال		**٠,١٠**	**٠,١٨**
	٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال			**٠,٢٨***
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	اقل من ٣٠٠٠٠ ريال	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١٠
	٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال		٠,٠٧	٠,١٢
	٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال			٠,٠٥
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	اقل من ٣٠٠٠٠ ريال	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٢٨
	٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ ريال		٠,١٥	٠,٢٨*
	٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ريال			٠,١٣

٦. الخبرة في التدريس

جدول(٢٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الخبرة في التدريس

الفقرة	أقل من ٣ سنوات		٣سنوات – أقل من ٧ سنوات		من ٧ الي أقل من ١٠سنوات		١٠ سنوات فأكثر	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٦٥	٠,٦٣	٣,٥٧	٠,٦٦	٣,٥١	٠,٦٦	٣,٥٨	٠,٦٨
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٢٩	٠,٦٥	٣,٢٨	٠,٦٢	٣,٢٣	٠,٦٥	٣,٣٣	٠,٦٩
معرفي	**٣,٤٧**	**٠,٦١**	**٣,٤٢**	**٠,٦٠**	**٣,٣٧**	**٠,٦٢**	**٣,٤٥**	**٠,٦٦**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٨٨	٠,٥٨	٣,٨٤	٠,٤٦	٣,٧٣	٠,٤٥	٣,٨٣	٠,٥٠
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٦٣	٠,٤٦	٣,٥٠	٠,٥٢	٣,٤٩	٠,٥٢	٣,٦٤	٠,٥٤
وجداني	**٣,٧٣**	**٠,٤٣**	**٣,٦٤**	**٠,٤٤**	**٣,٥٩**	**٠,٤٥**	**٣,٧٢**	**٠,٤٩**

يوضح جدول (٢٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية تبعا لمتغير الخبرة في التدريس، وعند النظر في الجدول نجد أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، فتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ما

بين (٣,٥١) لمن لديهم سنوات خبرة (أقل من ٣ سنوات) و (٣,٥٨) لمن لديهم سنوات خبرة (١٠ سنوات فأكثر).

وتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٢٣) لمن لديهم سنوات خبرة (٧- أقل من ١٠ سنوات) و (٣,٣٣) لمن لديهم (١٠ سنوات خبرة فأكثر).

أما بالنسبة لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فقد تراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمات نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٧٣) لمن لديهن (٧-١٠ سنوات) من الخبرة، و (٣,٨٨) لمن لديهن سنوات خبرة (أقل من ٣ سنوات).

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ما بين (٣,٤٩) لمن لديهن سنوات خبرة ما بين (٧-١٠ سنوات) و (٣,٦٤) لمن لديهن خبرة (١٠ سنوات فأكثر).

ولمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تم حساب تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات، والجدول التالي (٣٠) يوضح نتائج التحليل.

جدول(٣٠): تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير الخبرة في التدريس

الفقرة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٠,٧٢	٣	٠,٢٤	٠,٥٤	٠,٦٥٤
	داخل المجموعات	١٧٥,٦٩	٣٩٦	٠,٤٤		
	المجموع	١٧٦,٤١	٣٩٩			
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٠,٥٥	٣	٠,١٨	٠,٤٢	٠,٧٣٩
	داخل المجموعات	١٧٤,٠٤	٣٩٦	٠,٤٤		
	المجموع	١٧٤,٥٩	٣٩٩			
معرفي	**بين المجموعات**	**٠,٥٢**	**٣**	**٠,١٧**	**٠,٤٤**	**٠,٧٢٨**
	داخل المجموعات	**١٥٦,٨٦**	**٣٩٦**	**٠,٤٠**		
	المجموع	**١٥٧,٣٨**	**٣٩٩**			
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٠,٤٦	٣	٠,١٥	٠,٦٣	٠,٥٩٥
	داخل المجموعات	٤٧,٨٣	١٩٦	٠,٢٤		
	المجموع	٤٨,٣٠	١٩٩			
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	١,٠٠	٣	٠,٣٣	١,٢٢	٠,٣٠٢
	داخل المجموعات	٥٣,٣٨	١٩٦	٠,٢٧		
	المجموع	٥٤,٣٨	١٩٩			
وجداني	**بين المجموعات**	**٠,٦٢**	**٣**	**٠,٢١**	**٠,٩٧**	**٠,٤٠٧**
	داخل المجموعات	**٤١,٧٩**	**١٩٦**	**٠,٢١**		
	المجموع	**٤٢,٤١**	**١٩٩**			

قيمة $(\alpha \leq 0.05)$

تبين من نتائج تحليل التباين الأحادي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها حسب سنوات الخبرة في التدريس.

٧. مكان السكن

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرآة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير مكان السكن، واستخدم اختبار (ت) الفروق في هذه المتوسطات كما هو موضح في جدول (٣١) التالي:

جدول(٣١): اختبار ت لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير مكان السكن

الفقرة	مدينة		قرية		قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٥٧	٠,٦٨	٣,٦٧	٠,٤٦	٠,٨٤٩	٣٩٨	٠,٣٩٦
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٢٩	٠,٦٧	٣,٣٢	٠,٥٤	٠,٢٦٢	٣٩٨	٠,٧٩٣
معرفي	**٣,٤٢**	**٠,٦٤**	**٣,٤٩**	**٠,٤٥**	**٠,٥٨٣**	**٣٩٨**	**٠,٥٦٠**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٨٢	٠,٥١	٣,٨٥	٠,٢٧	٠,٣٠٠	١٩٨	٠,٧٦٥
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٥٨	٠,٥٣	٣,٥٤	٠,٤١	٠,٣١٦	١٩٨	٠,٧٥٢
وجداني	**٣,٦٨**	**٠,٤٧**	**٣,٦٧**	**٠,٣٠**	**٠,٠٨٤**	**١٩٨**	**٠,٩٣٣**

قيمة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من نتائج اختبار ت في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية لها حسب مكان السكن.

٨- عدد أفراد الأسرة

جدول(٣٢): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية لدى المعلمين والمعلمات والوجدانية لدى المعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الفقرة	٣ أفراد		٤-٦ أفراد		أكثر من ٦ أفراد	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٥٢	٠,٥٧	٣,٤٤	٠,٧٥	٣,٧٣	٠,٦٠
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٣٠	٠,٥٩	٣,١٧	٠,٧٥	٣,٣٩	٠,٦٠
معرفي	**٣,٤١**	**٠,٥٤**	**٣,٣٠**	**٠,٧٢**	**٣,٥٦**	**٠,٥٦**
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣,٨٦	٠,٣٨	٣,٨١	٠,٥١	٣,٨١	٠,٥٢
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣,٦١	٠,٤٧	٣,٥٦	٠,٤٨	٣,٥٨	٠,٥٦
وجداني	**٣,٧١**	**٠,٣٩**	**٣,٦٦**	**٠,٤٥**	**٣,٦٧**	**٠,٤٩**

يوضح جدول (٣٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات المعرفية والوجدانية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية، والمشاركة السياسية تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة، وعند النظر في الجدول نجد أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، فتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ما بين (٣,٤٤) لمن عدد أفراد أسرهم ما بين (٤-٦) أفراد و (٣,٧٣) لمن عدد أفراد أسرهم (أكثر من ٦ أفراد).

وتراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,١٧) لمن عدد أفراد أسرهم (٤-٦) أفراد و (٣,٣٩) لمن عدد أفراد أسرهم (أكثر من ٦ أفراد)

أما بالنسبة لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فقد تراوح المتوسط الحسابي لاتجاهات المعلمات نحو مشاركة المرأة السياسية ما بين (٣,٨١) لمن عدد أفراد أسرهن (٤ أفراد فأكثر) و (٣,٨٦) لمن عدد أفراد أسرهن (٣ أفراد).

في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاتجاهات المعلمات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ما بين (٣,٥٦) لمن عدد أفراد أسرهن ما بين (٤–٦) أفراد و (٣,٦١) لمن عدد أفراد أسرهن (٣ أفراد).

ولمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات تم حساب تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات، والجدول التالي (٣٣) يوضح نتائج التحليل.

جدول(٣٣): تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في الاتجاهات المعرفية لدى المعلمين والمعلمات والوجدانية لدى المعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الفقرة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٦,٧٨	٢	٣,٣٩	٧,٩٤	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	١٦٩,٦٣	٣٩٧	٠,٤٣		
	المجموع	١٧٦,٤١	٣٩٩			
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٣,٧٣	٢	١,٨٧	٤,٣٣	٠,٠١٤
	داخل المجموعات	١٧٠,٨٦	٣٩٧	٠,٤٣		
	المجموع	١٧٤,٥٩	٣٩٩			
معرفي	**بين المجموعات**	**٥,٠١**	**٢**	**٢,٥٠**	**٦,٥٣**	**٠,٠٠٢**
	داخل المجموعات	**١٥٢,٣٧**	**٣٩٧**	**٠,٣٨**		
	المجموع	**١٥٧,٣٨**	**٣٩٩**			
الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٠,٠٧	٢	٠,٠٤	٠,١٤	٠,٨٦٧
	داخل المجموعات	٤٨,٢٣	١٩٧	٠,٢٤		
	المجموع	٤٨,٣٠	١٩٩			
الاتجاهات الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة	بين المجموعات	٠,٠٥	٢	٠,٠٣	٠,٠٩	٠,٩١٢
	داخل المجموعات	٥٤,٣٣	١٩٧	٠,٢٨		
	المجموع	٥٤,٣٨	١٩٩			
وجداني	**بين المجموعات**	**٠,٠٥**	**٢**	**٠,٠٣**	**٠,١٢**	**٠,٨٨٦**
	داخل المجموعات	**٤٢,٣٦**	**١٩٧**	**٠,٢٢**		
	المجموع	**٤٢,٤١**	**١٩٩**			

قيمة $(0.05 \geq \alpha)$

تبين من نتائج تحليل التباين الأحادي في الجدول (٣٣) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$ في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية بشكل عام حسب عدد أفراد الأسرة، فقد بلغت قيمة ف (٦,٥٣)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات الثنائية في الجدول (٣٣) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٤-٦ إفراد) وبين المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٦ إفراد فأكثر) لصالح المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٦ أفراد فأكثر) بمتوسط (٣,٥٦).

وتبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية، فقد بلغت قيمة ف (٧,٩٤)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات البعدية في الجدول (٣٤) إن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٦ أفراد فأكثر) من جهة وبين المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٣ أفراد) والمعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٤-٦ أفراد) من جهة أخرى، لصالح المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٦ أفراد فأكثر) بمتوسط (٣,٧٣).

كما تبين أيضا أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، فقد بلغت قيمة ف (٤,٣٣)، وظهر من اختبار توكي للمقارنات البعدية في الجدول (٣٤) أن مصدر هذه الفروق كان بين المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٤-٦ أفراد) وبين المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٦ أفراد فأكثر) لصالح المعلمين والمعلمات ذوي عدد أفراد الأسرة (٦ أفراد فأكثر) بمتوسط (٣,٣٩).

ولم يظهر هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمات الوجدانية بشكل عام ونحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية ومشاركتها السياسية حسب متغير عدد إفراد الأسرة.

جدول(٣٤): اختبار توكي للمقارنات الثنائية حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الفقرة		٤-٦ أفراد	٦ أفراد فأكثر
الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية	٣ أفراد	٠,٠٨	*٢١.
	٤-٦ أفراد		*٢٩.
الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة	٣ أفراد	٠,١٣	٠,٠٩
	٤-٦ أفراد		*٢٢.
معرفي	٣ أفراد	٠,١٠	٠,١٥
	٤-٦ أفراد		*٢٥.

الفصل الخامس

النتائج العامة والتوصيات

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال التعرف إلى الاتجاهات المعرفية للمعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، والتعرف إلى الاتجاهات الوجدانية للمعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية. هذا بالإضافة إلى التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية إن وجدت بين اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والخصائص الديمغرافية المختلفة لهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من بين المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية في المديريات التابعة لمدينة صنعاء، بحيث تراعي في تمثيلها المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية من جميع المديريات التابعة لمدينة صنعاء، وقد توزعت العينة على أربعين مدرسة ثانوية. تم استخلاصها مع مراعاة توزيع المدارس في كل مديرية وحسب عدده المعلمين والمعلمات فيها، وقد تم توزيع الاستبانة التي استخدمت كأداة لجمع المعلومات على عينة الدراسة البالغ عددها (٤٠٠) معلم ومعلمة، (٢٠٠) معلم و(٢٠٠) معلمة.

اتجاهات المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية

أفادت نتائج الدراسة في هذا الصدد أن الاتجاهات المعرفية كانت ايجابية بشكل عام لدى المعلمات نحو مشاركتها في **التنمية الاجتماعية**، وهذه النتيجة تدل على مدى وعي وإدراك المرأة اليمنية بأهمية مشاركة المرأة في المجتمع، وأنها بدأت تتخلص من العادات المجحفة في حق المرأة، وغير محددة في اتجاهاتهن الوجدانية نحو المشاركة السياسية للمرأة. في حين كانت **الاتجاهات المعرفية بشكل عام لدى المعلمين أقل ايجابية** من المعلمات سواء نحو المشاركة في التنمية الاجتماعية أو السياسية، حيث مازال المجتمع الذكوري والعادات والتقاليد وضعف إيمانهم بقدرة المرأة على المشاركة في التنمية الاجتماعية تسيطر على عقولهم إلى جانب اهتمامها بأسرتها.

الاتجاهات المعرفية للمعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

تبين نتائج الدراسة المتعلقة **بالاتجاهات المعرفية** للمعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة في **التنمية الاجتماعية**، تبين اتفاق المعلمين والمعلمات بنسبة عالية على أن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية حق من حقوق المرأة، وأن مشاركتها في التنمية الاجتماعية تزيد من شعور المرأة بذاتها وبأنها كائن له أهميته، وعلى اعتبار أن المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية هي واجب وطني يشارك فيه جميع الأفراد، كما أن مشاركتها تزيد من الدخل القومي، وتزيد من توعيتها بالأمور المختلفة....الخ. مما يبشر بمستقبل أفضل للمرأة في المشاركة المجتمعية وتقديم الكثير لأسرتها ولمجتمعها.

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت نتائج التحليل أنه في الأغلب كانت اتجاهات المعلمين والمعلمات سلبية تجاه اعتقادهم بأن مشاركتها في التنمية المجتمعية تضعف علاقتها مع زوجها، وتزيد من حالات الطلاق، إضافة إلى أنها تقلل من اهتمامها بأسرتها. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شتيوى والداغستاني، ١٩٩٤).

وبالنسبة لاتجاهات المعلمات والمعلمين المعرفية نحو المشاركة **السياسية** للمرأة فكانت **غير محددة** بنسب متفاوتة، حيث كان هناك تبايناً في وجهات النظر، وقد اتفق المعلمون والمعلمات بدرجة عالية على أن حق الانتخاب في اليمن هو حق شخصي للفرد يستعمله أو لا يستعمله حسب ما يشاء، وفي أن المشاركة السياسية للمرأة تجعلها تبدى رأيها من خلال عملية الانتخابات، وأن مشاركتها تزيد من ثقتها بنفسها وتزيد من تمكينها سياسيا واجتماعيا، مما يجعلها تسهم في بناء المستقبل. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (راجح، ٢٠٠٣)، وهذه النتيجة تساعد في دعم المرأة للمبادرة وعدم التردد في المشاركة السياسية على تحدي الصعوبات وتغيير الواقع إلى واقع أفضل للجميع داخل المجتمع.

وكانت اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية **سلبية** في مجال أن مشاركة المرأة السياسية لا تتعارض مع العادات والتقاليد من منظور القبيلة والجماعات السلفية، ولا تتعارض مع طبيعتها، وأن المشاركة السياسية للمرأة تتطلب زيادة ثقافتها السياسية. مما يشير إلى تأثير الفكرالذكوري

الراسخ عندهم ازاء المرأة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة دراسة (عاشور،٢٠٠٣؛ وفهمي، ١٩٩٤).

وقد أظهرت نتائج اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فـي الاتجاهات المعرفية بشكل عام بين المعلمين والمعلمات، ونحو اتجاهاتهم المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية، تعزى لمتغير الجنس.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي والذي تبعه اختبار توكي للمقارنات الثنائيـة، وجـود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية ومتغير الحالة الاجتماعية لصالح المعلمين والمعلمات الذين لم يسبق لهم الزواج. ومتغير الدخل الشهري لصالح المعلمـين والمعلمـات ذوي الـدخل (٥٠٠٠٠ ريال فأكثر). ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح المعلمين والمعلمات ممن عدد أفـراد أسرتهم (٦ أفراد فأكثر).

كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي والذي تبعه اختبار توكي للمقارنات الثنائيـة، وجـود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المعلمين والمعلمات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية السياسية ومتغير الدخل الشهري لصالح المعلمين والمعلمات ذوي الدخل (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر. ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح المعلمين والمعلمات ممن عـدد أفراد أسرهم (٦ أفراد فأكثر).

الاتجاهات الوجدانية للمعلمات فقط العاملات في المجال التعليمي نحو مشاركة المرأة اليمنيـة في التنمية الاجتماعية والسياسية

أما بالنسبة للاتجاهات **الوجدانية للمعلمات** نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية فقد كانت **ايجابية** في مجال المشاركة في **التنمية الاجتماعية** خصوصا بسبب اعتقادها بأن ذلك يساعد في زيادة الدخل الشهري للأسرة، وذلك من خلال الاشتراك بمشاريع صغيرة، مما يؤدي إلى رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا كانت إيجابية في مجال الاعتقاد بأن مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية تساعدها في الانخراط في برامج تقوية مما يزيد من تمكينها وزيادة قدرتها في النجاح.

بينما كانت اتجاهاتهن أكثر سلبية في مجال عدم محاولة إقناع الرجل بأهمية دور المـــرأة فـــي الحياة الاجتماعية، وفي عدم الرغبة في تحمل مسؤوليات كثيرة باشتراكهن في بـــرامج التنميـــة الاجتماعية، وأيضا في عدم الرغبة في التخلي عن عادات وتقاليد مجتمعهن.

إلا أنها كانت غير محددة في مجال المشاركة في **التنمية السياسية،** وربما يعود السبب إلـــى أن المرأة لا تزال تعتقد أن الأمور السياسية وخاصة الانخراط في التنظيمات والأحزاب أمر صعب بالنسبة للمرأة، وأن ذلك يتعارض مع تقاليد وعادات المجتمع الذي تعيش فيه.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي والذي تبعه اختبار توكي للمقارنات الثنائيـــة، وجـــود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات المعلمـــات الوجدانيـــة نحـــو مشاركة المرأة في التنمية السياسية والدخل الشهري لصالح المعلمات من ذوي الدخل (٥٠٠٠٠) ريال فأكثر.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

١. التأكيد على أهمية دمج النوع الاجتماعي وخصوصا في مجال المشاركة السياسية في المناهج والكتب المدرسية.

٢. التأكيد الدائم والحث على تعزيز وتدعيم أهمية مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية من قبل العاملين في المجال التربوي بشكل خاص.

٣. إدماج برامج التوعية والأهمية بمشاركة المرأة وذلك من خلال عمل ورشات عمل صغيرة خاصة بالمعلمين والمعلمات المسئولين عن نقل هذه الأفكار والمعلومات إلى شباب وشابات جيل المستقبل.

٤. عقد دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات لتمكينهم من توعية الطلاب والطالبات بأهمية المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة.

٥. دمج النوع الاجتماعي عند وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج التنموية لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة.

٦. إعادة نظر في الاستراتيجية الإعلامية من خلال تبني سياسية إعلامية توجه على شرائح المجتمع لبيان أهمية دور المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية.

٧. توسيع قاعدة المرأة في المراكز القيادية المختلفة وعلى كافة الأصعدة. وإعطاؤها فرصة لإثبات وجودها وقدراتها.

٨. ضرورة توعية الآباء والأزواج بأهمية دورهم في مساندة بناتهم وزوجاتهم للانتساب إلى الجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية، والنوادي الثقافية مما يساعد في تعزيز ثقتهن بأنفسهن.

٩. أن تعمل المرأة على تنمية قدراتها ورفع مكانتها الاجتماعية من خلال المشاركة بالدورات التدريبية، والاهتمام برفع مستواها التعليمي، والمبادرة في التغيير، وطرق الأبواب لبداية الطريق للمشاركة في المجالات المختلفة وبالتالي بداية التغيير الحقيقي المطلوب.

١٠. تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية في إنشاء حاضنات أعمال متخصصة في مجال المشاركة السياسية تسعى إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية.

المراجع

- الارياني، رمزية، (٢٠٠٧)، **نشأة وتطور منظمات المجتمع اليمني**، الطبعة الأولى، اتحاد نساء اليمن، صنعاء، اليمن.

- أبو رياش، حسين، (٢٠٠٧)، **علم النفس التربوي للطالب الجامعي والمعلم الممارس**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن.

- أبو مغلي، سلامة وسلامة، عبد الحافظ، (٢٠٠٢)، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن.

- التقرير الأول لمركز الجزيرة، (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، **دراسات حقوق الإنسان حول أوضاع المرأة اليمنية.**

- جسار، أمل عبدا لله، (٢٠٠٤)، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

- الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٧)، **تقارير النساء والرجال**، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.

- حماد، وليد، (١٩٩٩)، **المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الخاروف، أمل والقمش، فوزية، (٢٠٠٥)، **دور المستوى التعليمي في زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية**، "دراسة ميدانية في صنعاء"، العدد٣٢، رقم٢، الجامعة الأردنية.

- خليفة، عبد اللطيف محمد، (١٩٩٢)، **المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- الدبعي، ألفت، (٢٠٠٤)، **المرأة والمجتمع المدني في اليمن "دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز**"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- راجح، خديجة، (٢٠٠٣)، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- رحمة، أنطوان، (١٩٨٨)، **التربية العامة٢**، جامعة دمشق، مطبعة خالد بن الوليد.

- الزعول، عماد، (٢٠٠٣)، **نظريات التعلم**، كلية العلوم التربوية جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- سويف، مصطفي، (١٩٨٦)، **مقدمة لعلم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

- السيد، فؤاد البهي وعبد الرحمن، سعد، (٢٠٠٦)، **علم النفس الاجتماعي (رؤية معاصرة)**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

- شتيوى، موسي والداغستاني، أمل، (١٩٩٤)، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- شمسان، عبد الباقي، (٢٠٠٨)، **حرية تكوين الجمعيات في الجمهورية اليمنية**، الطبعة الأولى، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، صنعاء، اليمن.

- الشميرى، سمير، (٢٠٠٨)، **المجتمع المدني والمواطنة المتساوية**، الطبعة الأولى، مركز عباس للدراسات والنشر، صنعاء، اليمن.

- الصلاحى، فؤاد، (١٩٩٠)، **المرأة في المنظمات الأهلية العربية، (نموذج اليمن)**، الطبعة الأولى، الناشر دار المستقبل العربي، مصر الجديدة، مصر.

- الصلاحي، فؤاد، (٢٠٠١)، **الدولة والمجتمع المدني في اليمن**، الطبعة الأولى، منشورات مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، اليمن.

- الصلاحى، فؤاد، (٢٠٠٢)، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي**، الطبعة الأولى، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، اليمن.

- الصلاحى، فؤاد، (٢٠٠٢)، **ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، مقارنة سوسيولوجية للدور السياسي للقبيلة في اليمن**، الطبعة الأولى، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، اليمن.

- الصلاحى، فؤاد، (٢٠٠٥)، **الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي**، الطبعة الأولى، مؤسسة فريد ريش إيربيرت، صنعاء، اليمن.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، (٢٠٠٧)، **التنمية والنوع الاجتماعي**، المكتب الأقليمي للدول العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- طهبوب، عبير صلاح، (٢٠٠٣)، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٩٠-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- عاشور، إياس، (٢٠٠٣)، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية(١٩٨٩-٢٠٠١)**، رسالة ماجستير، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمادة الدراسات العليا، عمان، الأردن.
- عبد الولي، ألفت، (٢٠٠٤)، **المرأة والمجتمع المدني في اليمن، دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز**، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عبد الله، علي، (٢٠٠٧)، **العمل الاجتماعي والأهلي في الجمهورية اليمنية**، الطبعة الأولى، مركز عباس للدراسات والنشر، صنعاء، اليمن.
- عبد الله، مجدي، (٢٠٠٣)، **السلوك الاجتماعي وديناميكياته "محاولة تفسيرية"**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- علي، محمد، (١٩٨٥)، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

عويضه، محمد، ومحمد، كامل، (١٩٩٦)، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- عيد، محمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الثانية، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- العلس، أسمهان، (٢٠٠٥)، **أوضاع المرأة اليمنية في ظل الإدارة البريطانية لعدن**، الطبعة الأولى، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، اليمن.
- العنزي، سارة، (٢٠٠٨)، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي (١٩٥٢-٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- فهمي، سيد، (١٩٩٤)، **معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي**، رسالة ماجستير،القاهرة، مصر.
- الفريجات، غالب، (٢٠٠٥)، **على طريق التنمية السياسية**، الطبعة الأولى، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- اللجنة العليا للانتخابات، (٢٠٠٧)، **إحصائيات بنسبة مشاركة النساء في الهيئات القيادية العامة**، صنعاء، اليمن.
- اللجنة الوطنية للمرأة، (٢٠٠٦)، **التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة**، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.
- المجلس الأعلى للمرأة، (٢٠٠٥)، **تقرير عن وضع المرأة في اليمن**، صنعاء، اليمن.
- المجلس الأعلى للمرأة، (٢٠٠٧)، **تقارير وضع المرأة في اليمن**، صنعاء، اليمن.

- المحاميد، شاكر، (٢٠٠٣)، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، مركز يزيد للخدمات الطلابية، عمان، الأردن.
- المعهد الدبلوماسي الأردني، (٢٠٠٣)، **دراسة منتدى الشرق الأوسط للأمن الإنساني**، عمان، الأردن.
- محمد، مطهر ونوريه، أحمد ورشاد، العليمي، (١٩٩٦)، **المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية**، الطبعة الأولى، وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، اليمن.
- منسي، محمود عبد الحليم، (١٩٩١)، **علم النفس التربوي للمعلمين**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر.
- هداش، صلاح الدين، (٢٠٠٢)، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية**، ملتقي المرأة للدراسات والتدريب، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.
- وحيد، أحمد عبد اللطيف، (٢٠٠١)، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٩)، **نتائج المسح التربوي**، (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، صنعاء، اليمن.
- وزارة التخطيط، (٢٠٠٧)، **كتاب الإحصاء**، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.
- وزارة الخدمة المدنية، (٢٠٠٧)، **بيانات خاصة باللجنة الوطنية للمرأة**، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، (٢٠٠٦)، **أنواع الجمعيات وعددها**، صنعاء، اليمن.
- وزارة الشؤون القانونية، (١٩٩٠)، **دستور الجمهورية اليمنية**، صنعاء، اليمن.

المراجع باللغة الإنجليزية

Dollar, Fisman, and Gatti,(2006), **Are women ready the " fairer" sex**? Corruption and women in government, journal of economic behavior and organization, 49(4) pp 423-424.

Garoly, H, (2006**), Anew world: A vision for gender equality and empowerment of women"** Advancement of women, united nation department of economic and social affair.

Moghadam,Valentine, (2003), **Modernizing women: gender and social change in the middle east**. Third world quarterly. Vol.15.Issue1.

Neuman, w. l., (1986**) Social Research Methods, Qualitative and Quantitative Approaches,** Ellyn and Bacon, London.

Wass, Victoria& Mcnabb, R0bert.(2004) , **Discrimination and the law: pay, promotion and parenthood, management development review,** (3) pp 80-82.

الملاحق

استبيانه الدراسة

اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو مشاركة المرأة اليمنية في التنمية الاجتماعية والسياسية في مدينة صنعاء

أخي المعلم الفاضل، أختي المعلمة الفاضلة:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: تهدف الدراسة للتعرف إلى اتجاهات المعلمين و المعلمات نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية و السياسية في مدينة صنعاء، و تتكون الأداة من ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها توفير بعض المعلومات الشخصية، ويتكون الجزء الثاني و الثالث من فقرات كل منها متخصص لقياس اتجاه أفراد المجتمع نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية (المعرفي و الوجداني).

ملاحظة:
تعريف التنمية الاجتماعية
التنمية الاجتماعية هي هدف معنوي لعملية ديناميكية، تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية و العامة كالتعليم و الصحة والإسكان، والمواصلات..........الخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

تعريف التنمية السياسية
هي مجموعة الأساليب التي يمكن من خلالها فهم و تقييم العمليات السياسية داخل المجتمع و الحكم عليها بأنها متقدمة أو نامية، أو متخلفة، وهذه المداخل الأساسية تتمثل في المدخل الوظيفي والمدخل الإداري و المدخل المادي ومدخل الثقافة السياسية ومدخل التنظيمات السياسية ومدخل التنشئة الاجتماعية والسياسية.

أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانه و ذلك أن تبدي موافقتك أو عدم موافقتك علي كل فقرة، بوضع × تحت العمود المناسب، علماً أن العمود "موافق جداً" يعني أعلى درجة، والعمود "أرفض جداً" يعني أقل درجة.

علماً بأن المعلومات المستوفاة منكم ستعامل بسرية تامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وأقبلوا جزيل الشكر لتعاونكم، وفائق الاحترام.

الباحثة

غادة محمد أبو طالب

المحور الأول: البيانات العامة

١. الجنس: ١) ذكر ٢) أنثي

٢. العمر: ١)٢٠ – ٢٩ ٢) ٣٠ – ٣٩ ٣) ٤٠ فأكثر

٣. المستوي التعليمي: ١) ثانوي ٢)دبلوم ٣) بكالوريوس ٤) أعلي من بكالوريوس

٤. الحالة الاجتماعية: ١) أعزب ٢) متزوج ٣) مطلق ٤) أرمل

٥. الدخل الشهري للعائلة: ١) أقل من ٣٠٠٠٠ ألف ريال ٢) ٣٠٠٠٠ – أقل من ٤٠٠٠٠ ألف ريال ٣) ٤٠٠٠٠ – أقل من ٥٠٠٠٠ ألف ريال ٤) ٥٠٠٠٠ ألف ريال فأكثر

٦. سنوات الخبرة في التدريس: ١) أقل من ٣ سنوات ٢) ٣ سنوات إلى أقل من ٧ سنوات ٣) من ٧ الى أقل من ١٠ سنوات ٤) ١٠ سنوات فأكثر

٧. مكان السكن: ١) مدينة ٢) قرية

٨. عدد أفراد الأسرة: ١) ٣ أفراد ٢) ٤ – ٦ أفراد ٣) ٦ أفراد فأكثر

المحور الثاني

أولاً: قياس الاتجاهات المعرفية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية (خاص بالمعلمين والمعلمات)

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	المشاركة في الحياة الاجتماعية حق من حقوق المرأة					
٢.	المشاركة الاجتماعية يشعر المرأة بذاتها وبأنها كائن له أهمية					
٣.	المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية واجب وطني					
٤.	للمرأة الحق في الانخراط في الجمعيات					
٥.	المشاركة الاجتماعية تقوي علاقة المرأة بالرجل					
٦.	الانخراط في الجمعيات و النوادي الثقافية يعمل علي استغلال الوقت بشكل أفضل					
٧.	المشاركة الاجتماعية يدعم استقلال المرأة اقتصادياً					
٨.	المشاركة في الجمعيات و النوادي الثقافية يزيد من ثقتها بنفسها					
٩.	المشاركة في الجمعيات و النوادي الثقافية يساعد المرأة في تربية جيل واع في المستقبل					
١٠.	المشاركة في الجمعيات و النوادي تقوي العلاقات الاجتماعية					
١١.	المشاركة الاجتماعية تقلل من الفجوة النوعية بين المرأة و الرجل					
١٢.	المشاركة الاجتماعية تعمل علي رفع وعي المرأة					
١٣.	عدم مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية يضعف جهود التنمية					
١٤.	مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية يعمل علي استغلال طاقات إنتاجية غير مستغلة					
١٥.	مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية يعمل علي زيادة الدخل القومي					
١٦.	مشاركة المرأة الاجتماعية يعمل علي تقدم وتطور المجتمع					
١٧.	مشاركة المرأة الاجتماعية يعمل علي رفع مستوي تقدير و احترام الرجل للمرأة					
١٨.	مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية تساهم في تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة					
١٩.	مشاركة المرأة الاجتماعية يجعل الأسرة قوية					
٢٠.	مشاركة المرأة الاجتماعية يقلل من نسبة الزواج المبكر					
٢١.	المشاركة الاجتماعية للمرأة يقلل من نسبة البطالة في المجتمع					
٢٢.	المشاركة الاجتماعية للمرأة يعطيها القدرة علي تحديد مستقبلها					
٢٣.	المشاركة الاجتماعية للمرأة يساعدها علي تحقيق أهدافها					
٢٤.	المشاركة الاجتماعية تقوي وضع المرأة في المجتمع					
٢٥.	المشاركة الاجتماعية تضعف علاقة المرأة بالرجل					
.26	المشاركة الاجتماعية لا يؤدي إلي تحسين وضعها					
.27	المشاركة الاجتماعية للمرأة لا يساعد في تطوير المجتمع					
.28	المشاركة الاجتماعية للمرأة يزيد من حالات الطلاق داخل المجتمع					
.29	المشاركة الاجتماعية للمرأة تقلل اهتمامها بأسرتها					
.30	المشاركة الاجتماعية للمرأة لا تعمل علي زيادة الدخل القومي للمجتمع					

ثانياً: قياس الاتجاهات المعرفية نحو المشاركة السياسية للمرأة:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محا يد	غير محايد	غير موافق بشدة
١.	المشاركة في الحياة السياسية حق من حقوق المرأة					
٢.	المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع طبيعتها					
٣.	المشاركة السياسية للمرأة لا يتعارض مع العادات و التقاليد من منظور القبيلة والجماعات السلفية					
٤.	المشاركة السياسية يقوي وضع المرأة داخل المجتمع					
٥.	المشاركة السياسية يزيد من ثقتها بنفسها					
٦.	المشاركة السياسية للمرأة يتطلب زيادة ثقافتها السياسية					
٧.	المشاركة السياسية للمرأة في عملية صنع القرار يساهم في تنمية المجتمع					
٨.	المساواة بين الرجل و المرأة في مواقع صنع القرار أمر ضروري					
٩.	المشاركة السياسية يجعل المرأة تبدي رأيها من خلال عملية الانتخابات					
١٠.	المشاركة السياسية للمرأة يجعلها تساهم في بناء المستقبل					
١١.	للمرأة الحق في الانخراط في الأحزاب السياسية					
١٢.	عدم مشاركة المرأة في التنمية السياسية يضعف جهود التنمية					
١٣.	المشاركة السياسية للمرأة تساهم في تحسين وضعها داخل المجتمع					
١٤.	حق الانتخاب حق شخصي للفرد أن يستعمله و أن لا يستعمله حسبما يشاء ووفق رأيه					
١٥.	المشاركة السياسية للمرأة يثبت وجودها داخل المجتمع					
١٦.	المشاركة السياسية للمرأة تحقق لها أهدافها وطموحاتها					
١٧.	المشاركة السياسية للمرأة ليس حق من حقوق الإنسان					
١٨.	المشاركة السياسية يسهم في وضع السياسات و البرامج الصائبة للمرأة					
١٩.	المشاركة السياسية تمكن المرأة سياسياً و اجتماعياً					
٢٠.	المشاركة السياسية تساعد علي اتخاذ القرارات الحاسمة في الحياة العامة					
٢١.	المشاركة السياسية للمرأة تساهم في استغلال طاقات غير مستغلة					
٢٢.	المشاركة السياسية للمرأة لا تحقق أهداف التنمية الشاملة					
٢٣.	المشاركة السياسية تحقق أهداف التنمية الشاملة					
٢٤.	المشاركة السياسية للمرأة تقلل من تأثير الممارسات والاتجاهات الاجتماعية الخاطئة السائدة في المجتمع					
٢٥.	المشاركة السياسية للمرأة لا تقلل من سيطرة الرجل علي المرأة					
٢٦.	المشاركة السياسية للمرأة تقلل من الاستهانة بها وبحقها في المجتمع					
٢٧.	المشاركة السياسية يساعدها علي أن تكون مستقلة لاتكالية					
٢٨.	المشاركة السياسية للمرأة لا يقلل من تأثير العادات و التقاليد القبلية المجحفة بوضع المرأة					
٢٩.	المشاركة السياسية للمرأة يجعلها محط احترام واعتزاز المجتمع					
30.	المشاركة السياسية للمرأة يجعلها تقلل من واجبها كأم					
31.	المشاركة السياسية للمرأة يتعارض مع طبيعتها					

المحور الثالث: قياس الاتجاهات الوجدانية نحو مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية (خاص بالمعلمات فقط)

أولاً: مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	أرغب في الحديث عن برامج التنمية الاجتماعية					
٢.	أرغب في معرفة أهمية المشاركة في التنمية الاجتماعية					
٣.	أرغب في الانتساب إلى أي منظمة أو جمعية					
٤.	أرغب في تحقيق أحلامي و تنفيذها من خلال مشاركتي في برامج التنمية الاجتماعية					
٥.	أرغب في القيام بالأعمال التطوعية					
٦.	أرغب في إقناع الرجل بأهمية دور المرأة في المجتمع					
٧.	أرغب في أقناع الرجل بأن المرأة قادرة علي تحقيق الكثير					
٨.	أشجع مشاركة المرأة في برامج الخدمة والتنمية الاجتماعية					
٩.	أدعم المرأة التي تتولي مناصب اجتماعية					
١٠.	أرغب في العمل في برامج توعية المرأة					
١١.	لا أمانع في مساندة الرجل لي في توعية المرأة					
12.	لا أرغب في التخلي عن عادات و تقاليد مجتمعي					
١٣.	أرغب في تحسين وضعي داخل المجتمع					
١٤.	أرغب في زيادة الدخل الشهري للأسرة وذلك من خلال الاشتراك في المشاريع الصغيرة					
١٥.	أرغب في المساعدة في برامج تقوية و تمكين المرأة بنفسها و قدرتها علي النجاح					
١٦.	لا أحاول إقناع الرجل بأهمية دور المرأة في الحياة الاجتماعية					
١٧.	لا اتفق مع أراء بعض الرجال عن عدم قدرة المرأة في الانخراط في الحياة الاجتماعية					
١٨.	أرغب في التحرر من قيود العادات والتقاليد المجحفة في حق المرأة					
١٩.	أرغب في مطالعة الكتب التي كتبت عن نساء ناجحات					
	لا أرغب في تحمل مسؤوليات كثيرة باشتراكي في برامج التنمية الاجتماعية					
٢٠.	لا يهمنى نجاح المرأة في الحياة الاجتماعية					

ثانيا: المشاركة السياسية للمرأة:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	أرغب الحديث في السياسية					
٢.	أرغب في مطالعة الكتب السياسية					
٣.	أرغب في قراءة المقالات السياسية					
٤.	أرغب في متابعة الأخبار السياسية					
٥.	التنمية السياسية أمر ذو أهمية بالغة					
٦.	أشعر بأهميتي عندما أتحدث عن السياسية					
٧.	أرغب في أن يكون للمرأة دور قيادي في المجتمع					
٨.	أرغب أن أدلي برأيي بصراحة شديدة و أنا واثقة من رأيي					
٩.	أدعم المرأة التي تتولي مناصب قيادية بارزة					
١٠.	أرغب في أقناع الرجل بأهمية دور المرأة و إمكانيتها في المشاركة في صنع القرار					
١١.	مشاركة المرأة في التنمية السياسية يتعارض مع العادات و التقاليد					
١٢.	أرغب في المشاركة في عملية توعية المرأة و حثها علي أهمية المشاركة السياسية					
١٣.	أرغب الإدلاء برأي في مختلف القضايا التي تهمني					
١٤.	أتابع الأخبار برغبة و اهتمام					
١٥.	أرغب أن أكون قوية و ذلك من خلال مشاركتي في الانتخابات					
١٦.	أثق بالمرأة التي تتولي مناصب قيادية في المجتمع					
١٧.	لا أحاول التفكير في الأمور السياسية					
١٨.	أقنع نفسي أن الأمور السياسية تخص الرجل					
١٩.	أحاول أقناع نفسي أن تولي المناصب القيادية يتعارض مع طبيعة المرأة					
٢٠.	أحاول أقناع نفسي أن المرأة ليست كفء لتولي مناصب قيادية عالية في المجتمع					
٢١.	متابعة الأخبار يشعرني بالملل					
٢٢.	أرغب في تحقيق مستقبل أفضل للمرأة					
٢٣.	أرغب في تحسين وضع المرأة داخل المجتمع					
٢٤.	أرغب في الانخراط في التنظيمات و الأحزاب السياسية					
٢٥.	أؤيد أن الانخراط في التنظيمات و الأحزاب أمر صعب علي المرأة					
٢٦.	لن تنجح المرأة في مجال المشاركة السياسية					
٢٧.	ثقة المرأة بنفسها ضعيفة					
٢٨.	أرغب في جعل الرجل يؤمن المرأة					
٢٩.	أحب تحمل المسؤولية					
30.	لا أحب تحمل المسؤولية					
٣١.	أومن أن المرأة قادرة علي تحمل المسؤولية					

ATTIUDES OF MALE AND FEMALE TEACHERS IN SECONDARY SCHOOLS WARDS YEMENI WOMEN'S PARTICIPATION IN THE SOCIAL AND POLITICAL DEVELOPMENT IN THE CITY OF SANA'A

(A Field Study)

by
Ghada Mohammad Ali Abu Taleb

Supervisor
Dr. Amal Mohammad Ali Al-Kharouf

Abstract

This study aimed at identifying the attitudes of male and female teachers in secondary schools towards Yemeni women's participation in the social and political development, which can be done through identifying the cognitive attitudes of these male and female teachers towards Yemeni women's participation in the social and political development, and identifying the sentimental attitudes of female teachers towards Yemeni women's participation in the social and political development, in addition to identifying the statistical significance differences (if any) between the attitudes of male and female teachers towards Yemeni women's participation in the social and political development and their different demographic features.

To achieve the goals of this study, a random sample of male and female teachers in secondary schools in all the directorates of Sana'a was selected, and the questionnaire was used as a tool to collect information related to the sample of the study, which consisted of 400 teachers: (200) male teachers and (200) female teachers.

Among the most important findings of the study was that the female teachers' cognitive attitudes in general were positive towards their participation in the social development, and their sentimental attitudes towards the political participation was undefined. However, the cognitive attitudes of male teachers were less positive than those of the female teachers towards Yemeni women's participation in both the social and political development. Male and female teachers highly agreed that women's participation in the social life is a right that enhances women's

self-esteem, taking into account that participating in the social development programs is a national duty of all individuals in the society. On the other hand, the findings of the analysis showed that in most of the time, the attitudes of male and female teachers were negative for they believe that a woman's participation in the development of the society would weaken a woman's relation with her husband, increase the number of divorce cases, and decrease a woman's interest in her family.

As for the cognitive attitudes of male and female teachers towards the political participation of women, they were undefined with different percentages. Male and female teachers highly agreed that the right of voting in the elections in Yemen is a personal right that an individual chooses either to use it or not. They also agreed that through a woman's political participation, she can give her opinion through voting in the elections, which would increase her self confidence as well as her political and social empowerment and enroll her in building the future. The cognitive attitudes of male and female teachers were negative regarding the point that a woman's political participation does not contradict the customs and traditions from the perspective of tribalism and ancestral troops nor does it contradict its nature, which shows the impact of the androcenteric mentality they carry in their minds.

The findings of test (T) showed differences with statistical significance at the significance of $(0.05 \geq \alpha)$ in the cognitive attitudes in general between male and female teachers in their cognitive attitudes towards women's participation in the social and political development. These differences were caused by the sex variable. The findings of the analysis of the one level variance, which was also followed by the Toki test for binary comparisons, showed that there were differences with statistical significance at level $(0.05 \geq \alpha)$ in the cognitive attitudes of male and female teachers towards women's participation in the social development, and the social status was for the benefit of male and female teachers who have not been married, and the monthly income variable was for the benefit of male and female teachers whose income is (50000) riyals or more, and the number of family members variable was for the benefit of male and female teachers whose families consist of 6 members or more. The findings of the analysis of the one level variance, which was followed by the Toki test for binary comparisons, showed that there were differences with statistical significance at level $(0.05 \geq \alpha)$ between the cognitive attitudes of male and female teachers towards women's participation in the political development, and the monthly income variable was for the benefit of male and female teachers whose income is (50000) riyals or more, and the

number of faculty members variable was for the benefit of male and female teachers whose families consist of 6 members or more.

The sentimental attitudes of female teachers towards women's participation in the social development were positive, believing that this would increase the monthly income of the family. However, their attitudes were negative in terms of not trying to convince men of the role women play in the social life, and were undefined in the field of women's participation in the political development. The reason behind this might be that women still believe that political issues, especially those which deal with enrolling in organizations and groups, is a hard task for women, and that the participation of women in such matters contradict the traditions and customs of the society they live in.

The findings of the analysis of the one level variance, which was followed by the Toki test for binary comparisons, showed that there were differences with statistical significance at level ($0.05 \geq \alpha$) in the sentimental attitudes of female teachers towards women's participation in the political development, and the monthly income was for the benefit of female teachers whose income is (50000) riyals or more.

The study recommended the following: 1- Enhancing and supporting the importance of women's participation in the social development and political participation shall be made by individuals who are in charge. 2- Programs that deal with raising the consciousness of people regarding women's participation shall be increased and merged within small workshops that are directed for male and female teachers who are responsible for transferring these ideas and information to the new generation. 3- The feminist perspective shall be merged in the developmental process in order to guarantee an effective participation. 4- Women's base shall be widened in the different leadership centers in all aspects, giving women a chance to prove themselves and their capabilities. 5- The consciousness of fathers and husbands regarding the role they play in supporting their daughters and wives through encouraging them to join cooperatives, non governmental organizations, and cultural clubs shall be raised, which would help in increasing their self confidence.